جامعة ابن خلدون – تيارت–
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسير
قسم علوم الاقتصادية

مذكرة تخرج، تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في شعبة علوم اقتصادية تخصص: اقتصاديات العمل

اقتصاديات التعليم وأثرها على التنمية الاقتصادية

جمهورية فنلندا نموذجا

إعداد الطالبتين:

- لعنتري دنية
- قنيشي فاطمة الزهراء

الأستاذ المشرف:

د. راشدي فاطمة

لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ	الدرجة العلمية	الصفة
د.كلاخي لطيفة	أستاذة محاضرة " أ "	رئيســـا
د.راشدي فاطمة	أستاذة محاضرة " ب "	مشرفـا ومقررا
د.بن طراد أسماء	أستاذة محاضرة " ب "	مناقشـــا
د. بلقربوز مصطفى	أستاذ محاضر " ب "	مناقشـــا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:...../...../ 2022

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بعد الحمد وشكر لله عزَّ وجل على فضله بتوفيقنا لانجاز هذه المذكرة، بعدها نتقدم لشكر وعرفان للأستاذة المحترمة والفاضلة راشدي فاطمة لتقديمها لهذا الموضوع الشيق، وتقديم لنا الإرشادات والنصائح.

كما نقدم شكرنا لكافة أساتذة المساهمين في مشوارنا العلمي الجامعي.

ولا يفوتنا تقديم الشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لتخصيص وقت لقراءة المذكرة.

في الأخير نتقدم لشكر لكل من ساهم من بعيد أو قريب في المساعدة لإعداد هذا العمل.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الغاليين أطال الله في عمرهما وحفظهم لنا

إلى أختي وكل إخوتي

وإلى كل من مدَّ لي يد العون في إنجاز هذا العمل

إلى كل من كان لهم أثر جميل في حياتي.

دنية

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى ابني العزيز أنس وإلى والدي الكريمين

كما أهديه إلى أختي عائشة و أختي نصيرة، وأخي بن عامر

وإلى جدتي كلتومة رحمها الله

والى كل أحبابي وأصدقائي .

قنيشي فاطمة الزهراء

مـلخـــــص

مـلخـص :

تطرقنا في هذه الدراسة إلى تأثير اقتصاديات التعليم على التنمية الاقتصادية، هذا العلم الذي زاد الاهتمام به في العقود الأخيرة، ذلك من خلال الاستثمار في رأس المال البشري الذي بات يشكل ثروة الأمم في زمن العولمة، فقد أصبحت الدول المتقدمة تستخدم رأس المال البشري لمواجهة النقص في الثروات الطبيعية، فقد يكون قادر على إحداث نقلة كبيرة في هيكل الإنتاج والتوزيع وحتى التخطيط والى غير ذلك، ليحدث نقلة على مستوى الاقتصاد ، كل هذا يعتمد على التعليم والتدريب والبحث، ولذا أصبح علم اقتصاديات التعليم إحدى الدعائم الأساسية للتنمية الاقتصادية.

ومن خلال الدراسة توصلنا إلى مجموعة من نتائج من منها أن اقتصاديات التعليم تعتمد على معايير وآليات تهدف إلى الاستخدام الأمثل للموارد التعليم وترشيد النفقات، ووضع أسس ومعايير تعليمية اقتصادية التي تحقق هدف مختلف القطاعات، وحاليا باتت الصلة بين التعليم والتنمية الاقتصادية وثيقة من خلال ما يقدمه لها من موارد بشرية متعلمة ومعارف علمية وكانت تجربة فنلندا أحسن مثال لمساهمة في تغير الدولة من حال إلى حال من دولة عانت من حروب و فقر إلى دولة معجزة تعليمية والدولة أكثر سعادة.

الكلمات المفتاحية : اقتصاديات التعليم، التعليم، الاستثمار موارد البشرية، التنمية الاقتصادية، أساليب وسياسات التعليم، اقتصاد المعرفة ، رأس مال بشري

Abstract :

In this study, we discussed the impact of the economics of education on economic development, a science that has increased interest in recent decades, through investment in human capital, which has become the wealth of nations in the era of globalization. Natural resources, it may be able to make a big shift in the structure of production and distribution and even planning and so on, to make a shift at the level of the economy, all of this depends on education, training and research, and therefore the science of economics of education has become one of the mainstays of economic development.

Through the study, we reached a set of results, including that the economics of education depends on standards and mechanisms aimed at optimal use of education resources and rationalization of expenditures, and setting economic educational foundations and standards that achieve the goal of various sectors. Currently, the link between education and economic development is close through what it provides to them. From educated human resources and scientific knowledge, Finland's experience was the best example of a contribution to changing the state from one state to another from a state that suffered from wars and poverty to a state of an educational miracle and a happier state.

Keywords: Education Economic, education, Investing in human resources, economical development,Education methods and policies Knowledge economy,human capital

فهـــرس المحتويـــات

شكر
إهداء
ملخص الدراسة
فهرس المحتويات
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
قائمة الرموز والاختصارات
المقدمة.....أ
الفصل الأول : الإطار النظري لعلاقة اقتصاديات التعليم بالتنمية الاقتصادية
تمهيد.....2
المبحث الأول : الإطار ألمفاهيمي لاقتصاديات التعليم.....3
المطلب الأول: مفهوم اقتصاديات التعليم ومراحل التطور.....3
المطلب الثاني: أبعاد وأهمية اقتصاديات التعليم.....10
المطلب الثالث: عامل الرأس المال البشري في ضوء اقتصاديات التعليم.....14
المبحث الثاني: نظرة عامة حول التنمية الاقتصادية 20
المطلب الأول: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.....21
المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية وهدفها.....24
المطلب الثالث: خصائص التنمية الاقتصادية ومراحلها.....27
المبحث الثالث: علاقة اقتصاديات التعليم بالتنمية الاقتصادية.....33
المطلب الأول: علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية.....34
المطلب الثاني: اقتصاديات التعليم من المنظور الاقتصادي.....37
المطلب الثالث: دور الجامعات في التنمية الاقتصادية.....54
خلاصة الفصل الأول.....58
الفصل الثاني: مدى تأثير اقتصاديات التعليم في رفع عجلة التنمية الاقتصادية لجمهورية فنلندا
تمهيد.....60
المبحث الأول: التعرف على جمهورية فنلندا.....61
المطلب الأول: تعريف بجمهورية فنلندا.....61
المطلب الثاني: تاريخ فنلندا.....63

المطلب الثالث:الحياة في فنلندا.....71
المبحث الثاني: التعليم والاقتصاد الفنلندي.....74
المطلب الأول: التعليم في جمهورية فنلندا.....74
المطلب الثاني: الاقتصاد الفنلندي.....80
المطلب الثالث: تأثير التعليم على الاقتصاد الفنلندي(التنمية الاقتصادية).....84
المبحث الثالث: التجربة الفنلندية في التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة.....85
المطلب الأول: الاقتصاد الفنلندي قائم على اقتصاد المعرفي.....86
المطلب الثاني: أساليب المتبعة لرفع مستوى التعليم.....89
المطلب الثالث: نتائج سياسات وأساليب المتبعة لرفع مستوى التعليم والتنمية الاقتصادية لفنلندا.....96
خلاصة الفصل الثاني.....101
خاتمة.....102
قائمة المصادر والمراجع.....107
الملاحق

قـائمـــة الجـــداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1-1	الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي	24
الجدول 1-2	المؤشرات الكمية والنوعية للعملية التعليمية	45
الجدول 1-3	مؤشرات مدخلات المنظومة التعليمية	46
الجدول 1-4	مؤشرات عمليات التعليمية	47-46
الجدول 1-5	مؤشرات مخرجات المنظومة التعليمية	48
الجدول 1-6	مؤشرات المنظومة التعليمية والتطابق الاجتماعي	48
الجدول 1-7	العلاقة بين الفعالية التعليم وترشيد النفقات	49

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل 1-1	هرم بناء رأس مال البشري الفعال	19
الشكل 1-2	الاطار العام للمنظومة التعليمية	44
الشكل 2-1	خريطة فنلندا	62
الشكل 2-2	نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي من سنة 1970 إلى سنة 2020	99

قائـــمة الـــــرموز

والمختصرات

المختصر	معنى المختصر
UNDP	United Nations Developent Programme
HDI	Human Development Index
HCI	Human Capital Indicator
GHC	The Global Hman Capital
EPI	Environnemental Performance Index
PISA	Programme International pour le Suivi des Acquis des Elève
GERM	Global Education Reform Movement

مقـــدمـــة

مقـــدمـة:

ترغب الدول المتقدمة والنامية منها إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ثم إلى مستوى التنمية الشاملة، وذلك بشكل فعال وسريع ولتحقيق هذا الهدف كان لدى الدول عدة طرق منها الاستثمار في الرأس المال باعتماد على ما لديها من موارد مالية وثروات طبيعية أو الاستثمار في الرأس المال البشري أو استخدام كلاهما معا، فبالنسبة للدول النامية والتي تعتمد على مورد محدد ولا تحتوي على تنوع في ثرواتها الطبيعية والمالية كانت لا بدا لها الاعتماد على طريقة الاستثمار في العنصر البشري لنهوض باقتصادها من الركود، واعتبر العنصر الإنتاجي الأول في عمليات التنمية الاقتصادية المحرك لهذه العملية من خلال تحويل الموارد الغير قابلة للاستعمال إلى موارد فعالة.

واهتم بالتعليم من منظور اقتصادي في علم يسمى اقتصاديات التعليم، هذا العلم يهتم بالتعليم من جوانب عدة كالاهتمام بعوائد التعليم في ظل التكاليف والنفقات المترتبة عنه، كما يهتم بدراسة مخرجات في ضوء المدخلات التعليم أهما السياسات والأساليب المستخدمة في المنظومة التعليمية لإعطاء أول مخرجاته وهو تكوين رأس مال بشري فعال يقاس بالأفكار والمهارات والمعارف المكتسبة خلال عملية التعليم والتدريب وتطبيقها على أرض الواقع للوصول في نهاية اقتصاد مبني على المعرفة فالدولة التي تملك هذه ميزة تسيطر وتضمن الاستقرار والتنمية، حيث أثبتت الدراسات أن الاستثمار في الرأس المال البشري له فوائد أعلى من الاستثمار في الرأس مال النقدي، فبوجود عامل فعال يديره عقل مدبر يستطيع استثماره في مسار الصحيح، واستخدام الثروات الطبيعية أحسن استخدام وتحويل مورد ذا قيمة معدومة إلى مورد متعدد الاستخدامات وقد سعت كثير من الدول والتي تتربع على المراكز الأولى اقتصاديا حاليا، كانت في عصور ماضية في المراتب الأخيرة، ومنها من أثبتت عكس فكرة المال أساسي لتحريك عجلة التنمية كالصين الذي انطلقت من عدم، وفنلندا هذا البلد أصبح رائدا في مجال التعليم، هذا البلد الذي لم نكن نسمع به في الساحات السياسية وأزمات منطقة الشرق الأوسط. لكن تلك الدولة الاسكندنافية الصغيرة ركزت اهتمامها بشكل أساسي على تطوير نظامها التعليمي، حتى أضحت أقوى دولة في التعليم عالميا لعام 2015، وفقا لتقرير التنافسية العالمية، فالتعليم في جمهورية فنلندا تجربة فريدة ومميزة معجزة تستحق البحث عن أسرارها، وتستحق أن نقف لها احتراما وتقديرا على ما وصلوا إليه في هذا المجال، فالبلد الذي أنهكته الصراعات السياسية والحروب العالمية قديما حقق قفزات هائلة في مجال التعليم غيرت ملامحه تماما من بلد زراعي إلى بلد معرفي بامتياز، فقد شهدت تحولا اقتصاديا وثيقا خلال العقود الثلاثة الأخيرة

من القرن العشرين، أصبح هيكلها الاقتصادي في عام 1950 آنذاك في طريقه للنمو، وكان مستندا على الاستثمار في الآلات والهندسة والصناعات القائمة على الغابات وهي تمثل عناصر أساسية للإنتاج الاقتصادي، ومع أواخر الثمانينات بدأت التخصص في الإنتاج والتجارة والبحث والتطوير للوصول إلى اقتصاد قائم على المعرفة ناشئ من الانفتاح الاقتصادي وتحرير تدفقات الرأس مال بسيط، حيث أثبتت الدراسات أن المعجزة الفنلندية هي بلد من قلائل البلدان التي تمكنت من تحويل هياكل صناعية تجاه زيادة كمية المعرفة والقيمة المضافة بسرعة ونجاح كما فعلت هي، حيث ازداد الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة بنحو كبير في توليد المعارف المحلية وحدوث التنمية الاقتصادية.

1. إشكالية:

يختلف مفهوم اقتصاديات التعليم من بلد إلى أخر بالرغم تزايد أهميته بتقدم الزمن، وذلك من أجل الحصول على تنمية اقتصادية تضمن حياة كريمة والرفاه لشعبها، لذا سعت فنلندا لتغير مكانتها الاقتصادية والخروج من معاناتها التي خلفتها الحروب والنهوض سعيا منها بإيجاد حلول تضمن لها التنمية الاقتصادية، فلم تجد أمامها سوى التعليم لأداء هذا الدور بتكلفة معقولة وسياسات وأساليب رأت فيها خلاصها.

من خلال هذا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

هل لاقتصاديات التعليم تأثير على التنمية الاقتصادية لجمهورية فنلندا؟

أسئلة فرعية: للإحاطة على الإشكالية المطروحة قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما علاقة اقتصاديات التعليم بالتنمية الاقتصادية ؟
- ما هي مكانة التعليم في الاقتصاد الفنلندي وما الأساليب التعليمية المتبعة من طرف جمهورية فنلندا التي حققت المعادلة الايجابية في التأثير على التنمية الاقتصادية؟

2. فرضيات الدراسة:

للوصول إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية وعلى أسئلة الفرعية في هذه مذكرة نطرح الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ايجابية بين علم اقتصاديات التعليم والتنمية الاقتصادية.

- لا وجود لاقتصاد ناجح بدون تعليم ناجح لدى الفنلنديين .

3. أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب ذاتية وأسباب موضوعية

- أسباب ذاتية:

- الرغبة في معالجة الموضوع لاحتوائه على عنصر التعليم الذي هو مهنة مقدسة تستحق الدراسة.

- أسباب موضوعية:

- التطور والتقدم الذي وصلت له الأمم مبني على المعرفة وكل الدول لديها تعليم لكن هناك إخلاف وتفاوت بين الدول، فما الذي يجعل التعليم غير فعال عند البعض وفعال لدى الدول حققت التنمية اقتصادية.
- تزايد إدراك أهمية علم اقتصاديات التعليم في الوقت المعاصر

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى الأهداف التالية:

- التعريف والتعرف على اقتصاديات التعليم العلم الصاعد حاليا؛
- إبراز أهمية اقتصاديات التعليم وتأثيرها على الجانب الاقتصادي؛
- التعرف على عمليات التي يمكن أن تساهم في تأثير على التنمية الاقتصادية في مسار الايجابي؛
- الاستفادة من تجربة فنلندا في مجال التعليم.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على مساهمة اقتصاديات التعليم في حدوث التنمية الاقتصادية، والتعرف على أساليب وسياسات اتبعتها جمهورية فنلندا لنجاح وبناء اقتصاد متقدم مبني على المعرفة.

6. حدود الدراسة:

- حدود المكانية: تمثلت حدود في جمهورية فنلندا كحيز مكاني للدراسة.
- حدود الزمنية: تطرقنا إلى دراسة الحالة منذ القدم إلى غاية 2021 وهذا لتعرف على حالة الاقتصادية لفنلندا منذ القدم وكيف حققت التقدم في وقت الحالي.

7. أدوات ومنهج الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتسؤولات الفرعية في ضوء طبيعة الدراسة ثم الاعتماد على منهج وصفي تحليلي لاستنتاج نظريات المتبعة لربط بين اقتصاديات التعليم بالتنمية الاقتصادية.

واستندنا في دراستنا بالأدوات التالية: الكتب والمجالات والملتقيات والدراسات السابقة في مجالات اقتصادية ومواقع الكترونية.

8. الدراسات السابقة:

تم الإطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع بحثا:

الدراسة الأولى: تغريد قاسم محمد أبو تراب، **اقتصاديات التعليم وأثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الخليج العربي**، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 26، السنة 2021.يتمحور هدف الدراسة إلى التعريف بعلم اقتصاديات التعليم ودوره في إحداث التنمية والنمو الاقتصادي في المجتمعات مختلفة سواء كانت نامية أو متقدمة وارتكزت أهمية البحث بقراءة العلاقة بين علم اقتصاديات التعليم والنمو الاقتصادي والتنمية بمجالاتها كافة، وتسليط الضوء على دور التعليم في تحسين العملية الإنتاجية وزيادة إنتاجية العامل ورفع دخول الفرد وزيادة الدخل القومي الإجمالي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها في الدراسة هو أن التعليم ضرورة ملحة لاستمرار الحياة بانسيابية وتوازن، يمكن اقتصاديات التعليم الحكومات على توزيع مخصصات التعليم حسب أهميتها، كذالك يساهم اقتصاديات التعليم على تنمية قدرات الإنسان.

الدراسة الثانية: محمد فلاق، عبد الهادي مداح، دور رأس المال البشري في تحقيق النمو والتنمية – قراءاة لدراسات سابقة واقتراح نموذج للاستثمار في رأس المال البشري، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 10 الجزء 03، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، الجزائر ، سنة 2017 ، تمثل هدف الدراسة إلى عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين رأس المال البشري و النمو والتنمية الاقتصادية للوصول إلى طرح نموذج للاستثمار في رأس المال البشري للمساهمة في تحسين مستويات التنمية البشرية وبناء فرد قادر على رفع التحدي في الجزائر للانتقال من اقتصاد مبني على محروقات إلى اقتصاد مبني على المعرفة .

- **أوجه التشابه والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة:**

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع بحثنا، اقتصاديات التعليم وأثرها على التنمية الاقتصادية جمهورية فنلندا نموذجا، وجدنا أن هذه الدراسات تشابهت مع دراستنا

من ناحية إطار ألمفاهيمي لاقتصاديات التعليم والاختلافات في حدود المكانية للدراسة من منظور الاقتصادي وكذا الأساليب المتبعة في عملية الاستثمار.

9. **صعوبات الدراسة**:

بحث عميق جدا من صعب حصره في مذكرة الماستر يحتاج وقت وتركيز كبير لإلمام بجوانبه .

10. **هيكل الدراسة** : في دراستنا هذه قسمنا البحث إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول بعنوان : الإطار النظري لعلاقة اقتصاديات التعليم بالتنمية الاقتصادية وقسمناه إلى ثلاث مباحث، بحيث تناولنا في المبحث الأول الإطار ألمفاهيمي لاقتصاديات التعليم من خلال مفهومها ومراحل تطورها وأبعادها كذلك أهميتها ثم درسناها في ظل تكوين رأس المال البشري، بعدها تطرقنا إلى المبحث الثاني بعنوان نظرة عامة حول التنمية الاقتصادية من خلال مفهومها ثم الأهمية والهدف منها وصولا إلى خصائصها ومراحل حدوثها، أما المبحث الثالث ربطنا فيه بين اقتصاديات التعليم والتنمية الاقتصادية ذلك من خلال العلاقة بينهما وذلك عن طريق دراسة علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية، ودراسة دراسة اقتصاديات التعليم من المنظور الاقتصادي ثم دور الجامعات في التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني بعنوان : مدى تأثير اقتصاديات التعليم في رفع عجلة التنمية الاقتصادية لجمهورية فنلندا، حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث، خصصنا المبحث الأول للتعرف على جمهورية فنلندا من خلال التعريف بها ودراسة تاريخها ثم معرفة كيف هي الحياة في فنلندا، أما المبحث الثاني درسناه بعنوان التعليم والاقتصاد الفنلندي من خلال دراسة التعليم في فنلندا ثم البحث في الاقتصاد الفنلندي بعدها تأثير التعليم على الاقتصاد الفنلندي، في الأخير درسنا التجربة الفنلندية في التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة في المبحث الثالث، هذا من خلال دراسة الاقتصاد الفنلندي القائم على المعرفة ثم درسنا أساليب المتبعة لرفع مستوى التعليم الفنلندي لنصل إلى نتائج الأساليب والسياسات التي اتبعتها فنلندا لرفع مستوى التعليم والتنمية الاقتصادية.

الفصـــل الأول

الإطار النظري لعلاقة

اقتصاديات التعليم بالتنمية

الاقتصادية

تمهيد :

تزايد الاهتمام بعلم اقتصاديات التعليم في النصف الثاني من القرن العشرين؛ حيث أصبح ينظر إليه نوعا من الاستثمار وأصبح الإنفاق على التعليم بمعدلات التنمية الاقتصادية من الجانب الخاص والتنمية الشاملة من الجانب العام، والاستثمار هنا يشمل بطبيعة الأمر متغير رئيسي في هذه العملية متمثل في العنصر البشري ، وذلك من تلقيه التعليم و تدريب.....الخ، لإنتاج عاملا بشريا مسؤولا عن عملية التنمية بمفهومها العام، وبقدر كفاءة الاستثمار في التنمية البشرية تكون كفاءة الاستثمار في قطاعات التنمية الأخرى، باعتباره العنصر الجوهري و المحرك الرئيسي للتنمية.

وقد أصبح التعليم استثمارا إنتاجيا له عائد اقتصادي ثمين، ويعد الإنفاق على التعليم استثمارا في الرأس المال البشري وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للإنفاق من خلال التخطيط والدراسة والتنفيذ الجيد لإعطاء نتائج ايجابية، وبناءا على كل هذا تراجعت أفكار السابقة لمقاييس تقدم الدول في العصور الأخيرة، وأصبحت لا تعتمد حجم ما تمتلكه من موارد طبيعية؛ بل بقدر ما تمتلكه من أفكار ومهارات ومعارف مختلفة قادرة على تحويل مورد ليس له قيمة إلى مورد متعدد القيم واستخدامات والمساهمة في حل جوانب عدة من مشكلات الحياة ،إذا استخدم الاستثمار في عامل البشري أحسن استثمار، وأصبحت تقاس المجتمعات المتقدمة بما تملكه من مخرجات عملية التعليم الناجحة والتي ساهمت في رفع عجلة التنمية الاقتصادية وتحسين الجانب الاجتماعي وتقوية الجانب السياسي وغيره من جوانب الحياة.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى الجانب العام لكل من اقتصاديات التعليم و التنمية الاقتصادية للتعرف على أهم المفاهيم للوصل إلى العلاقة بين الاقتصاديات التعليم و التمنية الاقتصادية، وهذا من خلال المباحث الآتية:

- المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي لاقتصاديات التعليم.
- المبحث الثاني: نظرة عامة حول التنمية الاقتصادية.
- المبحث الثالث: علاقة اقتصاديات التعليم بالتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي لاقتصاديات التعليم

أصبحت اقتصاديات التعليم تمثل أحد موضوعات الرئيسية في مجال علم الاقتصاد وكذلك لدى المتخصصين في علم التربية وأصبح هذا الاهتمام يمثل موضوع دراسة قائمة بذاتها، حيث أن هذا العنصر ليس بوليد الساعة فهو له جذور تاريخية قديمة تطور بتطور الحياة الاقتصادية وظهرت أهميته مع ظهور القضايا المعاصرة و التي ترتبط بعامل جوهري يتمثل في الرأسمال البشري ومن خلال المبحث هذا سنتطرق إلى اقتصاديات التعليم من حيث المفهوم؛ أبعاده وأهميته؛ مع تسليط الضوء على المحرك الرئيسي للحياة البشرية.

المطلب الأول : مفهوم اقتصاديات التعليم و مراحل التطور

زاد الاهتمام بعلم اقتصاديات التعليم في العصر الحالي مع تقدم الذي يلحظه الزمن، فقد مر بعدة مراحل جعله يصل إلى هذا القدر من الاهتمام.

أولا: مفهوم اقتصاديات التعليم

مصطلح اقتصاديات التعليم يحتوي على شقين الأول يتمثل في الاقتصاد والثاني يتمثل في التعليم ولذا سنتطرق لكل شق على حدا.

1. تعريف مصطلح الاقتصاد:

1.1. لغويا : هو من مصدر اقتصد و يأتي بمعنى الادخار وعدم التبذير، حيث يقال " اقتصد الشخص في النفقة " أي توسط في إنفاقه ولم يمسك في نفقته وكان بين هاتين حالتين وبالتالي هو التوسط والاستقامة فيما بين الإفراط والتفريط.

حيث اشتقت الكلمة اقتصاد من كلمة إغريقية قديمة تعني تدبير الشؤون المنزل ،إذ يقوم مسير المنزل بجلب المنافع الاقتصادية والقيام بخدمات ليتمتع جميع أفراد المنزل بما هو متاح لهم من منفعة.

2.1. اصطلاحا : تعددت التعاريف اصطلاحا وهي تدور حول معاني وأفكار التالية:

- علم يدرس العلاقة بين حاجات الإنسان وموارده لتحقيق أكبر قدر من إشباع هذه الحاجات بالاستخدام الأمثل لهذه الموارد[1].
- علم يدرس اتجاهات الإنسان في استغلال الموارد النادرة لإشباع حاجاته [2].

[1] - السوق المفتوح، تعريف الاقتصاد،عن موقع: http://read.opensooq.com ، تاريخ التصفح: 2022/02/12.
[2] - عبد الله زاهي الراشدان، **اقتصاديات التعليم** ، الطبعة الثالثة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 31.

– علم يختص بتطبيق نوع من أنواع الدراسات المعرفة سلوك الفرد والنشاط الاجتماعي المرتبط بالمجالات الاستهلاكية و الإنتاجية باستخدام الموارد المتاحة لإشباع الحاجات المختلفة.

– ويمكن تعريفه بشكل عام على أنه الطريقة المستخدمة لتنظيم عمل مجالات مختلفة مثل الصناعة والتجارة والاستثمار الأموال.

2. تعريف مصطلح التعليم:

أول ما يبادر إلى ذهننا عند قولنا مصطلح التعليم ثلاث كلمات التعلم؛ التعليم؛ التربية، ولذا سوف نتطرق لثلاث لمعرفة الفارق.

1.2. التعلم:

1.1.2. لغويا: يقال "علّمه الشّيء تعليما ،فتعلم"، و يقال أيضا : " تعلّم بمعنى أعلم"[1].

2.1.2.اصطلاحا: إن التعلم عملية خاصة بالتلميذ الذي يسعى إلى اكتساب المعارف والمهارات المختلفة من خلال النشاطات التي يقوم بممارستها، فهذه العملية ناتجة عن مجموعة مختلفة ومتنوعة من السلوكيات التي تساعد على اكتساب العمليات المعرفية.

حيث يعرفه " Guilford " بأنه "التغير الدائم أو الثابت نسبيا في سلوك الفرد الناتج عن استشارة ما"[2].

هذا يعني أن التعلم هو سلسلة من التغيرات في سلوك الإنسان، وهو عبارة عن تعديل في السلوك عن طريق الخبرة التي يتلقاها ؛إذن التعلم هو مجموعة من المعارف و المهارات التي اكتسبها المتعلم مقابل جهد يبذله، وهو من أهم الأسس التي تقوم عليها الحياة فهو مستمر باستمرارها فهو عملية بناء وتجديد للمعرفة والخبرة ؛ولكن التعلم لا يأتي من عدم فلا بد من مصدر يستمد منه المعرفة و أساس يرتكز عليه ألا وهو "**التعليم**".

2.2.التعليم:

1.2.2.لغويا:أصله هو فعل "عَلَمَ"، و مضارعه "يُعَلِمُ"،ويقال"عَلَّمَ الفرد أي جعله يعلم أو يدرك أو يعرف. ومن قوله تعالى:« وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين» البقرة 31.

2.2.2.اصطلاحا: عرفته الأكاديمية العربية البريطانية "هو عملية منظمة يتم من خلالها إكساب المتعلم الأسس البنائية العامة للمعرفة بطريقة مقصودة ومنظمة ومحددة الأهداف.

– ويعرف كذلك بأنه عملية يتم من خلالها بناء الفرد ومحو الأمية في المجتمع؛وهو المحرك الأساسي في تطور الحضارات ومحور قياس و تطور المجتمعات، بحيث أنها تقاس بنسبة المتعلمين بها، و كذلك أنه مصطلح يطلق على العملية التي تجعل الفرد يتعلم علما محددا أو صنعة معينة.

[1] - سمية قيرع، وايمان حمراوي ، **أهمية التعليم الإلكتروني في تعلم العربية المرحلة الثانوية السنة الثالثة نموذجا**، مذكرة ماستر ،تخصص ليسانيات تطبيقية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020، ص10.

[2] - المرجع نفسه.

- إذن التعليم هو عملية مقصودة أو غير مقصودة؛ مخطط لها أو غير مخطط لها وتتم من قبل المعلم أو غيره تؤدي في نهاية إلى التعلم واكتساب للخبرات والمهارات والمعارف المختلفة [1].

3.2. التربية :

1.3.2. لغويا : تعني النمو و الزيادة وهي من فعل ربا الشيء،فجاء في القرآن الكريم " يمحق الله الربا و يربي الصدقات". **الآية 276 من سورة البقرة.**

2.3.2. اصطلاحا : كلمة التربية هي لاتينية الأصل educatio و تعني التغذي nourien ، هذه التغذية مبنية على مجموعة من المعارف كالإرث الاجتماعي و الإنساني و يقصد بها مجموع المعارف المكتسبة خلال الحياة الفرد من الولادة إلى الوفاة ،فتعرف على أنها :

- "كل ما يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إقراب الفرد من الكمال بما فيها الظواهر الطبيعية أي المناخ و التربية[2].
- بينما يعرفها Durkheim " على أنها العمل الذي يقوم به الأجيال الناضجة لنشأة الأجيال الصاعدة و أدخل العنصر المادي كعامل أساسي في عملية التربية فأعتبرها تنشئة اجتماعية منظمة للأفراد[3].

من خلال الآراء والمناهج نجد نظرتين :

- هناك من يقول أن هناك اختلاف بين مصطلح التربية و مصطلح التعليم ،حيث اعتبر الباحث Renon (1981) أن التربية هي من وظائف المنزل، فأي جهد يبذل لتطوير سلوك الفرد داخل المنزل هو عبارة عن تربية ،أما التعليم فهو يكتسب في مكان مخصص له مثل قاعات الدراسة، ويرى Georges (1973) أن التربية هي تكوين لشخصية الفرد أي السلوك، أما التعليم فهو لتنمية الجانب العقلي للفرد أي الذاكرة و الذكاء واكتساب معارف عقلية جديدة.
- لكن هناك من يربطهما ببعض مثال في مدرسنا يرتبط مصطلح التعليم بالتربية و يقال التربية والتعليم وكل منها يكمل الأخر.

3. تعريف الشامل لاقتصاديات التعليم :

[1] - سمية قيرع، وايمان حمراوي، المرجع السابق ، ص 12.

[2] - بن ونيسة ليلى ، اقتصاديات وسياسات التعليم ، **محاضرات موجهة للسنة الثانية ماستر اقتصاديات العمل** ، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر ، كلية العلوم اقتصادية ، العلوم التجارية و علوم التسيير، 2019-2020 ، ص 10-11.

[3] - Émile Durkheim, **Éducation et Sociologie**, Edition Dix ,Quadrige, France, 2013,Page 55.

عرفت على أنها[1]:

- وعرفه درويش 2016 على أنه:" اختلاف وجهات النظر و تخصصات وينطبق ذلك على العلوم كافة الاجتماعية التي يعد علم اقتصاديات التعليم أحد فروعها، فنجد البعض يعرفه بدلالة التكلفة و البعض يعرفه بدلالة العائد التعليمي سواءا كان اقتصاديا أو اجتماعيا أو نفسيا".
- و عرفه ألبي 2006 على أنه: " البديل من البرامج التعليمية الذي يحقق الأهداف التعليمية بأعلى منفعة مع مراعاة انسجامها مع البيئة والكفاية التمويلية لها لضمان أعلى مردود بأقل تكلفة ممكنة".
- عرفها قاموس ويستر بأنها: "عملية تدريب وتنمية المعرفة و المهارة و الفكر و الخلق عن طريق التربية النفسية".
- وعرفها قاموس التربية اقتصاديات التعليم أنها: دراسة اقتصاديات الموارد البشرية و التربية المخططة في ضوء الأهداف الاقتصادية و تحليل القيمة الاقتصادية للعملية التربوية من حيث التكلفة و العائد.
- تعريف كون: هي دراسة لكيفيات قيام الأفراد والمجتمعات باستخدام النقود أو دونها من أجل توظيف الموارد الإنتاجية المحددة أو النادرة ولاسيما من خلال التعليم الرسمي لإنتاج المتواصل عبر الزمن لأنواع متعددة من التدريب ،و تنمية المعارف و المهارات و الأفكار و الشخصية و توزيعها في الوقت الحاضر و المستقبل بين أفراد المجتمع وجماعاته المختلفة، حيث حدد كون جوانب المتعلقة باقتصاديات التعليم هي :
  - عملية إنتاج التعليم؛
  - توزيع التعليم بين الأفراد و الجماعات المتنافسة؛
  - كمية الأموال التي يجب أن ينفقها المجتمع على الأنشطة التربوية وأي نوع منها التي يجب اختيارها.
- من خلال تعاريف سابقة يمكن تعريفه على أنها: هو ذلك الذي يدرس كيفية تلقي المهارات و المعارف و الخبرات الجديدة و تنميتها عن طريق التعليم مع استغلال الموارد النادرة لإنتاج مختلف أنماط التعليم بمراعاة تجانب اقتصاد في النفقات والعوائد و الكفاءة الإنتاجية ودور العلم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية .

ثانيا: نشأة ومراحل تطور اقتصاديات التعليم

1. نشأة اقتصاديات التعليم : يندرج علم اقتصاديات التعليم تحت ضمن العلوم الاجتماعية والتي تتسم باختلاف وجهات نظر العلماء فيها، حيث كان كل عالم يركز على جانب معين ،فالبعض كان يركز على تكلفة التعليم ويعرفه بدلالة التكلفة، والأخر يركز على عائد التعليم والعائد النفسي على الخصوص، وللإشارة فإن علم اقتصاديات التعليم كان في البداية محط اهتمام علماء الاقتصاد ومن ثم أصبح محط اهتمام علماء التربية،

[1] - تغريد قاسم محمد أيوب تراب ، اقتصاديات التعليم و أثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** ، العدد26، المجلد17، 2021 ، ص 69.

ونتيجة الاختلاف الكبير بيم مجال الاقتصاد ومجال التربية، حيث أن علماء الاقتصاد يركزون على الجوانب المادية بينما التربية على الجوانب النفسية والاجتماعية ولذا اختلفت التعاريف ولكن نشأة هذا العلم هو نتيجة تفاعل بين علم الاقتصاد وعلم التربية [1] ، لكن هناك شبه إجماع بين العديد من المتخصصين على أن بداية الستينات من القرن العشرين هي بداية هذا العلم وقد عرف باسم اقتصاديات التعليم في سنة 1960 على يد تيودور شولتز، على الرغم من جذوره التاريخية البعيدة التي تمتد إلى أيام أفلاطون و بعض حكماء الصين قبل الميلاد ،فقد أشار أحد حكماء الصين القدماء إلى أفضلية الاستثمار في البشر من خلال التعليم بالمقارنة بأوجه الاستثمارات المادية الأخرى ،حيث أوضح أن الحبوب التي يزرعها الإنسان مرة يحصدها مرة، والشجرة التي يغرسها ربما يقطفها عشرة مرات أما إذا علمنا الشعب فسنحصد مائة مرة.

وفي القرن الثامن الهجري كان ابن خلدون يركز على تنظيم التعليم، وعلى القوى الثقافية المؤثرة فيه، ففي مقدمته المشهورة هناك فصلا عنوانه " في أن الصنائع تكسب صاحبها عملا "، فهو يبين أن الصنائع من متطلبات الحاضرة وأن الصنائع لابدى لها من العلم وهو يضيف فيها (الصنائع) الشيء الكثير، وهذه نظرة إلى التعليم كوسيلة من وسائل كسب الرزق لم تطغى على قيمته المعنوية وإلى النظرة إليه كلذة عقلية وكمطلب مقصود لذاته، ولقد حظي التعليم منذ القدم باهتمام العديد من المتخصصين البارزين في الاقتصاد أمثال آدم سميث ،وألفريد مارشال، وجون ستيوارث ميل وغيرهم فلقد ركزوا على أهمية نمو المعارف و المهارات البشرية من خلال العمليات التربوية وألمحوا إلى أن ذلك يساهم في زيادة إنتاجية و تنمية الاقتصاد[2]، وعلى الرغم من هذه الجذور البعيدة إلا أن هذا المجال باعتباره علما له نظرياته و مجالاته المميزة والجديدة بالدراسة لم يتضح إلا حديثا.

2. مراحل تطور اقتصاديات التعليم

يمكن تقسيم هذه المراحل إلى ثلاثة تمثلت في:

- **مرحلة الأولى**: مرحلة التمهيدية لعلم اقتصاديات التعليم

يعتبر آدم سميث من أشار إلى اقتصاديات التعليم من خلال ملاحظات التي أبداها العالم وذلك من خلال كتابه "ثروة الأمم " سنة 1776، وكانت نظرته للتعليم من منظور اجتماعي اقتصادي، حيث شكلت ملاحظاته الأساس الذي انطلق منه الكلاسيك و توصل إلى أن الجهد الإنساني هو جوهر كل الثروات و من أهم أفكاره:

- بوضوح اعتبر التعليم و التدريب صورة تراكم رأسمال البشري واستثمار مفيد للفرد و المجتمع.
- لاحظ أن التعليم من أهم عوامل تفاوت الدخل .

[1] - تغريد قاسم محمد أيوب تراب ، المرجع السابق ، ص 68.

[2] - مدونة عبد الله سرور القرشي، مدخل اقتصاديات التعليم ،عن موقع: academy-alqurashi.blogspot.com.blog post 42 يوم التصفح : 2022/02/12 .

- أدرك العلاقة بين طبيعة النظام التعليمي والتقدم الصناعي حيث أرجع التقدم الأستكلندي إلى نظامها التعليمي .
- التعليم سلعة سياسية واجتماعية تساهم في منع الفوضى و الانحلال الخلقي والرشوة وحفظ الديمقراطية.
- يؤيد أدم سميث تدخل الدولة في قطاع التعليم و لكن فقط من جانب التمويل أما التسيير فيفضل للقطاع الخاص[1]، ويرى أن الدولة مسؤولة أخلاقيا عن ضمان حق الفرد في التعلم وأن وجود التنافس في المؤسسات التعليمية يضمن ارتفاع الجودة والكفاءة المقدمة، حيث اتفق معه عالم ديفيد هيوم في ذات الوقت حول التمويل و التخلص من احتكار الكنائس للتعليم،و اختلف معه العالم جون شوارات ميل حول إخضاع التعليم بشكل كامل للقطاع الخاص.

الاقتصادي البريطاني ألفريد مارشال الأكثر الاقتصاديين تأثيرا في عصره والمشهور بكتابه «مبادئ الاقتصاد، 1980»، يعتبر نقطة تحول في مجال دراسة القيمة الاقتصادية للتعليم فنقلت أراءوه حول التعليم من عامل خارجيا في النمو الاقتصادي إلى كونه عامل من عوامل المباشرة [2] ،حيث تطرق ألفريد إلى مسألة التعليم في كتابه الشهير "مبادئ علم الاقتصاد " أثناء معالجته لموضوعي التدريب الصناعي وتوزيع الدخل عبر عن أهمية التعليم بوصفه "استثمارا قوميا"وكانت أهم أفكاره:

- قام بتحليل وظائف التعليم وطرق تمويله في كتابه " التجارة و الصناعة "؛
- أكد مارشال على وجود علاقة قوية بين التعليم والإنتاج من خلال وصفه للمعرفة أنها أكثر عوامل الإنتاج قوة لدى البشر[3].

كذلك أراء كارل ماركسال الذي له فكر السياسي وفلسفي بفضله كان له تأثير هائل على التاريخ الفكري والاقتصادي العالمي ومن بين أفكاره تلك التي توحي بقناعة الشديدة بدور التعليم والتدريب في تحديد مستقبل الأمم ومن أهم أفكاره :

- القيمة السلعية لقوة عمل مركب تعادل ضعف القيمة السلعية لقوة عمل طبيعية على أساس أن التعليم مصدر للفعالية و الدخل الأمثل؛

[1] - صلعة سمية، **اقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية** ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2016، ص 61.
[2] - مدى مصالح سيف التميمي، **مدخل إلى اقتصاديات التعليم** ،متطلب لمقرر اقتصادي للتعليم،عن الموقع: http://ast732.blogspot.com، يوم التصفح : 2022/02/18.
[3] - صلعة سمية، مرجع سبق ذكره ،ص 62.

- مستوى الدخل مرتبط بمستوى التكوين (العليم – التدريب) وأن العمال المؤهلين هم أقل عرضة للبطالة [1].

وفي سنة 1956 قدم الاقتصادي الأمريكي روبر سولو نظريته في النمو الاقتصادي والتي كان لها الفضل بروز اسمه ، من خلال دراسته لنمو الإنتاج الزراعي الأمريكي ودراسة أسباب تضاعف إنتاجية الفرد في الساعة وفي الدراستين كان التعليم سببا مؤثرا، حيث يقال أن الولادة الحقيقية لحقل اقتصاديات التعليم كانت على يده رغم أن هناك تلميحات في هذا المجال قبله كما ذكرنا، وفي عام 1959 قام اوكروست بعمل دراسة في الترويج عن عوامل زيادة الإنتاج و توصل إلى أن الزيادة في الرأسمال وكمية العمل تؤدي إلى زيادة الإنتاجية بينما تحسين أداء العمال يؤدي إلى زيادة الإنتاجية بشكل أكبر[2].

- **المرحلة الثانية:** مرحلة ميلاد و تطور اقتصاديات التعليم

مرحلة تعتبر كمرحلة تطور اقتصاديات التعليم و اعتبرت المرحلة الصريحة لميلاده وذلك خلال سنة 1960 بعد الخطاب الذي قام به تيودور شولتز بمناسبة توليه رئاسة الجمعية الاقتصادية الأمريكية و الذي ركز فيه على تأثير الرأسمال البشري في التنمية الاقتصادية

وشهدت هذه المرحلة نمو في حركة البحث العلمي بداية من تيودور و بعدها جاري بيكر سنة 1962 و دينسون 1962 و هارسون عام 1964 ،وعبدالله الديم وحامد عامر في الوطن العربي وغيرهم .

واعتبرت الفترة من 1960 إلى 1970 المرحلة التي تبلور فيها هذا الحقل و تطورت فيها الدراسات و الأبحاث التطبيقية و هناك من يسميها مرحلة الحماس ،بحيث ذكر تيودور شولتز أن الزيادة في النمو الاقتصادي الأمريكي خلال الفترة 1929 و 1957 تعود إلى التعليم اليد العاملة [3]

وجاءت نظرية الاقتصادي سبنس التي ترى أن صاحب العمل لا يستطيع تحديد مستوى إنتاجية الفرد عند توظيفه في بادئ الأمر ولذلك يعتمد في البداية على العمر و نوع الجنس و التعليم [4]،كما أن سلم الأجور يرتفع بارتفاع مستوى التأهيل أي حسب درجات التعلم.

- **المرحلة الثالثة:** نحو مفهوم مختلف لاقتصاديات التعليم

باعتبار اقتصاديات العمل علم يبحث في طرق المثلى لاستخدام الموارد التعليمية ماليا وبشريا وتكنولوجيا من أجل تكوين البشر عبر الزمن، ولذلك هناك التزام أخلاقي بأن المجتمع الدولي والحكومات المختلفة لا تعمل فقط على نشر التعليم بل وأيضا المثابرة المستمرة على تجديد النظم التعليمية وتطويرها حتى تتمكن الأجيال القادمة من مواجهة تحديات المعرفة المستقبلية التي سوف تفرضها عليهم التغيرات والتطورات العلمية و

[1] - صلعة سمية ، المرجع السابق ، ص 63.
[2] - مدى مصالح سيف التميمي، مرجع سبق ذكره، يوم التصفح : 2022/02/18.
[3] - صلعة سمية، مرجع سبق ذكره ، ص.64
[4] - مدى مصالح سيف التميمي ، مرجع سبق ذكره، يوم التصفح : 2022/02/18.

التكنولوجية متسارعة التي تمثل ثورة هائلة في تاريخ البشري وبالتالي وضع سياسات ونظم تعليمية قادرة على إعداد أجيال تساير الأوضاع المتجددة بكل متطلباتها المتغيرة، فالعالم يتطور من كل جوانب الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .....الخ ،ولذلك تسعى الدول جاهدة نحو بناء نظام تعليمي يعمل على استثمار أفضل وفعال للمعرفة باعتبار أن الاستثمار المعرفي هو جواز المرور عبر الزمن، ومن لا يملك هذا الجواز لن يسمح له بالمرور ومواكبة التقدم والتطور ولذا فان التعليم في الوقت الحاضر هو بهدف الاستثمار[1] و لتعرف على سماته سنتطرق لها في المطلب الموالي .

المطلب الثاني : أبعاد و أهمية اقتصاديات التعليم

برزت اقتصاديات التعليم كعلم له أبعاد متعددة منها العائد المادي والتي تطمح للوصل إليه مختلف الدول

أولا :أبعاد اقتصاديات التعليم.

إن التعليم في معظم دول العالم يواجه أزمة حقيقة وان اختلفت أبعادها وتنوعت أشكالها وتفاوتت درجاتها من دولة لأخرى وهذه الأزمة تمس المدرسة و المعلم والمنهج والطالب، وحدثت تغيرات كبيرة في الساحة العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين ومن أهم تداعياتها تغيير خريطة العالم السياسية والاقتصادية وانهيار الاتحاد السوفياتي وتخلي الدول الاشتراكية عن نظرية الاشتراكية بعد فشل على المستوى النظري والتطبيقي وتبلور نظام عالمي جديد يعلي من شأن مفاهيم السوق والاقتصاد الحر والديمقراطية والحرية الفردية، واتسمت الحقبة التاريخية التي ترافق القرن الجديد بسمات جوهرية منها العولمة والمعلوماتية والمنافسة الحادة والكفاءة الإنتاجية العالمية وتأثر تمويل التعليم في معظم دول العالم بهذه التغيرات، فعلى المستوى الدولي يلاحظ أنه مع العقد الأخير من القرن العشرون قد حدث اجتياح للديمقراطية في معظم دول العالم، وخاصة الدول التي كان يطلق عليها الكتلة الاشتراكية ومن أبرز سماتها المركزية وبدأت تتخلى عن الالتزام بتحمل جميع نفقات التعليم واتجهت نحو النموذج الرأسمالي، ومن هنا شغلت قضية الكلفة والتمويل التعليم كثير من الباحثين في مختلف الدول المتقدمة و النامية وزاد الجدال و النقاش من حيث مصادر التمويل و تحديد من تقع عليه مسئولية الإنفاق على التعليم ومن ثم كان تحليل الكلفة وهو الوجه الأول ويقابله العائد، حيث كان ينظر إلى التعليم كخدمة استهلاكية يجب أن توفرها الدولة لتحقق إشباعا لأفرادها ،وإعدادهم للحياة الخاصة و التمتع بالنواحي الجمالية و الإنسانية وتزويده بالجوانب الخلقية و الثقافية و الاجتماعية، لكن قد ترتب على تلك النظرة بعض الآثار السلبية، حيث أدت إلى إضعاف الصلة المتبادلة بين التعليم والمجتمع، فقد ظهرت أنماط من التعليم لا ترتبط باحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واعتبر التعليم نوعا من الرفاهية

[1]- نواف العدواني، **اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر وتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 263.

ومظهرا للارستقراطية الاجتماعية من ثم كان أول البنود تأثرا في أوقات الأزمات الاقتصادية، ثم تطورت تلك النظرة إلى أن التعليم هو استثمار يحقق عائدا اقتصاديا يمكن قياسه[1] ،ومن سماته :

- تعليم هادف يتفاعل مع مشكلات المجتمع و يملك إرادة التغيير و إعادة تشكيل الحياة؛
- تعليم فعال يهدف إلى تحقيق مستقبل أفضل للجميع دون استثناء و يواجه تحديات العصر المتطور؛
- تعليم يركز على استغلال القدرات الإبداعية الكامنة في نفوس وعقول الطلاب؛
- تعليم يملك فلسفة متكاملة (أساليب–مناهج–طرق تدريس..الخ) و يهدف إلى الارتقاء الشامل بالفرد أخلاقيا واجتماعيا وثقافيا؛
- تعليم قادر على التواصل مع متغيرات المستقبل و توقعاته في جميع المجالات وقادر على التواصل مع المستحدثات التكنولوجية الجديدة؛
- تعليم قادر على إنتاج المعرفة وتداول المعلومات ويفعل دور الطالب و المعلم وجميع عناصر التعليمية؛
- تعليم قائم على الاختيار لا الإجبار بحيث يتحول التعليم إلى مقررات اختيارية تناسب ميول وقدرات المتعلمين.

ولكون هذا الاستثمار يتناول الموارد البشرية يعد أفضل و أعظم أنواع الاستثمارات، حيث أظهرت العديد من الدراسات التي تناولت المقارنة بين الاستثمار التعليمي والاستثمار في المجالات أخرى ،لان المعدل العائد من الاستثمار في التعليم يفوق بكثير معدل العائد من الاستثمار في أعمال التجارية والصناعية و المشروعات الاقتصادية[2]، باعتبار أن الاستثمار في التعليم يكون على الرأسمال البشري ويعتبر هذا الأخير المحرك لباقي المجالات وكلما زادت مؤهلاته قلت تكاليف و ربح الوقت نحو التطور.

ولذا نجد أن اقتصاديات التعليم ارتكزت على أبعاد أهمها[3]:

1. الكلفة: هي الأموال المنفقة على الخدمات التعليمية لتحقيق الأهداف المحددة، حيث أن معدلات تكلفة البرامج التعليمية يجب أن تسمح بتقدير ما سوف يحدث حينما يرتقي النظام من حيث الكيف مثلما ينمو من حيث الكم لترتفع نوعية مدخلات على أمل أن تزداد إنتاجية ولهذا كلفته ولا يمكن وضع برامج التغير النوعي باستخدام أساليب للكلفة غير دقيقة.
2. الفائدة: نتطرق لها من ناحية العائد الاقتصادي والذي يقصد به أسلوب تحليل الكلفة العائد قياس النتائج من منطلق القيمة والتي تمثل العائد المادي الذي ينتج عن الخدمات التعليمية المشار إليها سابقا،سواء كان المستفيد هو الفرد أو المجتمع بشكل عام، فكل عمل يقوم به الفرد عائد مادي أو معنوي يعود للفرد نفسه

[1] - نواف العدواني، المرجع السابق، ص 157 .
[2] - نواف العدواني، المرجع السابق ، ص 160 .
[3] - تغريد قاسم محمد أيوب تراب ، مرجع سبق ذكره ، ص69.

أو لغيره من الأفراد أو المؤسسات أو المجتمع بصفة عامة، وحسب التقديرات العالمية فإن العائد من رأس المال البشري يفوق العائد من رأس المال المادي بثلاثة أضعاف على الأقل.

3. معدل العائد:لقد أجريت العديد من الدراسات في العقدين الماضيين حول مفهوم معدل العائد من التعليم الذي اشتق من الأعمال المبكرة لجاكوب مينسر(1958) و تشولتز(1962) وبلوج(Blaug;1965) وركز ساكاروبولوس(1973؛1981؛1985؛1994)أبحاثه حول هذا الموضوع محللا المضامين الخاصة باستخدام هذا المفهوم بالنسبة لتمويل التعليم، ومن بين الإسهامات الأساسية في تحليل معدل العائد من التعليم تقرير البنك الدولي لعام 1995 والذي جاء فيه:" إن التعليم يعد استثمارا إنتاجيا له عائد اقتصادي....وتؤدي أنظمة التمويل الحالية إلى سوء تقدير حصة التعليم من الإنفاق العام" [1]

وبصفة عامة هو النسبة بين الفائدة المادية العائدة عن برنامج تعليمي معين وبين كلفة هذا البرنامج.

4. الخيارات: هي البدائل الممكنة المتعلقة بالنظم التعليمية أو بالوسائل الخاصة بهذه النظم والتي يمكن اختيار الأمثل منها.
5. مصادر التمويل: هي الجهات التي تتحمل كلفة الخدمات التعليمية وهي إما أن تكون مصادر داخلية أو خارجية، عمومية أو خاصة.
6. الكفاية و الفاعلية والتقييم: تعني جودة الخدمات التعليمية وملائمتها للحاجات التنموية ومتطلبات المجتمع، حيث أن كفاية أي برنامج تعليمي هي مقياس لفاعلية هذا البرنامج وتحقيقه للأهداف التي أعد من أجلها، وإذا كان جل اهتمام اقتصاديات التعليم هو التمويل، فإن كفاية والفاعلية في إدارة التمويل،وتقييم المخرجات وترشيد النفقات وتفادي الهدر بصورة مختلفة سواء أكان تربويا أم ماليا أو بشريا أو إداريا، لا يقل أهمية عن التمويل.

بناءا على ما تبين من وجود علاقة قوية وكبيرة بين الاقتصاد والتعليم بدأ الاهتمام واضحا باقتصاديات التعليم ووضع رجال الاقتصاد لاهتماتهم بعض من الدوافع والاعتبارات ومنها:

- تغير المفهوم ولم يعد رأس مال وحده من النقاط الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، فما فائدة المال بدون عقل مفكر واعي لكيفية استخدامه بأحسن طريقة لتنميته وتوظيفه في إطار يسمح بمضاعفته وتحقيق الربحية، فقد أصبح للإنسان المتعلم دور كبير ومهم في زيادة الإنتاج وتحسين العملية الإنتاجية.
- حاولة الكشف عن أسباب النمو الاقتصادي والاجتماعي وتفسير أسباب هذا النمو الذي عجزت عن تفسيره النظريات التقليدية والتي تعتمد على الأرض ورأس المال والعمالة في تفسيره.
- اعتبار التعليم عملية استثمارية اقتصادية في الموارد البشرية ومجالا هاما من مجالات الدراسات الاقتصادية ولذا ازداد الاهتمام بمراجعة وتطوير مناهج التعليم الجامعي.

[1] - مرزوق يوسف الغنيم، **اقتصاديات التعليم**، الطبعة الأولى، مكتبة الكويت الوطنية، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، الكويت، 2012 ص 17.

- يساهم التعليم في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي وهو ما يجعل توفره أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يساعد في القضاء على التخلف.
- يعمل التعليم على إحداث وتنوع تخصصات جديدة ومهارات تجعل استخدام التكنولوجيا وآلات امرأ سهلا.

ثانيا: أهمية اقتصاديات التعليم.

ازداد الاهتمام بعلم اقتصاديات التعليم وذلك مع تزايد الحاجة إلى هذا العلم نتيجة للتقدم الكبير في مجال التكنولوجيا المعلومات، والذي أدى إلى حدوث تغيرات جذرية واسعة في أساليب الحياة المعاصرة، بحيث يوصف المجتمع المتقدم بأنه مجتمع المعلومات التي تتدفق فيه المعلومات بسهولة وغزارة ويمكن الحصول عليها من مصادر متعددة ومختلفة من دون تكاليف، فقد أصبحت المعرفة والإبداع سمات المجتمعات المتقدمة وعنصرا مهما في المجال أنشطة الاقتصادية، فقد أصبح تعليم الجيد رمزا للتقدم والتطور، وتختلف درجات الاستفادة منه حسب منهج كل دولة وعائده بحسب طريقة الاستفادة منه فقد أصبح العالم المتقدم يعمل على إنتاج المعرفة وتسويقها وتصبح بذلك مصدرا اقتصاديا رئيسيا، على عكس المجتمعات النامية ومن هنا برزت أهمية اقتصاديات التعليم ونذكر بعض منها[1] :

- إسهام التعليم في التنمية الاقتصادية المستدامة ؛
- تزويد صانع القرار بتكلفة التعليم بمراحله المختلفة و بالتالي توازن العرض و الطلب؛
- القيام بإجراء المقارنة بين العائد الاقتصادي من التعليم ومن مشروعات الاستثمارية؛
- يوضح العلاقة الإنفاق العالي باعتباره أخر مراحل التعليم وسوق العمل وسياسة الأجور في الدولة؛
- تعزيز الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع وذلك عن طريق معرفة أهمية التعليم ومحو الأمية ؛
- تفعيل الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص ،وذلك بتشجيع المشاريع الخاصة وإنجاح مفاهيم المقاولاتية ودورها في مساهمة في رفع الاقتصاد العام مع ترسيخ فكرة العلاقة التكاملية بين القطاعين العام والخاص لدى الطلاب؛
- تفعيل العقل البشري نحو التنمية ومسايرة الحياة المعاصرة ومحاربة الفقر والبطالة.

المطلب الثالث : عامل الرأس المال البشري في ضوء اقتصاديات التعليم

[1] - ناجية سليمان عبد الله و أ. كريم عايش، واقع اقتصاد المعرفة في منظومة التعليم و البحث العلمي في ضوء استراتجيات التنمية المستدامة بالدول العربية، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا /برلين**، 2021، ص 110.

تعتبر الموارد البشرية أهم مورد يستثمر فيه للحصول على رأس مال بشري فعال يتمثل في المعارف والكفاءات والمعلومات و قدرات القابلة لتحين وتطوير عن طريق التعليم والتدريب.

أولا: مفهوم الرأس المال البشري.

تشير الدراسات إلى أن جاكوب منسر هو أول من استخدم عبارة الرأس المال البشري في مقال نشره عام 1958 ليظهر هذا المصطلح بعد ذلك في كتابات شولتز عام 1961 وفي إسهامات بيكر 1964 ورغما ذلك فإنه ليس هناك تعريف محدد أو معين لرأس المال البشري، لكن يمكن تعريفه على أنه مجموعة المهارات والقدرات والإمكانيات التي يمتلكها الأفراد في المجتمع ما وفي وقت ما، ومن أهم خصائصه القدرة على النمو والتطور من خلال الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات الشخصية والاجتماعية والذهنية أو الاستثمار في الأصول غير ملموسة .

وعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه استثمار في الموارد البشرية ويساهم في زيادة الإنتاجية العمال والموظفين من خلال مهارات المعرفة والتقنية التي يكتسبونها من خلال المعرفة والخبرة[1]، إذ تسعى الدول المتطورة إلى بلوغ ذروة رأسمال الفكري والذي يعرف على أنه ذالك الكل المتكامل والمركب من رأسمال البشري ورأس مال التنظيمي ورأس المال العلاقات والناتج عن إدراك الواعي والاستثمار الفعال للمعرفة المتوفرة حيث ينفق أغلب الباحثين على أن رأس مال الفكري يتكون من ثلاث مكونات أساسية هي رأس مال البشري، رأس مال الهيكلي، رأس مال العلاقات[2].

من خلال ما سبق يمكن القول أن رأس مال البشري يتكون من جزئيين:

– الجزء الفطري في الرأس مال البشري: وهو أقل أهمية ويقصد بذلك الخصائص، الملكات، والإمكانيات العقلية والجسمانية والتي تحددها العوامل الوراثية.

– الجزء الذي يكتسبه الفرد: وهو المكون الأهم في الرأس المال البشري ويعبر عن الكفاءات والمهارات و المؤهلات التي يكتسبها الأفراد من خلال التعليم والبحث والتدريب واكتساب المهارات التي يحتاج إليها سوق العمل وهي أهم صور الاستثمار في الرأس المال البشري.

ثانيا: إشكالية قياس الرأس المال البشري

[1] - ايمان محمد ابراهيم علي، دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة بعض الدول العربية ، **دراسات**، مجلد 22 العدد 01، يناير 2021، ص 35.

[2] - مقراني الهاشمي ، وبراهيمي نجاة، الاستثمار في رأس المال الفكري ومتطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية –رؤية تحليلية في ظل دراسات سابقة، **مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات**، مجلد 01 عدد 13، 2019، ص 31.

- شكل موضوع قياس رأس مال البشري محل اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، وقد شهد جدالا ونقاشا اقتصاديا كبيرا مازال مفتوحا ليومنا هذا وذلك راجع إلى مفهوم رأس المال البشري والذي يعتبر متعدد الأبعاد ويصعب تحديده على نحو القطعي وهذا أدى إلى تعدد المؤشرات المستخدمة في قياسه. من الجانب التطبيقي فإن صعوبة إحصاء مفهوم رأس مال البشري يؤدي إلى اصطدام النماذج والدراسات التطبيقية في الغالب تستخدم بعض المؤشرات المتعلقة بالتعليم وهو ما يئول إلى حصره باختصار في التعليم فحسب وهذا خاطئ، وذلك راجع إلى المفهوم رأس المال البشري أكثر شمولا ويتضمن القدرة على تقبل تقنيات جديدة ومقدار ما يتمتعون به من صحة جيدة[1].
- وحسب رأي Machlup عام 1984 "فإن رأس مال غير مادي وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالمعارف (الكفاءات) المكتسبة "؛ غير أنه عندما استخدمت المعارف كمقياس له اصطدم بالعديد من المشاكل و العراقيل، حيث أرجع ذلك إلى اختلاف المعارف من الناحية الاقتصادية عن باقي السلع والخدمات بحسب رأي الباحثين Aghion & Howitt عام 2000 ومن أهم العراقيل :

- الإطار الذي يتشكل ضمنه الرأس المال البشري فهو يشمل التعليم الرسمي، التعليم غير الرسمي، التعليم بالممارسة والعمل .....الخ.
- الطابع غير متجانس الذي يتميز به الرأس مال البشري، ولهذا يصعب تعبيره عنه من جانب النشاط الاقتصادي بخاصية واحدة، كما يصعب تجميع هذه الخصائص لدى الأفراد للحصول على مخزون الرأس مال البشري المتراكم لدولة ما؛
- اختلاف في طبيعة المعارف المكتسبة من فرد إلى فرد، فلو يتم قياس الرأس مال البشري عن طريق الشهادة المتحصل عليها في حالة تساوي في شهادتان قد نجد اختلاف في مضمون المعارف المحصل عليها لكل منهما، وبذلك يختلف الأداء الاقتصادي لكل منهما؛
- مدى توافر المعلومات والبيانات المستخدمة في القياس، ومدى دقتها وشموليتها وصلاحيتها.
- ولهذا يصعب قياس دقيق وشامل للرأس مال البشري ومن أهم القياسات المستخدمة في الأدبيات الاقتصادية نذكر[2]:

  - ✓ معدلات التمدرس؛
  - ✓ معدل القراءة وهو نقيض معدل الأمية تقريبا؛
  - ✓ نسبة الحاصلين على مستوى تعليمي معين؛
  - ✓ عدد حاصلين على شهادات جامعية؛
  - ✓ عدد براءات الاختراع؛

[1] - ايمان محمد ابراهيم علي ، مرجع سبق ذكره ، ص38.
[2] - صلعة سمية ، مرجع سبق ذكره، ص 20.

- ✓ متوسط سنوات الدراسة لدى الطبقة النشيطة من السكان وهو القياس الأكثر استخداما لدى الاقتصاديين المهتمين بالرأس المال البشري.

- ومن ناحية أخرى تلجأ بعض الجهات مثل المعهد العربي للتخطيط، والمؤسسات الدولية مثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP والبنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي عند تحديد الوضع النسبي لرأس المال البشري في دولة ما إلى تركيب مؤش، بحيث يحاول أن يراعي الأبعاد المختلفة لرأس المال البشري وبناءا على ذلك تختلف المؤشرات بحسب الجهة المستخدمة ودواعي الاستخدام ونذكر بعض المقاييس(المؤشرات) المركبة :

- المعهد العربي للتخطيط في تقرير التنافسية العربية عام 2003 قدم مؤشر مركب يتكون من خمس مؤشرات فرعية تتمثل في العمر المتوقع عند الميلاد، معدل انخفاض الأمية لدى الكبار، معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي، معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الجامعي، نسبة الإنفاق العام على التعليم، بعدها تم تطوير هذا المؤشر عام 2006 ليصبح يتركب من إحدى عشر متغير، **ثلاثة** تخص الصحة (معدل توقع الحياة عند الميلاد، الإنفاق على الصحة كنسبة من دخل الفرد، والإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، **واثنان** يخص مؤشر رصيد رأس المال البشري (معرفة الكتابة والقراءة لدى البالغين عند سن 15 سنة فما فوق، ومعرفة الكتابة والقراءة لدى الشباب من 15 سنة و 24سنة)، و**ستة** تخص مؤشر تكوين رأس المال البشري(نسبة الإناث إلى ذكور في مراحل التعليم الابتدائية والثانوية، معدل القيد الثانوي الكلي للإناث، معدل القيد الثانوي الكلي للإناث، معدل القيد الثانوي الكلي، معدل القيد الجامعي الكلي، والإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) [1].
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قدم أيضا مؤشر ضمن تقاريره السنوية ابتداء من عام 1990 ويعرف هذا بمؤشر التنمية البشرية (HDI) ويتضمن هذا المؤشر **ثلاث أبعاد** أساسية تتمثل في: العمر المتوقع عند الميلاد كمؤشر للصحة، مستوى التعليم ويؤشر عليه بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، إضافة إلى معدل الكلي للالتحاق بالتعليم، ومستوى المعيشة ويدل عليه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- واستحدث البنك الدولي مؤشر رأس المال البشري عام 2018 في إطار مشروع رأس مال البشري كأداة تحدد مدى إسهام الصحة والتعليم في إنتاجية الجيل القادم من العاملين في بلد معين، بمعنى أخر قياس نتائج السياسات الحالية للتعليم والصحة على مخرجات المستقبل.

[1] - ايمان محمد ابراهيم علي ، مرجع سبق ذكره ، ص39.

- أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشر رأس مال البشري العالمي (GHC) في تقاريره السنوية حول قياس قدرة الدول في مجال تطوير وتعزيز رأس مال البشري، حيث كشف المؤشر عن أكثر الاقتصاديات العالمية نجاحا في مجال التوظيف الاقتصادي طويل المدى للقوى العاملة لديها، وذلك بمدى تطوير توزيع العاملة المدربة، ويعطي مؤشر رأس البشري اهتماما كبيرا بتأثير رصيد رأس مال البشري على الإنتاجية الجيل القادم، كما يسمح بتقييم الدخل المفقود بسبب فجوات رأس مال البشري، كما يتميز المؤشر باهتمامه بقياس قدرة الدول في توظيف وتطوير وتوزيع رأس مال البشري وخاصة في حالة الدول العربية، الدول النامية بصفة عامة و التي تعاني من مظاهر عديدة لهدر في رأس مالها البشري على رأسها البطالة بين المتعلمين وهجرة الكفاءات[1].

ثالثا: التعليم ورأس مال البشري.

أشار أفلاطون إلى أن تعليم إنسان ما هو إلا محدد لاتجاه حياته في المستقبل، وفي نفس السياق عبر أحد حكماء الصين منذ حوالي خمسة و عشرون قرنا من الزمن عن أهمية الاستثمار في التعليم حينما قال "إذا أعطيت المرء سمكة تغذى بها مرة واحدة، لكن إذا علمته الصيد تغذى بها طوال حياته"، وفي دين الإسلامي نجد أو كلمة نزلت على النبي صلى الله عليه و سلم هي :" اقرأ، وهذا بيان على فضل التعليم على إنسان ومكانته القيمة في الحياة البشرية، وفي المقابل نجد أن مفهوم رأس المال البشري حديث مقارنة بالاهتمام بموضوع التعليم، ويعود الفضل الكبير في وضع الأسس الأولى للمفهوم العام لمصطلح الرأس مال البشري إلى الاقتصادي الأمريكي شولتز كما قلنا سابقا.

ورأس المال البشري وتطور مفهومه ليصبح جزء لا يتجزأ من استراتجيات النمو الاقتصادي وفي ذلك يقول شولتز:" رغم أنه كان من المعروف أن الأفراد يكتسبون مهارات ومعارف مفيدة إلا أنه لم يكن من المعروف أن هذه المهارات و المعارف هي شكل من أشكال رأس مال البشري، وهذا الشكل هو جزء هام منه ناتج عن عملية استثمار مخطط"وأضاف شولتز أن رأس المال البشري قد نما في مجتمعات الغربية بمعدل أسرع بكثير من رأس المال المادي، وأن هذا النمو كان أهم سمات التي ميزت النظام الاقتصادي في الدول الغربية وجعلها تواكب التطور، إذا توصل شولتز إلى فكرته الأساسية وهي الاستثمار في الرأس المال البشري بمعنى الاستثمار في تعليمهم وفي صحتهم وفي تدريبهم وفي تنمية مهاراتهم التنظيمية والإدارية، وأشار إلى أن التعليم لعب دورا رئيسيا في زيادة الدخل القومي في الولايات المتحدة بالمقارنة بالنسبة لزيادة في ساعات العمل، وزيادة في رأس مال الطبيعي، والاستثمار في الرأسمال البشري هو التفسير لهذا الاختلاف ولهذه الزيادة وبالتالي تحدث الزيادة في دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة.

[1] - ايمان محمد ابراهيم علي، المرجع السابق ، ص 40 .

بعد ذلك جاء العديد من الاقتصاديين الذين تطرقوا لمفهوم رأس المال البشري ومقارنته برأس مال المادي،بحيث أشاروا إلى أهمية تراكم المعرفي لدى أفراد، فقد أدت أفكار غاري بيكر إلى إسهامات قيمة حول فكرة الاستثمار في رأس مال البشري في هذا الصدد بين نوعين أساسين من التدريب هما تدريب عام و تدريب خاص،في حين استفادة العامل بدرجة أكبر من النوع الأول من التدريب، فإن المؤسسة هي المستفيد الأكبر من النوع الثاني من التدريب، حسب أمارتيا سن في الترويج لمفهوم رأس المال البشري والتنمية البشرية والتي كانت تعرف حسب سّن بأنها تحسين القدرات البشرية خلال منظومة متكاملة من التكنولوجيات الحديثة و المؤسسات الداعمة والقيم الاجتماعية الرصينة التي تشجع جميعها على روح الإبداع والتميز داخل الفرد الواحد.

وقد ساهمت أعمال دينسون و شولتز في انطلاقة غير مسبوقة للأبحاث المتعلقة بالقيمة الاقتصادية للتعليم وهذه الانطلاقة يعلل stager أنها مرتبطة برغبة طلاب الدراسات العليا ومشرفيهم وحاجتهم لاختبار وصقل الإطار النظري و التطبيقي للاستثمار في التعليم[1].

كما نجد أن العوامل التي ساهمت في إنتاج المزيد من دراسات اقتصاديات التعليم قيام الجامعات والهيئات الدولية بعقد مؤتمرات خاصة بهذا الموضوع وهذا لإدراك قيمته الجوهرية في رفع مستوى التنمية الاقتصادية إذ يلعب يؤدي الاستثمار في الرأس المال البشري بأسلوب السليم في التعليم والتدريب والصحة ومراعاة جانب الاقتصادي ضمن ما يسمح بالاستعمال الأمثل للموارد المادية المتاحة للوصول إلى هدف الاقتصادي المرغوب و الوصول عن طريق رأس مال البشري الفعال بأقل تكاليف وبأكبر إنتاج و ربحية، ومن خلال دراسة سابقة قدمها أحد الباحثين في مجال الاستثمار في الرأس مال البشري توصل إلى الشكل ادناه:

الشكل رقم(1– 1): هرم بناء رأس مال البشري الفعال .

[1] - حمد فلاق و عبد الهادي مداح ،دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية ، قراءات لدراسات سابقة و اقتراح نموذج للاستثمار في الرأس المال البشري، **مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية** ، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر ، العدد 10 الجزء 03 ، 2017 ص 17-18.

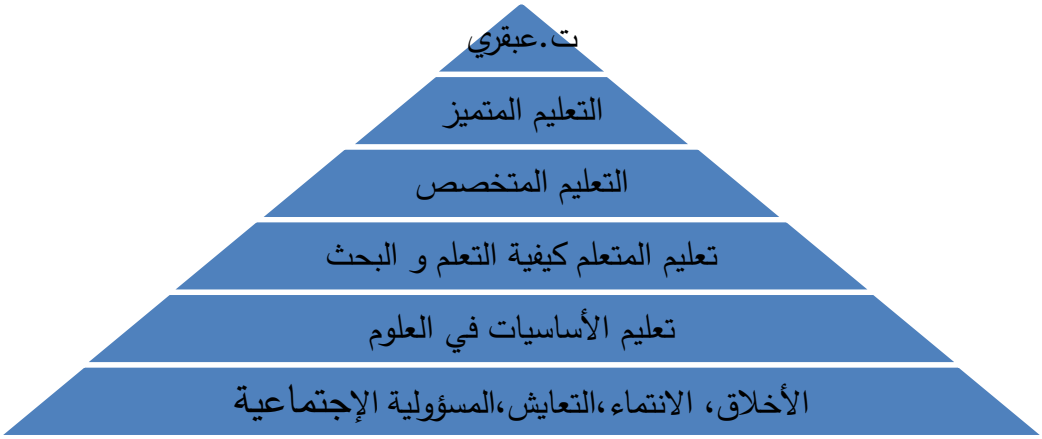

المصدر: محمد فلاق و عبد الهادي مداح ،دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية ، قراءات لدراسات سابقة و اقتراح نموذج للاستثمار في الرأس المال البشري، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية** ، العدد 10 الجزء 03 ،2017 ص 28.

يوضح الهرم كيفية الوصول إلى رأس مال بشري فعال وتم تقسيمه إلى ستة.

- الجزء السفلي: يوضح يجب أن تتضمن مناهج التربية والتعليم قواعد الأخلاق بحيث يجب أن يرسخ مفهوم الصدق والأمانة لدى الفرد لخلق رقابة نفسية لديه في أداء وظائفه في المجتمع، وتعزيز انتماء الفرد إلى وطنه والعمل على المساهمة في بناءه بكل وسيلة والعمل على حمايته والتعايش بين أفراد المجتمع باختلاف أفكارهم وعاداتهم وتقاليدهم وهذا لتجنب فجوة الأجيال وخلق التعاون بينهم لخدمة الأهداف العامة مع غرس فكرة كل فرد مسئوول اتجاه مجتمعه حسب وظيفته وإمكانياته.
- الجزء الثاني: يوضح تعليم أساسيات العلوم وتتمثل في الدين واللغة وذلك من خلال تلقين أصول اللغة البلد وكذالك تعليم أساسيات اللغة العالمية لمعرفة كيفية مواكبة التكنولوجيا والتطور وكذا يجب الإلمام الإفراد بالدين دون التطرف وذلك وفق منهج يسطره فقهاء الشريعة ويدرس في المدارس ومن أساسيات العلوم نجد العلوم التقنية منها الرياضيات والإعلام الآلي لخلق جيل يتحكم في هذه العلوم بما يساعده على الإبداع فيها مستقبلا.
- أما الجزء الثالث: وتعتبر من أهم المراحل وهي كيفية التعلم والبحث وهنا يمكن القول أنها انطلاقة في البحث عن أساسيات التطور الفكري وبالتالي تنمية البشرية إذا استخدمت بشكل صحيح وبها يكسب المتعلم تقنيات التعلم أساليب البحث مراحل البحث ، طرح الإشكاليات و السعي لإيجاد حلول لها و يسمى بالتعليم المتمحور حول المشكلات وقد تبنتها العديد من الدول المتطورة على غرار فلندا و سنغافورة.

- الجزء الرابع: مرحلة التعليم المتخصص من الطبيعي عند تلقين الفرد أساسيات العامة للتعليم في مراحله الأولى سيصل إلى مرحلة اختياره لمجال محدد لدراسة والبحث والتركيز فيها وخاصة لو كان هذا اختيار صادر من رغبة الشخصية له فحينها سيحقق نجاح في هذه المرحلة ويساعده على اكتساب عناصر مهمة تساعده ليكون فرد صالح لبناء مجتمع والتعليم المتخصص يأتي وفق منهجية مدروسة من الدولة لتحقيق الأهداف العامة.
- الجزء الخامس: بعد الحصول على التعليم المتخصص كنوع من التعليم يتم التعليم بالممارسة وبعدها يتم اختبارهم لتحديد المتميزين وذلك من أجل تقديم تكوين متقدم للمتميزين.
- الجزء السادس: هذه المرحلة خاصة بتكوين جيل الإبداع وهو نتيجة تصفية وغربلة مراحل السابقة ناتج عنها فئة متميزة أثبتت قدرتها على الإبداع ليتم توجيهها لتعليم جد خاص وهو منهج استخدمته أمريكا في ستينات القرن العشرين،بحيث قامت باستقطاب المتميزين من كل دول العالم وقامت بتوجيههم إلى تعليم متميز في مخابر بحث خاصة ذات مستويات عالية ووصل الأمر إلى استقطاب حتى الأطفال الأقل من 16 سنة التي ظهرت عليهم ملامح العبقرية وهذا ماساهم في تشكيل نخبة من العلماء في شتى المجالات بجنسيات مختلفة وفي أعمار متفاوتة لخدمة هدف واحد.

المبحث الثاني: نظرة عامة حول التنمية الاقتصادية.

ارتبطت التنمية على مر الزمن بمفهوم التطور والتقدم، ولعل أهم ما ركز عليه العلماء هو جانب الاقتصادي باعتباره أساس التنمية؛ أي نعم هو بعد غير منفصل عن باقي أبعاد الثلاثة الأخرى لتنمية الشاملة والمكملة له ومترابطة معه، إلا أن التنمية الاقتصادية بمفهومها العميق و الشامل للنمو الاقتصادي ومتجدد بتجدد المشاكل الاقتصاد واختلاف اقتصاد من دولة لأخرى؛ جعلتها محل دراسات ومدارس واقتصاديون كثر ونتجت عنها نظريات وأفكار متعددة، رغم هذا لم تصل إلى حد الآن لنموذج شامل يطبق على جميع الدول، فلكل نظرية أو نتيجة مشكلة اقتصادية نتجت عن معالجتها، لذا نجد بعض الدول النامية لازالت تعاني من مشاكلها وتخلفها، وذلك نتيجة محاولات فاشلة وجعل نظريات مطبقة في ظروف غير ظروفها محل دراسة وتطبيق، بدلا من البحث عن جوهر المشكلة ودراسة كيفية معالجتها للنهوض نحو التنمية، ومن خلال هذا المبحث حاولنا التطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية، أهميتها وأهدافها ثم الخصائص ومراحل التنمية.

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

إن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ظلا يعاملان من وجهة نظر تاريخ فكر الاقتصادي كمترادفين حتى نهاية الحرب العالمية الثانية والتي نتج عنها انقسام العالم إلى دول صناعية متقدمة وأخرى زراعية أو منجمية متخلفة بينهما هوة سحيقة تعكس فورقات شاسعة في شتى المتغيرات الاقتصادية (الدخل القومي، الطلب الكلي، الدخل الفردي معدلات زيادة السكانية ومستويات الإنتاج والإنتاجية.....الخ)، هذه الهوة هي التي لفتت أنضار العلمين في مختلف مجالات العلوم منها الاقتصاد وأدت إلى ظهور ظاهرة جديدة جديرة بالدراسة، ألا وهي ظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي ومنذ ذلك حين أصبحت هناك نظريات للنمو تعنى بالمشكلات الاقتصادية الخاصة بالدول المتقدمة، ونظريات التنمية تعنى بمشكلات اقتصاديات الدول الفقيرة أو المتخلفة من هذه النقطة توصل العلماء والباحثين إلى تعريفات عامة تحظى بشبه اتفاق العام لكل من النمو و التنمية الاقتصادية كما تبين الفرق بينهما.

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية.

لعل أول من استعمل هذا المصطلح هو " بوجين ستيلى" حين اقترح خطة التنمية العالم 1889 م[1]

هي عملية هادفة إلى تحسين مستويات المعيشة لسكان الدول النامية والأخذة في النمو، عن طريق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، والذي لا يمكن أن يتحقق حتى تكون عملية التنمية الاقتصادية فعالة و حقيقية من وجهة نظر علم الاقتصاد إلا من خلال زيادة دور الصناعة والتصنيع في النشاط الاقتصادي لهذه الدول مقارنة بدور القطاع الزراعي والتقليدي[2] فيه ومن ميزاتها نذكر:

- التنمية تمثل ظاهرة اقتصادية لها مؤشرات قياس مثل: الدخل القومي الإجمالي والصافي أو الناتج القومي الإجمالي أو الصافي.
- هي وسيلة للارتقاء بمستوى معيشة الفرد وذلك بتحسين دخله الحقيقي، ولتحقيق قدر مناسب ومستمر من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

[1] - أحمد جابر بدران ، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الجيزة، مصر، 2014، ص 07.

[2] - فرهاد محمد علي الأهدان، **التنمية الاقتصادية الشاملة من منضور إسلامي**، الطبعة الأولى ، مؤسسة دار التعاون للطبع و النشر، القاهرة، مصر، 1994، ص64 .

- التنمية الاقتصادية عملية لا تتم من فراغ ولا بواسطة فراغ، فهي تتم بأدوات وأساليب وطرق وفلسفات معينة هذا المكان هو بداية وهو يتمثل في دولة نامية والزمان يسمى فترات التنمية(طويل؛متوسط؛ قصير)، وطرق والأدوات والفلسفات تسمى بنظريات التنمية .
- التنمية الاقتصادية جزء من كل وبالتالي لا يمكن أن تتم إلا من خلال بيئة سياسية واجتماعية وثقافية ملائمة ومعدة لدعمها وتأييدها تنصهر كلها في ثلاثة عناصر هي:

- هدف التنمية (زيادة الدخل القومي والفردي الحقيق، إحداث تغيير هيكلي أو بنياني، إقامة صناعية.....)، وهذه الأمور لا يملك أمر تقريرها النهائي إلا السلطة السياسية المعنية.
- طريقة تحقيق هذا الهدف وهي التي يحددها الفكر الاقتصادي السائد أو المتبع في المجتمع والذي بدوره يتحدد بواسطة الخبراء الاقتصاديين فيه(النظرية أو الفلسفة الاقتصادية السائدة).
- ترجمة هذه النظرية أو الفلسفة الاقتصادية إلى مجموعة من الاستراتجيات ثم سياسات ثم خطط ثم برامج.....الخ، وهكذا حتى نصل إلى الإجراءات تنفذ ما سبق.

وللإشارة فإن نظرية الفكر هي معيار الفيصل في نجاح أو فشل أي تنمية اقتصادية أو اجتماعية فمنها تصاغ الإستراتجية وبالأخير يتحقق الهدف، ومعنى هذا أنه إذا صلح الفكر صلحت نتيجة وبالتالي تحققت التمنية.

ثانيا: مفهوم النمو الاقتصادي .

هو عملية يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي السائد خلال فترة زمنية طويلة من خلال التفاعل القوى في هذا النظام تؤدي إلى تغيرات شتى في عرض عوامل إنتاجية (الإنسان، رأس مال، مظاهر الحياة الاقتصادية و الاجتماعية الأخرى) وتؤدي هذه التغيرات إلى زيادة في الناتج القومي وتؤدي إلى زيادة في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وهذه الزيادة تحسب وتقدر على أساس زيادة حقيقية تعبر عن صافي ناتج القومي[1]ومن ميزاتها نذكر:

- النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد أن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني وفقا لذلك المعادلة:

معدل النمو الاقتصادي= معدل النمو الدخل القومي- معدل النمو السكاني

[1] - فرهاد محمد علي الأهدان ، المرجع السابق ، ص 64 .

- أن تكون الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد حقيقية ليست زيادة نقدية، فقد يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي النقدي، ولمعرفة إن زاد دخل الحقيقي يتعين علينا التعرف على اتجاه متوسطات الأسعار، فإذا علمنا أن الزيادة في أسعار السلع و الخدمات بلغت أكثر من معدل زيادة دخل الفرد، هنا ندرك أن متوسط دخله الحقيقي لم يزد بل انخفض وعلى ذلك لابد من استبعاد أثر التغيير في قيمة النقود، أي لابد من استبعاد معدل التضخم، وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

- أن تتسم الزيادة في متوسط الدخل الفرد بصفة استمرارية، أن تكون على مدى الطويل وان كان العكس فإن النمو العابر لا يمثل نمو بالمفهوم الاقتصادي ومن هنا فان النمو الاقتصادي هو:
  - تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي؛
  - أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية؛
  - أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة استمرارية[1].

ثالثا: فرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

النمو يتمتع بدرجة أكبر من العفوية أو التلقائية بينما التنمية لابد أن تكون مقصودة أو مخطط لها لذا يمكن القول بأن التنمية أشمل وأعم من النمو وجدول التالي يوضح فروقات.

[1] - محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية- **مفاهيم و الخصائص- النظريات الاستراتيجيات- مشكلات**، مطبعة البحيرة، مصر، 2008، ص80 .

الجدول رقم (1-1): الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي
1. هي من مصدر فعل رباعي" نمى " أي كبَّرَ أي الفعل يكون مقصود و مستهدف. 2. التنمية مقصودة من جانب الحكومة و الأفراد. 3. التغيير يحدث من خلال التخطيط الاقتصادي الشامل وينطوي على إحداث تغيرات هيكلية مقصودة في قطاعات الاقتصاد القومي، وقيام الدولة بدور رئيسي في عملية التنمية. 4. لتنمية الاقتصادية ترتبط بالدول النامية و بالتخطيط الاقتصادي.	1. هو مصدر فعل ثلاثي " نما " أي كبر وزاد تلقائيا دون تدخل. 2. يحدث تلقائيا طبقا لقوى سوق . 3. يمكن أن يكون هناك نمو اقتصادي دون أن تكون هناك تنمية شاملة و النمو يعني زيادة في مؤشرات الاقتصادية كالدخل القومي، نصيب الفرد من الدخل، التجارة الداخلية و الخارجية دون أن تكون تغيرات مقصودة في بنيان الاجتماعي و الثقافي (العادات و التقاليد ومستوى الصحة و التعليم ...الخ) 4. النمو يرتبط بتفعيل قوى السوق الحر في الدول الرأسمالية المتقدمة

المطلب الثاني: أهمية التنمية الاقتصادية وهدفها

للتنمية أهمية كبيرة لدى كل الدول لغرض تحقيق أهداف المجتمع العام والخاص.

أولا: أهمية التنمية الاقتصادية.

تعتبر التنمية من أهم المؤشرات التي تدل على نجاح السياسات اقتصاد البلد وتطوره، وهي مؤشر لنجاح السياسات الاقتصادية المستخدمة في البلاد وكذا أحد المؤشرات الدالة على التطور والرفاهية وتكن أهميتها في نقاط التي تعمل على تحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية ومن أهمها ما يلي [1]:

- القدرة على العيش: وذلك في العمل على سد الحاجات الأولية، فتوفر للأفراد الاحتياجات الأساسية و التي بدونها تصبح الحياة مستحيلة كالغذاء، المسكن، الصحة والحماية لأنه غابت إحداها يسمى الوضع بالتخلف الحضاري المطلق، ولذا فإن وظيفة أي نشاط اقتصادي أن يمد الناس على قدر المستطاع بالوسائل التي

[1] - ميشل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة : محمد حسن حسني، ود. محمود حامد عبد الرزاق. دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة السعودية ، 2006، ص 55.

يستطيعوا بها التغلب على عدم المساعدة والمأساة الناجمة عن غياب ونقص الغذاء والمسكن...الخ، إلى حد هذه النقطة أن التنمية الاقتصادية شرط ضروري لتحسين جودة الحياة وتقدم اقتصادي مستمر وموثّق على مستوى المجتمعي والشخصي، فإدراك الإمكانية البشرية قد لا يكون ممكننا، لذا يجب على الفرد أن يمتلك الكفاية حتى يستطيع أن يمتلك أكثر، وهذا لتحقيق متوسط دخل الفرد مرتفع، وإزالة الفقر المطلق والوصول إلى فرص العمالة أكبر وتقليل عدم المساواة في الدخول كل هذا يشكل شرط ضروري لكنه غير كافي من أجل تحقيق التنمية.

فقد جاء في تقرير التنمية البشرية الخاص بالأمم المتحدة الصادر عام 1994 وجاء في فصله الافتتاحي ما يلي:" لقد خلق الجنس البشري بإمكانيات محتملة معينة ونجد أن الغرض من التنمية هو خلق بيئة يستطيع فيها جميع الناس توسيع قدراتهم وإمكانياتهم والقدرة على توفير فرص أكبر للأجيال الحاضرة وأجيال المستقبل".

بمعنى أن الأساس الحقيقي للتنمية هو تعميم الاعتراف بحق الحياة لكل فرد وبالثروة وأهميتها في حياته وهذا دون التركيز عليها والاعتماد عليها على سبيل الحصر لأنه خطأ كبير وذلك لسببين:

- إن تراكم الثروة وتجميعها ليس ضروريا لكي يفي ببعض اختبارات البشر المهمة.
- إن اختيارات البشر واحتياجاتهم تمتد إلى ما وراء الرفاهية الاقتصادية.

- تقدير الذات واحترامها: وذلك لكي يكون الفرد شخصا معينا عزيزا وأبيا ويمتلك الثقة، إذ يعد الإباء وعزة النفس المكون الثاني الشامل لمكونات الحياة الجيدة وهذا يساهم في الإحساس بالأهلية والاحترام الذات والتفادي أن الفرد ليس أداة تستخدم من طرف الآخرين لمصالحهم الخاصة وبعض يدعوها بالموثوقية، الهوية،الاحترام، الشرف، الإقرار والاعتراف بوجود الإنسان معين، وهي تتنوع من مجتمع إلى أخ، وقد أصبحت الرفاهية القومية هي المقياس العام الشامل للأهلية، نظرا للأهمية الملتصقة بالقيم المادية في الأمم المتقدمة، فإن الأهلية وعزة النفس في السنوات الأخيرة تتزايد على الدول التي تمتلك ثروة اقتصادية وقوة تكنولوجية، أي هؤلاء الذين حدثت لهم تنمية.

وطالما كانت القوة والاحترام تمنح للقوى ماديا اقتصاديا، حيث أنه كان من ممكن إخضاع الشخص للفقر دون إحساس أنه مهان، لكن يصعب على المتأخر حضاريا أن يشعر بالاحترام، ولذا تسعى الدول العالم الثالث لتحقيق التنمية من أجل تحسين مكانة بين الدول المتقدمة وتحقيق عزة النفس.

- الحرية من الاستعباد: وذلك بأن يكون هناك الحق في الاختيار، القيمة الثالثة شاملة، افترض أن تكون معنى التنمية هي فكرة الحرية البشرية في هذا الصدد معناها العتق وتحرير من التنازل عن شروط المادية في الحياة، والعتق من الجهل ونظرة الشعوب الأخرى والبؤس و المؤسسات غير السليمة والمعتقدات الخاطئة لذلك تستلزم وجود حرية نطاق موسع من الاختيارات للمجتمع، ولأعضائها معا مع تخفيض وحّد من التعقيدات الخارجية والداخلية في إتباع هدف اجتماعي معين الذي يدعو إليه وهو التنمية، لقد ركز آثر لويس على العلاقة بين النمو الاقتصادي والحرية من الاستعباد عندما استنتج أن ميزة الاقتصاد ليست في السعادة الناتجة بسبب زيادة الثروة ولكنها زيادة في نطاق الاختيار البشري، وتكمن ثروة الأفراد من أن يكتسبوا تحكم أكبر على البيئة الطبيعية، وذلك يعطيهم أيضا الحرية في اختبار راحة أكبر في الحصول على السلع والخدمات أكثر واختيار بأن يعيشوا حياة أفضل، حيث التأمل والتفكر الروحي والذي يجيب أيضا على فكرة الحرية البشرية بأن تتضمن مكونات مختلفة من الحرية السياسية والتي تشمل على الأمن الشخصي وسيادة القانون وحرية التعبير والمشاركة السياسية والمساواة في الفرص حيث أثبتت فترة السبعينات وثمانيات نجاح بعض الدول اقتصاديا (سنغفورة، ماليزيا، تايلاندا، الصين، كوريا الجنوبية.....)[1].

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية.

التنمية هي حقيقة مادية ملموسة كما أنها حالة نفسية والحصول على حياة أفضل وأيا كانت المكونات المحددة لتلك الحياة، فإن التنمية في كل المجتمعات يجب أن يتوفر فيها على أقل واحد من الأهداف الثلاثة التالية والجوهرية:

- زيادة إتاحة وتوسيع وتوزيع السلع الأساسية المقومة للحياة مثل التغذية، والسكن، الصحة.....الخ).
- رفع مستوى المعيشة متضمنا توفير فرص عمل أكبر و تعليم أفضل، واهتمام أكبر بالقيم الثقافية والقيم الإنسانية والتي لا تؤدي فقط لتحسين الرفاهية المادية بل أنها سوق تولد أيضا عزة نفس على مستوى الفردي بشكل أكبر.

[1] - ميشل تودارو، المرجع السابق، ص 56 .

- توسيع نطاق الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة للأفراد والأمم، وذلك عن طريق تخليصهم من العبودية والاعتمادية، وليس فقط في علاقتهم مع الناس والدول بل أيضا تحريرهم من قوى الجهل والمأساة الإنسانية[1].

المطلب الثالث: خصائص التنمية الاقتصادية ومراحلها

ترتبط التنمية بوجود الإنسان على وجه الأرض فهو العامل المحرك و الهادف إلى تحقيقيها لتحسين حياته وتوفير احتياجاته وقد تزايد العمل على تحقيق مستويات اكبر بتزايد احتياجاته.

أولا: خصائص التنمية الاقتصادية.

من أبرز ملامح التنمية أنها تتميز بالخصائص التالية:

- ظاهرة اقتصادية، لقد ارتبط مفهوم التنمية في كثير من الأدبيات بمفهوم التنمية الاقتصادية باعتبارها أوضح صور التنمية، في كثير من الأحيان تعرف التنمية بزيادة الدخل الوطني حقيقي.
- ظاهرة إنسانية باعتبارها تقوم على إنسان وتوجه إلى الإنسان (منه واليه) فلا يوجد تنمية بدون إنسان، ومنذ وجوده على وجه الأرض وهو يسعى لتطوير الإمكانيات ويحولها إلى قوة دافعة نحو التغيير للأفضل، ولذلك استطاع أن يذلل الطبيعة ويضعها لخدمة التطور والرقي، وكذلك فإن التنمية توجه أساسا لخدمة الإنسان وتلبية حاجاته.
- ظاهرة تاريخية، حيث ارتبطت التنمية بالأطوار والمراحل تاريخية التي مرت بها البشرية من الحياة البدائية والتخلف إلى التطور والتقدم.
- ظاهرة دينية وذلك تبين موقف الدين من التنمية، فقد حث الدين الإسلامي البشرية على العمل والعلم وتعمير الأرض واستغلال خيراتها ويقوم الدين الإسلامي على الأخلاق والمساواة والعدالة.

[1] ميشل تودارو، المرجع السابق، ص 59 .

- ظاهرة كلية(شاملة) فهي تمس كل جوانب الحياة، وتهتم بتطوير المجتمع والتنمية من كل جوانب اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتكنولوجيا وبيئيا، فلا يعقل أنه يوجد مجتمع متقدم اقتصاديا ومتخلف اجتماعيا وتكنولوجيا.
- التنمية هي عملية وليست حالة، وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة تعبيرا عن احتياجات المجتمع وتزايدها.
- التنمية عملية مجتمعة يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات في المجتمع.
- التنمية عملية واعية إذن هي ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات والأهداف.
- التنمية عملية موجهة بموجب إدارة للتنمية تعني الغايات المجتمعة وتلزم بتحقيقها.
- إيجاد تحولات هيكلة وهذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن النمو الاقتصادي، وهذه التحولات بالضرورة هي تحولات في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية ولا تعتمد عن الخارج أي مرتكزات البناء تكون محلية.
- تحقيق تزايد منتظم أي عبر فترات زمنية طويلة.
- زيادة في متوسط إنتاجية الفرد أي بتعبير اقتصادي آخر هو تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد .
- تزايد قدرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويجب أن يكون التزايد متصاعدا وهو الوسيلة لبلوغ غاياته.
- الإطار الاجتماعي و السياسي بحيث يتضمن آلية التغير وضمانات استمراره ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة[1].

ثانيا: مراحل التنمية الاقتصادية.

تناولت دراسات كثيرة على مر الزمن كيفية حدوث التنمية الاقتصادية بحيث نتجت عنها نظريات مختلفة للنمو و التنمية بهدف تمهيد الطريق لوضع سياسات المعالجة وأساليب متبعة لتحقيق التنمية الاقتصادية على الرغم أنه لا يوجد نموذج شامل ولا مجموعة قواعد محددة يمكن أن يهتدي في ضوءها رجال السياسة والاقتصاد إلى سياسات قطعية، ويضل الأمر يعتمد على دراسة أفضل الممارسات التي طبقتها الدول والتحليل العميق لوضع كل دولة على حدا في ضوء هذه النماذج استثناء على واحدة منها، لكن حاول علماء الاقتصاد فهم كيفية حدوث النمو والتنمية ووضع سياسات مناسبة له ودفعه ومن بين نظريات نذكر:

- **نظرية الكلاسيكية**[2]: من أهم رواد هذه النظرية هو آدم سميث وديفيد ريكاردو وتوماس مالتس، حيث ركزت هذه النظرية على أهمية تراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي

[1] - أحمد جابر بدران،مرجع سبق ذكره، ص 47 .
[2] - عبلة عبد الحميد البخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، الجزء الثالث، ص 30 عن موقع: www.faculty.mu.du.sa. تاريخ التصفح 2022/03/03.

إلى نواحي الاستثمار المنتجة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، لكن ما يعاب على هذه النظرية موجة التشاؤم التي سادت أفكارها وذلك من جانب تزايد السكان وتناقص الغلة من جهة أخرى، حيث كان هذان العاملين محور سرد النظرية، وفي الواقع تبين عدم تحقق نتائج التي توصلت إليها النظرية ولم تتوقف عملية التنمية الاقتصادية رغم وجود بعض العقبات التي تعرقل سيرها.

- **نظرية نيوكلاسيكية:** ركزت النظرية على نواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو متجاهلة نواحي الأخرى لا تقل أهمية كالجانب الاجتماعي والثقافي وسياسي، كذلك من نتائجها أن التنمية تتم تدريجيا عكس ما هو متفق عليه عكس ما هو متفق عليه في دراسات اقتصادية حول وجود دفعة قوية لحدوث التنمية حسب ما جاءت به نظرية الدفعة القوية [1]، والتي أفكارها تنتمي إلى مدرسة الكينزية مع بعض التعديلات المعاصرة، ومن عيوب النظرية نيوكلاسيكية هو الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية على المدى القصير دون الإشارة إلى ما يحدث على المدى الطويل كذلك افتراض حرية التجارة الخارجية أمر سهل تطبيقه.
- **نظرية شومبيتر:** افترض أن الادخار يتأثر بسعر الفائدة، لكن هذه العلاقة لازال الغموض يحول حول جوانبها على عكس افتراضه، كما افترض أن التمويل يتم عن طريق الائتمان المصرفي، لكن في واقع القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك بل يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار أسهم وسندات ما يعاب فيها أيضا أنها لم تتعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل عملية النمو كالزيادة السكانية وتناقص الغلة وغيرها[2].
- **نظرية مراحل النمو(والت روستو):** قال روستو هذه المراحل هي ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من أحداث ضخمة التي شهدها التاريخ الحديث ولخص هذه المراحل في خمسة:
  - مرحلة المجتمع التقليدي: تكون فيها الدولة شديدة التخلف يسود اقتصادها الزراعة التقليدية منخفضة الإنتاجية موجه لغرض الاستهلاك العائلي فقط والتمسك بالعادات والتقاليد.
  - مرحلة التهيؤ للإقلاع: مرحلة انتقالية يتم من خلالها ترشيد اقتصاديات الدولة وزيادة الاستثمارات في البنى التحتية وخاصة في مجال التعليم وخدمات النقل وتنامي دور البنوك وظهور دور الإنتاج الصناعي، وانخفاض عمالة الزراعة والانتقال التدريجي لعمالة الصناعة للاستفادة من فرص عمل جديدة وارتفاع الأجور.
  - مرحلة الإقلاع: اعتبرت مرحلة حاسمة في عملية النمو تسعى فيها الدولة للقضاء على أساب التخلف وإزاحة العوائق من أمامها، وتسعى فيها للتقدم في مجالات مختلفة، وتعمل على إعادة توزيع الدخول وتحقيق العدالة الاجتماعية؛

[1] - فرهاد محمد علي الأهدان ،مرجع سبق ذكره، ص 49.
[2] - عبلة عبد الحميد البخاري، مرجع سبق ذكره، ص 35.

- مرحلة النضج: حيث تعد الدولة متقدمة اقتصاديا بعد استكمال نمو جميع القطاعات من أهم التغيرات التي يجب أن تظهر في هذه المرحلة:

1. تحول السكاني من ريف إلى حضر، مع تحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة؛
2. ارتفاع نسبة الفنيين والعمال ذوي المهارة المرتفعة؛
3. انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة الديرين التنفيذيين؛
4. عمل الدولة في ظل الرفاهية المادية على تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.

- مرحلة الاستهلاك الوفير: مرحلة الاستهلاك الوفير وسد حاجيات المطلوبة كليا من خلال تحول الصناعات إلى إنتاج سلع الاستهلاكية وخدماتية للوصول إلى الاكتفاء واهتمام بتحسين نوعية الحياة من خلال تحقيق الرفاهية الاجتماعية وإنتاج وتوفير السيارات الفخمة والسلع الرفاهية بكميات كبيرة، فضلا عن الاهتمام بالمحافظة على البيئة من التلوث.

هذه النظرية رغم شهرة التي لقتها إلا أنها تعرضت لانتقادات، فلا شك أن نظرية قدمت تصورا منطقيا لكيفية تطور مجتمعات اقتصاديا بصورة منطقية متماسكة، لكنها حسب دراسات السابقة انتقدت بأنها نظرية وصفية أكثر منها تنبؤية، ولم توضح كيف يتم النمو والتطبيق،كما أنها جعلت بحتميتها من النمو والتنمية الاقتصادية كما لو كان بمثابة تطور تاريخي مروغ لا محالة من أمر تحقيقه لأنها تصورت أن المجتمعات المتخلفة تقف طابورا وراء بعضها البعض، فينتظر كل منها دوره في سلم التقدم الاقتصادي وأدهى من ذلك أنها حددت بعض المراحل نسبا مئوية يجب أن ينمو بها الدخل والاستثمار والناتج مما يعني أن مجرد بلوغ هذه النسب سيؤدي حتما إلى بلوغ المرحلة التالية وهو أمر يتنافى مع أولويات العلوم الاجتماعية من بينها علم الاقتصاد والسياسة والإدارة، فهي لم تبين سبيل أو طريقة تجاوز مرحلة إلى مرحلة أخرى وفشلت هذه النظرية في إثبات صحة هذه المراحل تاريخيا واستحالة تطبيقها في دول العالم الثالث.

- **نموذج هارود و دومار**: يعد نموذج الأسهل والأكثر اتساعا وشيوعا، حيث يفترض النموذج وجود علاقة تربط حجم الكلي لرصيد رأس مال بإجمالي الناتج القومي واستخدم هذا النموذج لرفع معدلات النمو للدول الأوربية وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق والإقلاع إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية،لكن وضع مختلف في دول المختلفة ولا يمكن تطبيقها عليها وذلك لانخفاض نسبة الادخار ومن ثم الاستثمار من دخل قومي منخفض أساسا والذي يكفي بالكاد لسد حاجيات الاستهلاكية الأساسية[1].

[1] - عبلة عبد الحميد البخاري ، المرجع السابق، ص 41.

- **نظرية الكينزية:** يعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة، حيث يوزع الدخل على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي:

$$Y=C+I+G+X-M$$

Y: الدخل القومي

C:الإنفاق الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية)

I:الإنفاق على الاستثمار(طلب القطاع العائلي على السلع الاستثمار)

G:الإنفاق الحكومي(طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية)

X: قيمة الصادرات

M:قيمة الواردات

وضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في قطاعين العائلي والحكومي، ويرتبط مستوى الدخل بمستوى معين من العمالة وفن التكنولوجي وحجم معين من الرأس مال، ويرى كينز أن ارتفاع الدخل يصاحبه ارتفاع مستوى التشغيل هذا مع افتراض ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه، ويرى أن هناك حدود للزيادة العمالية وذلك عندما يصل الاقتصاد إلى حجم الكلي للعمالة، حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك ويسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل و الفارق بينه وبين الناتج الفعلي يمثل مستوى البطالة، وأهم ما تعرض إليه هذا النموذج من انتقادات أنه يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية و المتقدمة لا يصلح للتطبيق في الدول المتخلفة، وذلك يكن في جانب العرض وليس جانب الطلب، وذلك ينقص رؤوس الأموال والكفاءة في عنصر العمل وتخلف وسائل الإنتاج فإنه لا يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي بل إلى حدوث تضخم وارتفاع مستوى العام للأسعار.

- **نظرية تحولات هيكلية(آرثو لويس)**: من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في خمسينات، حيث افترضت هذه النظرية أن تراكم الرأس المال وإعادة استثمار يعمل على خلق فرص جديدة للعمل، لكن الواقع يقول أنه إذا وجهت الاستثمار لشراء معدات الرأسمالية، فإن الطلب على العمل سينخفض، وفي الدول النامية الأرباح يعاد استثمارها خارج البلاد لأسباب اقتصادية أو سياسية، كما افترضت النظرية عند وجود فائض العمل في قطاع الريفي يمكن تحويله إلى مناطق الحضارية، وذلك كونها ركزت على قطاعين زراعي وصناعي معا [1]على عكس الدول النامية التي شهدت تزاحم المدن وارتفاع البطالة فيها مع تخلي على العمل في الريف ويكون نطاق البطالة واسع.

[1] - عبلة عبد الحميد البخاري ، المرجع السابق، ص 45.

- **نظرية حاجات أساسية (نظريات العالم الثالث)**: تقوم هذه النظرية على ضرورة تحقيق أربعة عناصر أساسية تتمثل في حقوق المواطنين الواجب توفرها، وذلك من جانب إتاحة فرص الحصول على الدخل، الحصول على الخدمات العامة، توفير السلع وخدمات الأساسية (الملبس؛ التعليم؛ مسكن؛ الصحة.....)، الحق في إشراك الفقراء في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إشباع احتياجاتهم الأساسية وتساؤل الذي أثير حول هذه النظرية فيما إذا كانت تلبية حاجات الأساسية تتعارض مع تحقيق النمو الاقتصادي السريع أم لا ؟ من خلال الأفكار التي هيمنت على أدبيات التنمية في الخمسينات أو الستينات ذهبت إلى وجود تعارض رئيسي على أقل في المدى القصير بين تحقيق النمو الاقتصادي السريع وبين تحقيق عدالة توزيع الدخل وتلبية الحاجات الأساسية والحجة الاقتصاديين تمثلت في أنه يجب تكبير الكعكة الاقتصادية قبل مناقشة كيفية توزيعها، وتكبير الكعكة يتم بتحقيق النمو الاقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الممولة بالمدخرات المحلية فضلا عن الخارجية، وذلك لدفع عجلة التنمية وتوزيع الدخول بعدالة أكبر وتلبية احتياجات تترك للمراحل اللاحقة من عملية النمو لكونه أمرا حتميا يحدث تلقائيا.
- **نظرية التبعية للنظام الرأسمالي العالمي الجديد**: ركزت هذه النظرية على نموذجين رئيسين هما:
  - نموذج التبعية للاستعمار الجديد: إن تخلف العالم الثالث يعود بالأساس إلى استمرار الهيمنة الاقتصادية للدول المتقدمة مع استمرار الدول النامية في تبنيها سياسات اقتصادية تقليدية ولن تتحقق التنمية دون أن تتحرر من تبعيتها الاقتصادية وإحداث تغيرات جذرية للنظام الاقتصادي العالمي يضمن قيام علاقات اقتصادية متكافئة بين دول العالم.
  - نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية: يرجع هذا النموذج تخلف دول العالم الثالث إضافة إلى ظروفها الداخلية وإتباعها سياسات اقتصادية غير ملائمة نتيجة للضغوط التي تمارسها مؤسسات التنمية الدولية كالصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويشير النموذج أن الكثير من مفكري اقتصاديين للدول النامية نالوا تعليمهم في دول الغربية فتأثروا بنظريات وأفكار تطبق هناك، ليس بالضرورة إمكانية تطبيقها على الدول النامية.
- **نظرية الكلاسيكية الجديدة**: يرى كتاب هذه النظرية من أبرزهم "بيتر باور" و "هاري جونسون" أن سبب التخلف الاقتصادي في البلدان الثالث يرجع بالدرجة الأولى إلى عوامل داخلية تتمثل في زيادة تدخل الحكومي في حياة الاقتصادية الذي أدى إلى سوء تخصيص الموارد، فضلا عن السياسات الخاطئة للتسعير وانعدام الحوافز الاقتصادية وتدني مشروعات الاقتصادية العامة، وتفشي الفساد الإداري مع وجود الحماية الجمركية والحوافز التجارية المصطنعة من شأنه اعتراض عملية التقسيم العمل الدولي والاتجاه السليم للتجارة الدولية، ولذا فإن علاج مشكلات التخلف يمكن أن ينظر في تجربة النمور الأسيوية في مجال التصنيع، أمر مرهون

بالتحول الجاد نحو اقتصاد سوق الحر وإزالة القيود والحواجز أمام القطاع الخاص للنهوض بعملية التنمية فضلا عن ترك المنافسة الحرة وآليات السوق؛ تقوم بعملية تخصيص الموارد الاقتصادية وتحديد الأسعار[1].

- **نظرية الجديدة للنمو**: ظهرت كتابات جديدة أطلق عليها نظرية جديدة للنمو والتي لم تكتمل بعد إلا أنها تتسم بالانتقائية أي تختلف وتتفق بدرجات متفاوتة مع نظريات السابقة للنمو.

وترى هذه النظرية أن عملية النمو نتيجة طبيعية للتوازن في أجل طويل وأن الادخار والاستثمار عاملان أساسيان في تسريع عملية النمو الاقتصادي، ويشير إلى أن التباين في معدلات عوائد الاستثمار مرجعه التباين في الاستثمار في رأس مال البشري من التعليم والتدريب والبحث والتطوير إضافة إلى توفير البنى التحتية للاقتصاد الوطني ويركز الاقتصاديون هذه النظرية على دور القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية عكس نظرية الكلاسيكية جديدة.

أهم الانتقاد التي وجه للنظرية، اعتمادها على فرضيات النظرية كلاسيكية الجديدة وعدم إعطاءها اهتمام الكاف للمشكلات الأساسية المتمثلة في تخلف للبنى التحتية و المؤسسية.

ولأن عملية التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تترك للصدفة أو العشوائية أو التلقائية لأنها عملية مقصودة كما قلنا سابقا، وبالتالي يجب أن يكون مخطط لها ومطلع على مشاكل وإمكانيات الموجودة، والنقائص المطلوبة للقيام بالعملية، وذلك حتى لا يقع في فلك دوامة التجربة والخطأ إلا من خلال خطة قوية شاملة تقع ضمن ثلاث مراحل أساسية:

- مرحلة تقدير الإمكانيات القوية.
- مرحلة تحديد الأهداف القوية.

مرحلة الاختيار الاقتصادي لكل من المشروعات (البدائل الاستثمارية، القطاعات الاقتصادية، الأنشطة الإنتاجية، و الأساليب والطرق الإنتاج المستخدمة المتمثل في الفن الإنتاجي)2.

المبحث الثالث: علاقة اقتصاديات التعليم بالتنمية الاقتصادية.

يهتم اقتصاد التعليم بتكاليف التعليم ومردوده ومنفعة التي تنتج عنه سواءا كانت تخدم الفرد أو الاقتصاد الدولة، وتنظر اقتصاديات التعليم إلى التعليم من منظور اقتصادي من خلال اطر عديدة كدراسة التعليم في ضوء أهداف الاقتصاد وتحليل العائد المادي من التعليم في ضوء التكلفة، وقياس المخرجات في ضوء المدخلات، وكذا الإنتاجية التعليم واقتصادية موارد البشرية والوصول لاقتصاد معرفة ناجح ومستمر، وما كان ليظهر علم اقتصاديات التعليم

[1] - عبلة عبد الحميد البخاري ، المرجع السابق، ص 51.
[2] - فرهاد محمد علي الأهدان ، مرجع سبق ذكره، ص 69 .

لولا العلاقة المتينة التي تربط الاقتصاد بالتعليم للوصول للتنمية الاقتصادية، ومن خلال هذا المبحث حاولنا التطرق إلى النقاط المذكورة.

المطلب الأول: علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية

يلعب التعليم دورا هاما في حدوث التنمية الاقتصادية، وذلك باعتباره عامل الذي يستخدم في الاستثمار في العنصر البشري لخلق رأس مال بشري فعال يمثل بالمهارات والمعارف والأساليب الجديدة الذي اكتسبها بفضل التعليم ولذا للتعليم صلة وثيقة بالتنمية الاقتصادية.

أولا: التعليم والتنمية.

عرفت التنمية الاقتصادية بأنها تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أكثر وذلك للوصول إلى زيادة متوسط نصيب الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج[1].

وترتكز هذه العلاقة على نوعية البشر من ناحية التعليم وقدرتهم على اكتساب المهارات، فعملية التنمية يتم بقيادة الكوادر والعباقرة واكتسبوا المهارات العالية وتقبلهم قيم ومهارات جديدة تتلائم وتطور السريع الجاري على مستوى العالمي في ظل تحولات معرفية سريعة، وتضمن الاستمرارية في التنمية الاقتصادية، حيث أثبتت عدة دراسات منها دراسة (سترو ميلين) عام 1924 تأثير التعليم على زيادة إنتاجية العمال سواء كان العمل ذو طابع جسدي أو فكري، وبحث (والش) في علاقة التعليم بالدخل القومي وكان مجال دراسته على الاستثمار في التعليم العالي، وجاء في دراسة (دنيسون) أن النمو الاقتصادي والتنمية في أمريكا يعود إلى التربية والتعليم بنسبة (21%)، حيث أثبتت معظم أدبيات اقتصاديات التعليم والتدريب دورهما كمحدد أساسي للإنتاجية، ويعترف الكتاب الأبيض البريطاني بأهمية التعليم والتدريب في رفع القدرة التنافسية، إذ أن المعارف الجديدة ليست قادرة على تقليص كمية المدخلات اللازمة للإنتاج فقط، بل تمكن من تقديم منتجات جديدة أيضا وتستعمل مواد لم تكن ذات قيمة اقتصادية وتشير الأدبيات والتجارب التنمية إلى رفع معدلات النمو المستديم يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمارات في الأصول الملموسة والغير ملموسة (الابتكار والتعليم والتدريب)[2] .

[1] - تغريد قاسم محمد أيوب تراب، مرجع سبق ذكره، ص73 .

[2] - أحمد محمد جلالة ، تعليم والنمو الاقتصادي والتنمية ،(2007/ مارس) ، تعليم والنمو الاقتصادي والتنمية، مؤتمر المعلم الثالث، نقابة المعلمين، طرابلس، مقال.

فنظرة التنمية لم تعد مقصودة على النمو الاقتصادي بل تجاوزت ذلك لتشمل المعطيات الاجتماع[1]ية والثقافية والحضارية للمجتمع متمثلة بمستوى التعليمي والوضع الصحي، واستنادا إلى ذلك اشتق دليل يقيس المستوى التعليمي مكونا من مجموعة من المؤشرات بلغ عددها (26)متغيرا وهي تشكل نسبة (23.853%) من مجموع المؤشرات التنمية البالغ عددها (109) مؤشرا.

وفي 2014/11/12 اختتم المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة أعماله بإصدار إعلان يدعو فيه للقيام بإجراءات عاجلة لتعميم التعليم من أجل التنمية المستدامة وإدراجه في خطة التنمية لما بعد عام 2015، وتتحقق التنمية المتكاملة في إطار الحفاظ على التوازن البيئي والاعتماد على الذات من خلال إعطاء الأولوية لاستقلال الموارد المتاحة محليا قبل الاعتماد على المعونات الخارجية، وكذلك التنمية العادلة ذات التوزيع العادل لثمار النمو الاقتصادي، حيث لا يمكن تصور مجتمع تغلب على سكانه الأمية ويسيطر الجهل على مواطنيه، وتؤكد الإحصائيات أن الفجوة بين مؤشرات التنمية البشرية في الدول النامية من ناحية و الدول الصناعية المتقدمة من ناحية أخرى تزداد لصالح الدول المتقدمة، وهو ما يؤكد العلاقة الوثيقة بين تنمية الموارد البشرية ومستويات المعيشة، ومن هنا تظهر أهمية التعليم في تنمية الموارد البشرية وبالتالي في رفع مستويات المعيشة[2].

وتهدف الدول المتقدمة إلى الوصول إلى التنمية المستدامة وذلك من أولوياتها بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وذلك نحو الناتج المثمر وإن التعليم من التنمية المستدامة هو الاستثمار المنتج وأصبحت العلاقة بالتنمية تسمى بالتعليم التنموي.

ثانيا: التعليم التنموي.

لاشك أن التعليم عنصرا ضروريا للتنمية وعناصرها المختلفة، فالمجتمع الذي يحسن تعليم وتأهيل أبناءه ويوفر الموارد البشرية القادرة على التشغيل وإدارة عناصر التنمية، ويسهم في بناء مجتمع يسوده الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي والاقتصادي وهو مابين علاقة وثيقة بين التعليم والتنمية المستدامة المتمثلة بالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية، وعليه فإن التعليم هو الأساس التنمية، وتجدر الإشارة أن رأس مال التنمية بنحوها العام يتجسد وعلى مدى طويل الأمد في تنمية الثروة البشرية، ويدر عوائد اقتصادية أكبر من ذلك الاستثمار في رأس مال الطبيعي، ويسهم في تذويب الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع، ويسهم في الحراك الاقتصادي من مستويات معيشية أقل إلى مستويات أعلى على المدى الطويل.

[1] - مضر خليل عمر - رقية مرشد حميد ، علاقة الجدلية بين التعليم و التنمية وتقدم المجتمع ،عن موقع : http://platform.almanhal.com ، تاريخ التصفح : 2022/01/25 .

[2] - - مضر خليل عمر، ورقية مرشد حميد ، المرجع السابق، تاريخ التصفح : 2022/01/25 .

.

والتنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو والارتقاء في كل الأنظمة المذكورة دون تأثير تطور أحد الأنظمة على الأنظمة الأخرى، ومن طريق التعليم أن يكتسب المتعلمون ما يلزم من معارف ومهارات لإدارة عجلة التنمية وأيا كان سياق التعليم(البيئة العائلية، والمدرسية، وبيئة مكان العمل، وبيئة الجماعة) وإعطاء تعليما يعد مواطنين يتعلمون مسؤولياتهم ويشجع على الديمقراطية، وذلك يمتعهم بحقوقهم كلها، ومن جانب أخر قيامهم بواجباتهم كلها، وذلك يكمن هدف التنمية المستدامة في إصلاح القطاع التعليمي وربطه بالقطاعات الإنتاجية بشكل فعال، وتأمين مساهمة شركات ومؤسسات القطاع الخاص في التعليم المهني وتمويل الأبحاث العلمية والتقنية لتعبئة القدرات المتوفرة وتوجيهها إلى الانضمام إلى دورة اقتصادية مباشرة، وعلاقة بين التعليم والتنمية وثيقة الصلة بالعنصر البشري، لأن التعليم بمفهومه الواسع يعني تنمية الإنسان تنمية عقلية وجسدية وخلقية، تنمية توجه الفرد ليكون إنسانا كاملا متكامل النمو واضح الهوية والهدف قادرا على مشاركة في مسيرة الإنتاج والعطاء لمجتمعه وإنسانية على حد سواء، وهذا على مدى الزمن لا يقتصر على جيل معين، وأيضا يساهم في تنمية الشخصية الإنسانية وتزويدها بالخبرات والمعارف اللازمة للحياة وتوجيهه الوجهة الصحيحة التي تحقق مصالحه ومصالح المجتمع. فليس الغرض من التعليم من التنمية إخبار الناس ما هو المهم وماذا يجب عليهم أن يفعلوه، ولكن لتمكينهم من اتخاذ القرارات المهمة بالنسبة لهم وإكسابهم القدرات التي يحتاجونها للقيام بذلك.

لذا اعتمدت دول العالم بالإجماع من إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار القاضي بإعلان الفترة مابين سنة 2005 إلى سنة 2014 عقدا للتعليم من أجل تنمية مستدامة، فضلا عن مؤشر اليونسكو الذي عقد في مدينة بون الألمانية، ومؤتمر طوكيو الذي عقد في اليابان سنة 2014 برعاية اليونسكو، والذي كان شعاره " التعليم من أجل التنمية المستدامة".

ولذا بدأ الاهتمام بالاستراتجيات التعليم والتعلم الذي تسهم في تحسين بيئة التعلم للوصول إلى نتائج التربوية مواكبة للعصر ومحققة لطموحات المعلمين أنفسهم، والإستراتجية التدريس هي جملة من الطرق والأساليب المستعملة في مواقف التعليم والتعلم، وتحتوي على مبادئ وقواعد وأساليب متداخلة تواجه إجراءات المدرس في سعيه إلى تنظيم خبرات التعلم الصفي، فهي تشرك المتعلمين في عمل أشياء تحفزهم على التفكير فيما يتعلمونه، وان يستعملوا مهام التفكير، عاليا يستند على التحليل والتركيب والتقويم فيما يتعلق بما يتعلمونه، فضلا عن قابلية الانتقال إلى مواقف جديدة، بحيث يساعدهم هذا على التعامل مع الكم الهائل من المعلومات المتراكمة لديهم[1] وهذا كله يتم بوجود المعلم التنموي المستدام.

[1] - رائد رمثان حسن التميمي، و حسن حيال محيسن الساعدي، **التنمية التعليمية المستدامة أفكار ودراسات** ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان ، الأردن ، 2020 ، ص 47.

المطلب الثاني: اقتصاديات التعليم من المنظور الاقتصادي

ينظر إلى علم اقتصاديات التعليم من منظور اقتصادي على أنه علم يهتم بدراسة تحليل العائد المادي في ضوء التكلفة ،كونه أن له عائد اجتماعي ونفسي، لكن ما يهم علماء الاقتصاد العائد المادي، كذلك قياس المخرجات في ضوء المدخلات، وكذا الإنتاجية من التعليم.

أولا: تحليل العائد المادي في ضوء التكلفة.

1. تكاليف التعليمية:

1.1. تعريف التكلفة التعليمية: اختلف مفهومها باختلاف من استخدمه من رجال الاقتصاد والمحاسبة والمالية والتعليم حيث يرى رجال الاقتصاد أن التكلفة هي ما تتحمله الوحدة من أعباء مالية مقابل الحصول على خدمة، وعلى مستوى المؤسسة هي جملة ما تنفقه من اعتمادات مالية مخصصة لها للحصول على موارد اقتصادية اللازمة لأداء الخدمة.

وعرفها كوهن (cohn) بأنها:" مقياس لقيمة الإنفاق المادي الذي يدفع لتحقيق منفعة معينة" ولذلك فالتكلفة عند الاقتصاديين هي تضحية مالية أو عينية في سبيل تحقيق هدف معين.

وفي مجال التعليم عرفها وودهل (woodhall) على أنها قيمة الموارد الكلية المخصصة للتعليم لتحقيق أهداف تعليمية معينة، وهي تتضمن قيمة وقت المعلمين والمواد و السلع وقيمة استهلاك المباني والتجهيزات المدرسية، وكذلك النفقات التي تتحملها الأسرة في سبيل التعليم[1].

وهناك عوامل التي تؤثر في حجم وقيمة تكاليف التعليمية، وهي تعرف بمحددات التكاليف التعليمية وهي:

- الطلب الاجتماعي على التعليم؛
- أعباء نظام التعليم؛
- مرتبات المعلمين و العاملين؛
- مستوى التكنولوجيا التعليمية المستخدمة؛

[1] - خلف محمد البحيري ، **اقتصاديات التعليم** ، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص169.

- تأثير الأسعار ومستوى المعيشة.

2.1. أنواع التكاليف التعليم: من أشهر أنواع التكاليف نجد:

- التكلفة الاقتصادية للتعليم: وتسمى بالتكلفة المالية والاقتصادية للتعليم، حيث تعنى الأولى بقيمة الموارد المالية التي تنفقها المؤسسة التعليمية لتسيير شؤونها للقيام بأعمال التوسعات والصيانة المطلوبة، وتعنى الثانية بالنفقات التعليمية التي يتحملها اقتصاد الدولة لتلبية الطلب على التعليم منها: المباني والمعدات وهيئة التدريس، المواد، نفقات عامة.....الخ، وهذه النفقات تدرجها الحكومة من ميزانية الدولة، وتعتبر مخصصات ترتبط مباشرة بالدخل القومي والميزانية العامة للدولة.
- التكاليف التعليم المباشرة والغير مباشرة: هي تصنف حسب الغرض منها وتتكون من:

- التكاليف المباشرة: تتميز بسهولة حسابها وتتكون من:

✓ تكاليف تعليمية مباشرة خاصة: وهي ما تنفقه الأسرة مقابل التعليم من نفقات الكتب ودروس خصوصية .....الخ.

✓ تكلفة المباشرة الاجتماعية: وهي تضم التكلفة التعليمية الجارية التي تنفق على السلع الاستهلاكية مثل: الأدوات، أجور ومرتبات موظفين مؤسسات التعليم، تكاليف المباني وشراء الأجهزة.....الخ.

- التكاليف غير مباشرة: هي تتمثل في عناصر التكاليف التي يصعب تتبعها لوحدة المنتج بدقة تامة، وعرفها النظام المحاسبي بأنها مجموعة عناصر التكاليف التي لا يمكن تخصيصها مباشرة لوحدة الإنتاج، وهي تمثل المكاسب المتروكة بسبب انتظام الطالب بالدراسة وعدم التحاقه بسوق العمل، وتسمى في بعض الأحيان تكلفة الفرصة الضائعة بسبب التعليم وتقاس أيضا بالخسارة في الإنتاج نتيجة وجود الطلاب قيد الدراسة بدلا من التحاقهم بسوق العمل، ولا يقتصر هذا على الطلاب وكذالك بناء هياكل ومباني للتعليم واستخدامها للتعليم بدلا استخدامها في منشاءات اقتصادية أو تجارية وغيرها من المجلات التي ينتج عنها مال.
- التكلفة المعيارية للتعليم: هي تكلفة الوحدة التعليمية التي يتم حسابها في ضوء أسس علمية وعملية تقوم على دراسة البيانات الماضية والحالية والتغيرات المتوقعة في المستقبل، ومنها تكلفة المعيارية مثالية تحدد التكلفة تعليمية دون السماح بأي ضياع، والتكلفة معيارية عادية تعبر عن تكلفة خلال فترة زمنية مناسبة وظروف عادية للنشاط التعليمي، ويمكن فيها استخدام الرسم البياني وذلك برسم العلاقة بين التكاليف المالية والوحدة التعليمية، كما يمكن استخدام أساليب إحصائية أخرى مثل أسلوب الانحدار.وهذا النوع من التكاليف مهم لدى اقتصاديين وذلك لأنه يتميز بوظيفتين هما:

- الوظيفة الحسابية الرقابية لعناصر التكاليف التي تفيد في معرفة سعر الخدمة التعليمية بما لا يضلل المستفيد بها من أولياء الأمور أو المستثمرين العاملين في التعليم؛

- الوظيفة التخطيطية التي تفيد في بناء الموازنات التخطيطية التي تفيد في بناء الموازنات التخطيطية للتعليم وزيادة فعاليتها[1].

3.1.تحليل التكاليف التعليمية:

- مفهومها: يقصد بها تسجيل وتحليل عناصر التكاليف التعليمية بهدف قياسها والرقابة عليها وتخفيضها، ويعتبر تحليل التكلفة التعليمية من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها دراسات التربوية، وتظهر أهميته في معرفة سلوك بنود الإنفاق المختلفة، ومعرفة أهمية النسبية للتعليم في الاقتصاد القومي، ويخدم تحليل تكاليف التعليمية غرضين هما:

- تخطيط كأداة لتحليل العمليات الاقتصادية في التعليم يقوم على التنبؤ بالنفقات.
- تشخيص محاسبي كزاوية ينظر منها النظام التعليمي من حيث كلفة المنتج وكفاءته ومن حيث ضبط ورقابة الإنفاق التعليم وكشف الانحرافات الإدارية.

ومع تعدد أغراض التحليل تتعدد أساليب التحليل فهناك أسلوب التحليل الشامل للنفقات التعليمية ومقارنتها بالدخل القومي وميزانية الدولة مما يفيد في عمل الدراسات المقارنة بين الدول، وهناك التحليل التفصيلي لبنود الإنفاق حسب نوع التعليم ومستواه والغرض من الإنفاق، وعلاقة ذلك بمستوى الخدمة التعليمية المقدمة[2].

4.1.أساليب تحليل التكاليف التعليمية:

طالما كانت التكلفة التعليمية هي جملة ما ينفق على التعليم بهدف الحصول على تيار العوائد المنتظرة للأفراد كونها استثمارا في البشر، لذا كان من الضروري أن توجد هناك بعض الأساليب في تحليل هذه التكاليف وعلاقتها بالمنافع المرتبطة بها وهناك ثلاث أساليب [3]:

- أسلوب تحليل التكلفة مع العائد: ويتم في هذا الأسلوب مقارنة التكلفة التعليمية للفرد أو الفوج التعليمي بالعوائد المتوقعة.
- أسلوب تحليل التكلفة مع الفاعلية: يرتبط مفهومه في علاقته بالمخرجات التعليمية بمفهوم الكفاية، وهي تعني درجة النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة، كما تشير إلى درجة الهدر في الموارد أو ضياعها دون تحقيق الانجاز المطلوب، وان كان المقصود بتحليل الكلفة والفعالية دراسة العلاقة بين مدخلات المشروع وبين نواتجه أو أهدافه في صورة نقدية أو غير ذلك.
- أسلوب تحليل التكلفة للتخطيط والرقابة: يعتمد نجاح التخطيط على حساب دقيق لعناصر التكلفة من رواتب المعلمين والمعدات والأبنية التعليمية.....الخ، وإذا كان التخطيط يهتم بوضع الأهداف ويتم من

[1] - خلف محمد البحيري ، **اقتصاديات التعليم** ،المرجع السابق، ص 52.
[2] د. خلف محمد البحيري ، **اقتصاديات التعليم** ، المرجع السابق ، ص 46 .
[3] - د. خلف محمد البحيري ، **اقتصاديات التعليم** ،المرجع السابق ، ص 56-57 .

خلال عملية الرقابة، وهذه الأخيرة تستهدف تقديم معلومات فورية تسهم في مراجعة الأهداف الموضوعة خاصة فيما يتعلق بالميزانية والتمويل ويتطلب ذلك وحدة رقابة التكاليف ومن ابرز مجلاتها كشف ظواهر الإسراف والضياع ومعرفة أسبابه.

2. العوائد المادية من التعليم:

1.2. مفهومها: يعد سوق العمل القناة الرئيسة التي من خلالها يمكن للتعليم تحسين مستوى الدخل الفردي، تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الإنصاف في توزيع الدخل ومن ثمة تقليل من ظاهرة الفقر، فالتعليم باعتباره استثمارا في رأس المال البشري يعمل على تنمية المهارات والمعارف الأفراد، ومن ثمة تحسين إنتاجيتهم في سوق العمل، وبالتالي سيكون لهذا الاستثمار عوائد مالية على الأفراد كما على المجتمع[1].

2.2. مظاهر العائد المادي:

- العائد الخاص من التعليم: يتمثل في ما يحصل عليه الفرد من أجر إنما هو ترجمة عملية الفرد غاية التنمية.

ومن خلال دراسة التي قدمها George psacharopolos حيث أوضح وجود علاقة ايجابية بين مستوى تعلم الأفراد وأجورهم، بحيث كلما زاد مؤهل التعليمي للفرد كلما زاد مستوى الدخل والعكس صحيح.

- العائد الاجتماعي من التعليم: هو متمثل أساسا في النمو الاقتصادي وهو ترجمة أخرى لاعتبار الفرد وسيلة لها.

إن ربحية الاستثمار البشري لا تنحصر فقط في زيادة الدخل الفرد، فقد بينت الدراسات وجود علاقة مباشرة مابين نسبة السكان الحاصلين على مستوى تعليمي معين والنمو الاقتصادي، ففي إحدى دراسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن هذه العلاقة في أعضاء المنظمة، تبين أن التعليم الثانوي قد ساهم بزيادة قدرها 0.6% في إنتاجية البلدان الأعضاء مابين الفترة من 1960و 1985. وهذا ما يعني أن الاستثمار البشري له ربحية لكامل الاقتصاد وليس لأولئك المنتفعين منه بشكل مباشر.

التعليم وتوزيع الدخل: كما أن للتعليم علاقة بالدخل فطبيعيا أن تكون له صلة مباشرة بتوزيع الدخل

3. تحليل التكلفة مع العائد المادي من التعليم.

1.3. عائد من التعليم بمنظور دراسات اقتصادية: ظهر مفهوم العائد من التعليم من عباءة الدراسات الاقتصادية ورجال الاقتصاد، ولهذا ظل إلى عهد قريب مجرد علاقات ارتباطيه بين بعض مؤشرات التعليم والنمو الاقتصادي في الدولة، إلا أن بعض الدراسات لجأت لحساب العائد في صورة المردود الاقتصادي المباشر للأفراد من خلال الرواتب والأجور التي يتقاضونها خلال فترة حياتهم الإنتاجية بسبب التعليم، وهي صورة مباشرة للعائد

[1] - فيصل بوطيبة، العائد من الاستثمار في التعليم، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، عدد 07، 2012، ص 71-72.

تقدم بشكل واضح القيمة الاقتصادية للتعليم، هذا فضلا عن العوائد الاجتماعية وغيرها. وتميزت دراسات العائد من التعليم بالشمولية، إذ لم تقم دراسة بتحليل لجوانب الإنفاق على التعليم وتحليل جوانب العائد منه[1]

وذكرنا سابقا أنه أسلوب مقارنة للفرد أو الفوج بالعوائد التعليمية المتوقعة هذا بصفة عامة، أما العائد المادي في ضوء التكلفة هو تحليل دقيق للتكاليف التعليمية والعائد المادي الذي يترتب عليها وهو يفيد في تقديم معلومات مهمة عن حجم التكلفة التعليمية التي تحقق منافع مرغوبة، وبالتالي فان تحليل التكلفة مع العائد أسلوب مهم من أساليب ترشيد الإنفاق على التعليم، حيث تخصص للبرامج ذات المنافع الصفرية أو السالبة قيمة أقل من الموارد التعليمية.

ويهدف ترشيد الإنفاق على التعليم من الجانب الاقتصادي في الحفاظ على المال العام وصيانة النفقات التعليمية من الانحراف والهدر وبالتالي الحفاظ على الموارد الاقتصادية واستغلالها أحسن استغلال.

ومن الدراسات الاقتصادية في جانب ترشيد نفقات التعليم نجد دراسة شولتز ودينسيون وسولو التي اهتمت بربط بين الدخل القومي الأمريكي والإنفاق على التعليم، وهي ضرورية في الوقت الحالي في إثبات سلامة المسيرة الاقتصادية للتعليم كمشروع قومي، الأمر الذي يفيد قطاع رجال الأعمال في معرفة حجم العجز المطلوب ويفيد في معرفة مواطن الهدر المالي في قطاع التعليم وكيفية التخلص منها، وهنا يجب توفر البعد الأخلاقي في ترشيد الإنفاق وهو مكون رئيسا في أية محاولة تنموية إستراتجية تربوية اقتصادية تستهدف تطوير وتفعيل بقدر ما تستهدف خفض الإنفاق على التعليم وهو يرتكز على قيم تتمثل في المحافظة على المال العام، والمحافظة على الوقت وعدم الإسراف وتقتير وغير ذلك[2]. فقد يشاع عند بعض الدول أن عائد التعليم يكون عندما يكون هناك نفقات كبيرة عليه لكن هذا غير صحيح فممكن أن تجد بعض الدول النامية لديها إنفاق كبير على التعليم ولكن يغيب العائد منه وتختلف الأسباب سواء بغياب البعد الأخلاقي أو سوء استخدام المفاهيم خاطئة وغيرها من الأسباب.

2.3. ترشيد الإنفاق على التعليم:إن ترشيد الإنفاق يتضمن اتجاهين الأول وهو ترشيد الإنفاق في تخصيص الموارد المالية للتعليم، أما الثاني ترشيد الإنفاق في توزيع الموارد المالية المخصصة للتعليم.

وتوجد طريقتين لترشيد الإنفاق على التعليم:

- طريقة غير مباشرة في ترشيد الإنفاق على التعليم: بالنظر إلى التعليم كاستثمار، فسيعتبر كل ما ينفق عليه استثمارا، وينتظر منه نفع، ولذا اتجهت الدراسات التربوية إلى تقدير المنافع التي تعود على الفرد والدولة من

[1] - خلف محمد البحيري، مرجع سبق ذكره، ص 227 .
[2] - د . خلف محمد البحيري ، المرجع السابق، ص 182 .

هذا الاستثمار رغم صعوبة تقدير المنافع الكيفية المتمثلة في الموارد البشرية والتي تعتبر رأس مال غير ملموس والتي تتمثل في المهارات والمعارف والتي تساهم في عملية الإنتاج ويولد دخلا في المستقبل، بحيث أصبح ينظر إلى عائد على أنه مقدار الدخل الذي يعطيه الاستثمار، وهذا العائد له جانبين عائد مادي خاص واجتماعي تعرفنا عليه سابقا في الجزء الثاني من هذا المطلب، وعائد اجتماعي وهو ما يعود على المجتمع في صورة زيادة الدخل القومي، أو في صورة قيم ومهارات ومعارف لدى أفراد تساهم في مسيرة التنمية شاملة.

وينظر للعائد على أنه فوائد نقدية مباشرة، وفوائد نقدية غير مباشرة، وفوائد خارجية، فوائد مباشرة غير نقدية، حيث أنه في البداية كان الاهتمام بالجوانب الاقتصادية للعائد من التعليم لدى أصحاب المدرسة الكلاسيكية، ثم انتقل إلى جوانب غير اقتصادية منها ثقافية واجتماعية ونفسية وسياسية وتربوية،وقد مرت دراسة العائد من التعليم على مرحلتين، الأولى تمثلت في مرحلة التقرير التي أكدت وجود ورصد العائد من التعليم، ومرحلة القياس لهذا العائد والتي كشفت عن أن للتعليم عوائد تفوق ما قد ينفق عليه من وقت وجهد ومال، واستخدمت في الدراسات التربوية ثلاث طرق لقياس العائد الاقتصادي نذكرها باختصار.

- طريقة الارتباط بين التعليم والدخل: وهي تهتم بالربط بين متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي أو متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم مقابل معدل القيد بالتعليم بالمراحل التعليمية المختلفة وكون معامل الارتباط بين هذين المتغيرين موجبا، يشير إلى وجود عائد اقتصادي للتعليم، ولا يخفى وضوح وبساطة هذه الطريقة، حيث تقوم على مسلمة أن الدخل القومي يمكن قياسه من خلال القيد في التعليم، وأن التوسع التعليمي له تأثير مباشر على الأوضاع الاقتصادية للدولة[1].
- طريقة الباقي من الناتج القومي الإجمالي: من أوائل من استخدم هذه الطريقة دينسون بحيث توصلت دراسته إلى آن 21% من النمو الاقتصادي الأمريكي عام 1957 ترجع إلى التعليم، وهذه الطريقة تقيس نسبة الزيادة من الناتج القومي الإجمالي والتي يمكن إرجاعها إلى مدخلات التقليدية واعتبار الباقي نتيجة للتعليم، ويستند العامل المتبقي في دراسة العائد من التعليم إلى مفهوم دالة الإنتاج التربوي والتي تعبر عن علاقة بين الإنتاج الكلي في الدولة ورأس المال المادي والرأس مال البشري والذي يعبر عنه أحيانا بالنفقات التعليمية، أو بأعداد الخرجين من التعليم، أو بمعدلات القيد التعليمي، وبالتالي تكون العلاقة خطية بين المتغيرات تعبر عن دالة الإنتاج التربوي، ورجحت الدراسات أن دراسة العلاقة الارتباطية بين متغيرات دالة الإنتاج التربوي لا تقوم على نفس مفهوم العامل المتبقي بل تنطلق منه لبناء صيغ رياضية، إذ لم تهتم الدراسات التربوية بعزل عامل التعليم ومعرفة أثره المباشرة في النمو الاقتصادي، ويبدو أن الأمر لا يزال على درجة من الصعوبة رغم الصيغ الرياضية التي تزعم ضبط هذه العلاقة[2].

[1] - خلف محمد البحيري، المرجع السابق ، ص 221 .
[2] - د . خلف محمد البحيري ، المرجع السابق ،ص 223 .

- طريقة معدل العائد: وهي تقوم على تحليل التكلفة مع العائد من التعليم وتبعا لهذه الطريقة يحسب صافي دخول الأفراد الواقعية أو المتوقعة وتقارن هذه الدخول بالنفقات التعليمية للأفراد لينتج معدل العائد.

– الطريقة المباشرة في ترشيد الإنفاق على التعليم[1]: هذه الطريقة يتم اقتراح أهم التعديلات أو الإجراءات الضرورية لخفض التكلفة التعليمية أو زيادتها دون إحداث تعديل في المخرجات التعليمية أي التأثير في مدخلات العملية التعليمية ومنها النفقات التعليمية وعدم التأثير في المخرجات التعليمية، ويتمثل التعديل لبعض الجوانب المقترحة:

- ضغط المصروفات الإدارية.
- ترشيد استخدام التجهيزات المدرسية.
- ترشيد استخدام المبنى المدرسي.
- ضغط إعداد المعلمين والعاملين في التعليم حسب الحاجة.
- دمج الفصول الصغيرة والإفادة من اقتصاديات الحجم.
- خفض عدد سنوات الدراسية.
- التمويل الذاتي للمدارس والإفادة من نموذج المدرسة المنتجة.
- البحث عن مصادر جديدة للمشاركة في الإنفاق على التعليم.

ثانيا: قياس المخرجات في ضوء المدخلات.

1. مؤشرات مدخلات ومخرجات التعليمية:

يتم قياسها عن طريق مؤشرات التعليمية فنظام المؤشرات يقوم بتسهيل تحديد مشكلات وقياس مدى حجمها، فهو دلالة كمية تصف بعض ملامح النظام التعليمي في ضوء معايير معينة محلية أو دولية ومن الواضح رغم أن هذه المؤشرات لا تخبرنا بكل شيء عن النظام التعليمي،فهي تعطي صورة عن الظروف الراهنة، وهذه المؤشرات تلعب دورا هاما في مراقبة وتقويم أداء النظام التعليمي.

إذا تم النظر إلى تعليم كنظام فإنه يلاحظ أن لديه مدخلات على شكل ملتحقين جدد ويقوم بتحويل هذه المدخلات من خلال بعض العمليات الداخلية لكي ينتج بعض النواتج التي هي مخرجات النظام التعليمي على شكل خرجين وهم الذين خاتمو الدورة التعليمية بنجاح، وتقاس المدخلات المستهلكة في عمليات التعليم بدلالة

[1] - د . خلف محمد البحيري ، المرجع السابق ، ص 247.

سنوات الطالب ويمكن تصنيفها إلى مؤشرات الحجم أو الكمية ومؤشرات العدالة أو المساواة ومؤشرات الفعالية والجودة.

وتحتوي مدخلات التعليم إما على مؤشرات كمية متصلة بالموارد والمهارات المتوفرة لدى المنظومة التعليمية، وإما على مؤشرات لوصف آمال يتوقعها المجتمع من النظم التعليمية.

والمؤشرات العملية التعليمية هي إما مؤشرات تصف هيكل النظام الذي يتعامل مع المدخلات التي ستتحول إلى مخرجات، وإما مؤشرات تصف توزيع المدخلات في النظام التعليمي.

والمؤشرات المخرجات في التعليم هي إما المؤشرات التي تربط مقدارا من كمية معينة تترك النظام التعليمي مع مقدار خاصية مماثلة متاح خروجها، وإما المؤشرات التي تصف إدراك المجتمع لنتائج عمل المنظومة التعليمية.

وسيتم دراسة مؤشرات وفقا للشكل أدناه:

الشكل رقم (1-2) : الإطار العام للمنظومة التعليمية.

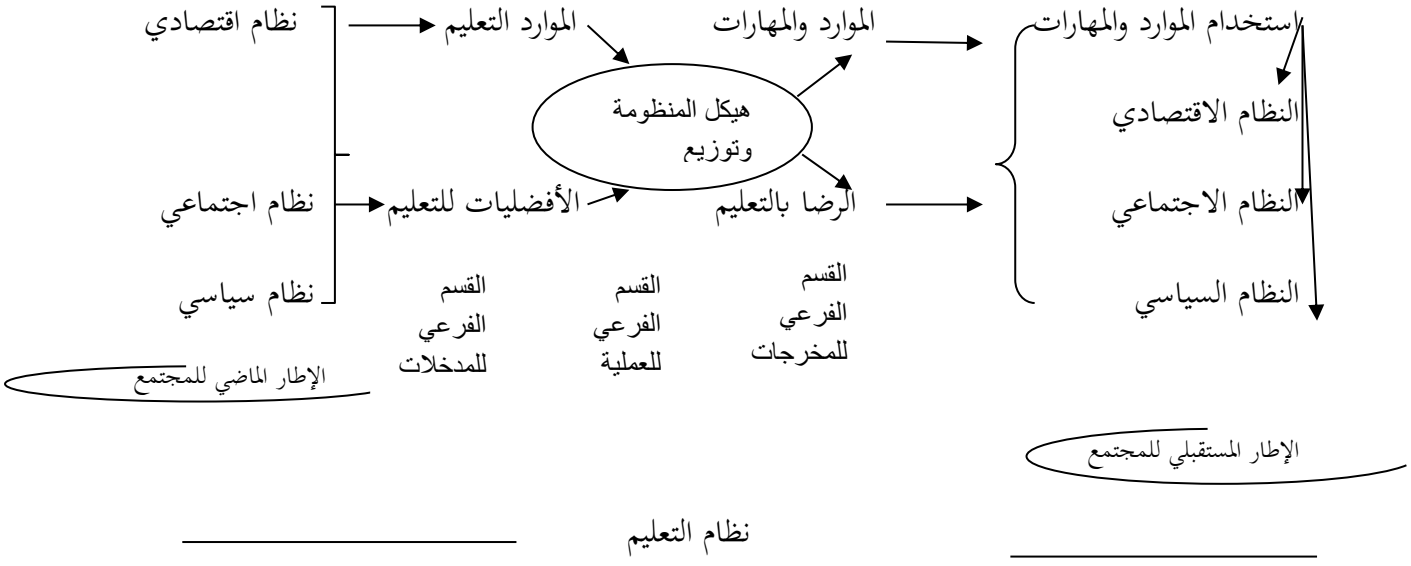

المصدر : د. عيسى محمد الغزالي، مؤشرات النظم التعليمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد 96، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سنة 2010، ص 08.

إذن في هذا الإطار تعتبر المؤشرات التعليمية للمدخلات خارجية، وكذلك شأن مؤشرات العملية وتلك المرتبطة بالهيكل ويحدد كل من هذين المؤشرين بقرارات تتخذ خارج الإطار (إذ تحدد حسب الاحتياجات الأنظمة ثلاث المذكورة في مخطط)، ويختلف هذا الإدراك تماما عن ذلك الذي تعطيه مؤشرات المخرجات، التي تعتبر بطبيعتها صادرة كلية من الداخل، فلا يمكن أن تؤثر فيها السياسة مباشرة إلا بدرجة ضئيلة جدا وحتى ذلك لا يتحقق

إلا في الظروف الغير عادية، فالقيم التي تؤخذ بواسطة مؤشرات المخرجات تحدد إذا بقيم مؤشرات المدخلات ومؤشرات العملية.

- **في حدود القسم الفرعي للمدخلات:** يوجد اعتباران منفصلان لتحديد واختيار المؤشر أحدهما يرتبط بالموارد، بينما يرتبط الأخر بالأفضليات.
  - موارد للتعليم: المقصود بها هو نسبة الموارد المادية الهامة مثل: القوة العاملة والتمويل المخصص لإمداد النظام التعليمي في الدولة والأمثلة النموذجية للمتغيرات هنا تشمل التسجيل في مراحل التعليم المختلفة، والنسبة المئوية المخصصة للتعليم.
  - الأفضليات التعليم تعكس المؤشرات المصنفة والتي تعكس استعداد المجتمع لتخصيص موارد التعليم ، وكذلك إدراك المجتمع للإمداد ،وتحقيق الآمال المبنية ، ويكشف هذا النوع من المؤشرات مدى تفضيل التعليم على بعض الخدمات مثل الصحة والتأمين وغيرها، بحيث يعبر القطاع السياسي والقطاع الخاص عن الأفضليات للتعليم بصفة أساسية فهم يساهمون في وجوده ومستفيدين منه بصورة مباشرة.
- **في حدود القسم الفرعي للعملية:** إن المؤشرات تكشف عن توزيع الكميات خلال نظام تعليمي معين كما تكشف عن هيكل النظام، وتمثل الأسهم ذات اتجاه الواحد والداخلة إلى مربع "العملية" من اليسار لليمين في رسم تخطيطي للاحتياج الذي تتأثر به المؤشرات العملية، لكنها لا تستطيع التأثير المباشر في قيم مؤشرات المدخلات.

يوجد اعتباران متميزان داخل القسم الفرعي للمخرجات أولها الموارد والمهارات المكتسبة من النظام التعليمي. تحدد المؤشرات المرتبطة بالكمية ومستوى المهارات المنتجة بواسطة نظام تعليمي. فهي تصف مثلا الأعداد النسبية للدارسين الذين تخرجوا من مستوى معين أو مستوى المعرفة لدى الطلبة بالنسبة لموضوعات معينة، أما النوع الثاني من المخرجات فتحددها المؤشرات المرتبطة بمستوى الرضا بالنسبة للنظام التعليمي، فمن جهة تكشف هذه المؤشرات عن فاعلية النظام في السماح للأفراد بتنمية مهارتهم وإمكانياتهم. ومن جهة أخرى تكشف درجة الرضا لدى بعض المجموعات مثل أصحاب الأعمال في القطاع الاقتصادي على سبيل المثال، وذلك بما اكتسبه الطلبة من مهارات عند تركهم النظام التعليمي في نقط مختلفة منه.

النظام التعليمي والتطابق الاجتماعي الموجود في الرسم التخطيطي يقيس التطابق بين مخرجات الموارد والمهارات من النظام التعليمي واحتياجات المجتمع الذي تتدفق فيه المخرجات. ويمكن من خلال هذه القياسات رصد

تأثيرات النظام التعليمي على المجتمع وتقدير كفاءته الخارجية[1]. وسنعرض بعض المؤشرات الكمية والنوعية للعملية التعليمية :

الجدول رقم (1–2): المؤشرات الكمية والنوعية للعملية التعليمية.

المصدر: د. عيسى محمد الغزالي، مؤشرات النظم التعليمية، **سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية**، العدد 96، المعهد

القسم الفرعي	مؤشر كمي	مؤشر نوعي
المدخلات	الإنفاق على التعليم الابتدائي	ملاءمة المناهج
المخرجات	عدد المعلمين في المدارس الإبتدائية	نوعية جو التدريس في غرف الدراسة
النتيجة	معدلات الالتحاق والانقطاع عن الدراسة	الارتياح إلى طرق التدريس
الأثر	مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة	التغير في تصور التمكين وحالة الفقر

العربي

للتخطيط بالكويت، سنة 2010، ص 10.

2. مؤشرات المنظومة التعليمية الأكثر استخداما:

جدول رقم (1–3) : مؤشرات مدخلات المنظومة التعليمية.

تسلسل	اسم المؤشر	المتغيرات المستخدمة في الحساب
1	مشاركة الموارد البشرية في توفير التعليم	نسب التسجيل المضبوطة للمستويات الأول والثاني و تسجيل طلبة المستوى الثالث لكل 10000 نسمة وعدد المدرسين لكل 10000 نسمة.
2	تأكيد التطوير بتغيير مشاركة الموارد البشرية	متغيرات تقيس معدل التغيير في كل من المتغيرات المعينة لمدخلات المؤشر 1
3	مؤشر المشاركة المالية	إجمالي المقدار المنصرف على التعليم كنسبة من إجمالي الناتج القومي وإجمالي الإنفاق العام على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي.
4	مؤشر التوسع المالي	متغيرات تقيس معدل التغيير في المتغيرين المذكورين كمدخلات للمؤشر 3
5	المساواة في الالتحاق	النسبة المئوية للتسجيلات بخاصية معينة في المجموعات المعينة والنسبة المئوية لإجمالي السكان في مثل هذه المجموعات.
6	المساواة في الالتحاق بتعليم البنات	مثل المؤشر رقم 5 والخاصية محددة لإجمالي تسجيل البنات في كل منطقة.
7	تغيير أدنى تحصيل تعليمي	نسبة إجمالي السكان في السن النظري المناظر للمرحلة 4 من المستوى الأول المسجلة في المرحلة 4 أو أعلى منها (لمدة سنتين)
8	التغيير في أقصى تحصيل تعليمي في المستوى الثاني	نسبة إجمالي السكان في السن النظري المناضر لأخر مرحلة في المستوى الثاني و المسجلين في هذه المرحلة أو أعلى منها (لمدة سنتين)

[1] - عيسى محمد الغزالي، مؤشرات النظم التعليمية، **سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،العدد 96، 2010، ص09 .

المصدر: عيسى محمد الغزالي، مؤشرات النظم التعليمية، **سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية**، العدد 96، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2010، ص 10.

3. أمثلة عن مؤشرات عمليات المنظومة التعليمية الأكثر استخداما:

جدول رقم (1– 4): مؤشرات عمليات التعليمية.

تسلسل	اسم المؤشر	المتغيرات المستخدمة في الحساب
1	التوفير النسبي لأماكن الطلبة في المستويات المتتالية	نسبة التسجيلات دون المدرسية إلى المستوى الأول. نسبة التسجيلات في التعليم الخاص إلى المستوى الأول. نسبة التسجيلات في المستوى الثاني إلى المستوى الأول. نسبة التسجيلات في المستوى الثالث إلى المستوى الثاني. (كل نسبة مفصولة إلى ذكور واناث)
2	التوفير النسبي للفصول في المستويات المتتالية.	نسبة أعداد الفصول قبل المدرسية إلى مستوى الأول. نسبة أعداد الفصول في التعليم الخاص إلى المستوى الأول. نسبة أعداد الفصول في المستوى الثاني إلى المستوى الأول. نسبة أعداد الفصول في المستوى الثالث إلى المستوى الثاني.
3	التوفير النسبي للمدارس في المستويات المتتالية.	نفس المتغيرات كالمستخدمة أعلاه الفرق تستخدم المدارس بدلا من الفصول
4الى6	تأكيد التطوير على التوسع الكمي للطلبة (4) للفصول (5)والمدارس (6)	معدلات التغيير لجميع المتغيرات المذكورة للمؤشرات من 1إلى 3.
7	مشاركة الإناث في توفير التعليم	النسب المئوية للمسجلات الإناث في المستويات الأول والثاني والثالث، والنسب المئوية لقوة هيئة التدريس من الإناث في المستويات الأول والثاني والثالث.
8	توجيه دراسات المستوى الثاني	النسب المئوية لطلبة المستوى الثاني المسجلين في التعليم العام ودورات تدريب المدرسين.
9	توجيه دراسات المستوى الثالث	النسب المئوية لطلبة المستوى الثالث للمسجلين في مجالات معينة
10	عدد سنوات التعليم المتوقع أن يتلقاها متقدم	معدلات النقل والإعادة لجميع مراحل المستوى الأول و/أو المستوى الثاني.
11	عدد مراحل التعليم المتوقع أن يتمها متقدم	معدلات النقل والإعادة لجميع مراحل المستوى الأول و/أو المستوى الثاني
12	توفير المدرسين المؤهلين	النسبة المئوية للمدرسين في جميع فئات التأهيل.
13	توزيع المدرسين المؤهلين	النسبة المئوية للمدرسين المؤهلين في كل منطقة من الدولة، وكذلك النسب المئوية لإجمالي قوة هيئة التدريس في كل منطقة.

14	التباين في الانسياب التعليمي للذكور والإناث	معدلات النقل والإعادة لكل مرحلة للذكور والإناث منفصلين.
15	التباين في الانسياب التعليمي الإقليمي	معدلات النقل والإعادة لكل مرحلة في كل إقليم (منطقة) التسجيلات في أول وآخر مرحلة وإجمالي التسجيلات للمستوى موضع التحليل.
16	دليل المفاضلة الهيكلية	مجموعة مختلفة من خصائص المؤسسات.
17	الاعتماد على مصدر اعتماد مالي وحيد	النسبة المئوية لكل المصروفات على النظام المقدمة بواسطة الحكومة لدولة و بواسطة حكومات الولاية أو المحافظة.
18	مؤشر تكلفة التعليم	تكاليف الوحدة للمستويات الأول والثاني والثالث عبر فترة زمنية معينة والتسجيلات في كل مستوى في سنة أساس.

المصدر: عيسى محمد الغزالي، مؤشرات النظم التعليمية، **سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية**، العدد 96، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2010، ص 11.

- مؤشرات مخرجات المنظومة التعليمية

تم تطوير المؤشرات في ثلاثة مجالات هي :

مستويات الإنجاز التي حققها الموجودون في النظام أو التاركون له، ومعدلات خروج الأفراد من النظام خلال الانقطاع أو التخرج ،رضا المجتمع عن نظام التعليم.

الجدول رقم (1-5): مؤشرات مخرجات المنظومة التعليمية.

تسلسل	اسم المؤشر	المتغيرات المستخدمة في الحساب
1	مستوى الإنجاز	النقاط المحرزة في أي من البنود الفردية أو على الاختبارات الفرعية
2	معامل الناتج النظري	عدد خرجي المستوى الثالث الحاصلين على أنواع من الدرجات أو عدد المتخرجين من المستوى الثاني ويتمون أنواعا مختلفة من التعليم
3	تخصص الخريجين	أعداد المتخرجين من المستوى الثالث في مجالات دراسات معينة.
4	نسبة المتقدمين الذين يتخرجون في النهاية	معدلات النقل والإعادة والتخرج لجميع المراحل في المستوى الأول و/أو المستوى الثاني.
5	الرضا عن أداء النظم التعليمية	التقديرات على مقياس ترتيبي لبيان الرضا أو الاستجابات على مقياس اعتباري لسمات محددة ومشاكل بالنسبة للنظام التعليمي

المصدر: عيسى محمد الغزالي، مؤشرات النظم التعليمية، **سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية**، العدد 96، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2010، ص 13.

جدول رقم (1–6):مؤشرات المنظومة التعليمية والتطابق الاجتماعي.

تسلسل	اسم المؤشر	المتغيرات المستخدمة في الحساب
1	الموقف التعليمي للعاطلين	النسبة المئوية لمعدلات البطالة لمجموعات مختارة من التحصيل التعليمي والنسبة المئوية لمجموعة السن من 15–64 سنة في كل من هذه المجاميع.
2	توفير وسائل الإعلام	المعدلات لكل 1000 نسمة لتوفير الراديو والتلفزيون والجرائد اليومية وجرائد غير يومية.
3	معدلات العائد للمستوى التعليمي الأول	تقديرات شاملة للكلفة والعوائد الخاصة والاجتماعية المتوقعة.
4	معدلات العائد للمستوى التعليمي الثاني	تقديرات شاملة للكلفة والعوائد الخاصة والاجتماعية المتوقعة.
5	معدلات العائد للمستوى التعليمي الثالث	تقديرات شاملة للكلفة والعوائد الخاصة والاجتماعية المتوقعة

المصدر: عيسى محمد الغزالي، مؤشرات النظم التعليمية، **سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية**، العدد 96، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2010، ص 13.

وبالتالي تهدف المؤشرات التعليمية إلى وضع صورة كلية للنظام التعليمي، من خلال وصف الموضوعي لهذا النظام ومختلف عناصره، وبالتالي فهي توفر القاعدة الصلبة لاتخاذ القرار التعليمي السليم، من خلال إبراز جوانب القوة وأوجه الضعف بالمنظومة التعليمية، وبما يتيح وضع الحلول المناسبة لمعالجة نواحي الخلل والقصور. ومن هذا المنطلق فقد كان لزاما على المخطط في ضوء الأهداف المحددة الاهتمام بصورة دقيقة بالمؤشرات التي تعكس وضعية المنظومة التعليمية، ليس فقط بهدف تحديد المشكلات والأوضاع الراهنة، ولكن أيضا للدور الهام لتلك المؤشرات الهام في تحقيق متابعة وتقييم وتقويم أداء الخطط التعليمية المرسومة.

في النهاية يمكن القول إمكانية تقييم استراتجيات أو بدائل تربوية أو تعليمية متباينة في ضوء فعاليتها والتكلفة التي تحتاجها، وعلى ذلك فان تحليل التكلفة مع الفاعلية يقدم لدراسات ترشيد الإنفاق معلومات لا يمتلكها تحليل الفعالية أو تحليل الكلفة التعليمية كل بمفرده، ذلك أن تحليل التكلفة مع فاعلية ينطلق من حقيقة مؤداها أن كل عنصر في العملية التعليمية لا يعمل بمفرده، بل هو عنصر في نظام متكامل، تتفاعل في المدخلات مع بعض العمليات لإنتاج المخرجات التي تتميز بموصفات محددة مسبقا[1]، ويوضح الجدول التالي العلاقة المنظمة بين فعالية التعليم وترشيد، وجانب أخر من المدخلات والمخرجات.

[1] - خلف محمد البحيري ،مرجع سبق ذكره، ص31 .

الجدول رقم (1– 7): العلاقة المنظمة بين الفعالية التعليم وترشيد النفقات.

المدخلات	العمليات	المخرجات
4. الأهداف التعليمية 5. النفقات الحكومية 6. نفقات أخرى 7. أدوات ومواد تعليمية 8. قوى بشرية	9. أسلوب تحقيق الأهداف 10. أسلوب في حساب التكاليف 11. نظام رقابة ومتابعة	12. تحقيق الأهداف بفعالية واستخدامها في جميع مجالات المجتمع(الموارد والمهارات ، الرضا بالتعلم) 13. ترشيد النفقات

المصدر: خلف محمد البحيري ، **اقتصاديات التعليم** ، الطبعة الأولى ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2014 ،ص231.

ثالثا: إنتاجية التعليمية.

1. مفهومها: عرفت الإنتاجية نسبة المدخلات إلى المخرجات.

ووصفها فلية بأنها" تعبر عن الناتج النهائي لما يحدث داخل النظام التعليمي، أي أنها محصلة الكفاءة"، والبعض يفصل في الإنتاجية التعليمية، فيقسمها إلى قسمين إنتاجية كلية وجزئية.

إنتاجية كلية: يتم بموجبها قياس العلاقة بين كافة مدخلات العملية التعليمية ومخرجاتها.

وإنتاجية جزئية: يتم بموجبها قياس العلاقة بين مخرجات العملية التعليمية، وبين أحد أو بعض مدخلات هذه العملية التعليمية، وعلى كل حال فالمصطلحين مرتبطين باليقظة الاقتصادية الأساسية في التعليم وهي كيف تحقق أكبر عائد تعليمي بأقل مال وجهد[1].

والإنتاج التعليمي مدخلاته هي معلومات وأفكار ممنهجة لها علاقة بآلية التعليم ومراحله، ومخرجاته هي منتجات فكرية تولد خبرة في الحياة، وقد يتم تخصيصها بقطاعات عدة مثل قطاع الصناعي وذلك للمساهمة في الإنتاج الملموس، وذلك عن طريق تكوين رأس مال بشري مؤهل لذلك تم الوصول إلى اقتصاد المعرفة الذي يعتبر حاليا من سمات الدول المتقدمة بما يحققه من تنمية شاملة، وبالتالي إنتاجية التعليم هي غير ملموسة ولكنها تخدم

[1] - هيفاء معزي صالح الحلفي ،الكفاءة الإنتاجية في التعليم ، تكليف مقدم لمادة اقتصاديات التعليم ، موقع التصفح http://ast732.blogspot.com ، تاريخ التصفح: 2022/02/22

قطاعات عديدة لإعطاء نتائج ملموسة، ومنها ما يساهم في التنمية الاقتصادية، وذلك بتوفر عنصرين مهمين يبدأ بالرأس مال البشري وصولا إلى اقتصاد المعرفة.

2. رأس مال البشري ناتج عملية التعليم:

إن البشر رأس مال يجب أن يستثمر فيه للاستفادة من إمكانياته وطاقته للبقاء واكتشاف وتحليل وإعادة التركيز والإبداع في باقي رؤوس الأموال وأوضحت تجارب الدول المتقدمة بأن الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة فنيا، ساعدت على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية، فيما أوضحت النتائج الدول النامية مدى تأثير نقص في الموارد البشرية المؤهلة على برامج وخطط التنمية فيها، حيث ركز الاقتصاديون على دراسة العلاقة بين تنمية الموارد البشرية و النمو الاقتصادي في الاقتصاديات المتقدمة لدول العالم وتبين أن نحو 90% من النمو في الدول الصناعية كان مرجعه تحسين قدرات الإنسان ومهاراته والمعرفة والإدارة، والتي حصل عليها الإنسان من النظم التعليم النظامية وغير نظامية والتي تساهم في إنتاجياته وبالتالي تزيد من منافع عامة للفرد والمجتمع، حيث أن هذا النوع من الاستثمار حقق معدلات أسرع للنمو في الاقتصاديات المتقدمة مقارنة بالاستثمار المادي ولقد بنى شولتر مفهومه على ثلاث فروض أساسية وهي :

- أن النمو الاقتصادي الذي لا تفسره زيادة المدخلات المادية، يرجع إلى زيادة تراكم رأس المال البشري؛
- يمكن تفسير الاختلاف في الإيرادات وفقا للاختلاف في الرأس المال البشري المستثمر في الأفراد؛
- يمكن تحقيق العدالة في الدخل من خلال زيادة نسبة رأس مال البشري إلى رأس مال تقليدي.

إن توفير رأس مال بشري متمثل في الأفراد ذوي المهارات الفكرية العالية المتميزين بالتكوين و التعليم يسمح بتحفيز الإنتاج وتحقيق النمو من خلال زيادة مستوى المعارف في الاقتصاد وتطبيقها في مسارات الإنتاج أي عن طريق إدراج الابتكارات والتكنولوجيات والوسائل الإنتاجية الجديدة في عملية الإنتاج ويؤدي هذا تحقيق التنمية، بحيث يزداد التقدم التقني سرعة عندما تكون قوة العمل أحسن تعليما وهذا كله راجع إلى تراكم رأس مال البشري[1].

وقد جاء في فكر مالك بن نبي من خلال تركيزه في كل جوانب النهضة الفكرية والاقتصادية، وباعتبار الإنسان نقطة الانطلاق وأساس النهضة، فقد بين أن الإنسان على حد قوله هو ما يساعد على تحقيق النهضة في كافة الجوانب، وذلك من خلال ترسيخ بعض الأفكار في الأفراد عند تشييد الإنسان القادر على تحقيق النهضة،

[1] - مسعداوي يوسف، دور الاستثمار في التعليم في التنمية رأس المال البشري،دراسة حالة تقيمية لحالة الجزائر،**مجلة الاقتصاد الجديد**،العدد 12، المجلد،01، 2015،ص 238.

ويقول مالك" منذ الخطوة الأولى نقرن في أذهاننا أو في مشروعاتنا قضية العمل بقضية المال، فقد أصبح العمل مقيدا بشروط مالية لا ينطلق بدونها"

وهذه الفكرة لا تزال مستمرة في وقتنا وكثير من الأفكار لم تتجسد بسبب العوائق المالية، وهذا راجع إلى منطلق الفكري وهو أن المال هو المحرك، لكن أثبتت العديد من البلدان المتقدمة غير ذلك، وأثبتت أن الأفكار والإبداع هما الأساس، أما المال فهو وسيلة، ولا يمكن قبول فكرة أن العمل لا يتحرك بلا مال لأنه لا يكفي وحده لبلوغ النهضة وتحقيق أهداف التنمية.

وطرح مالك بعض الأفكار التحليلية بشأن أهمية العمل على المال من خلال:

"هناك بعض المجهودات في بلاد متقدمة من أجل تقديم إعانات مالية منها مشروع "مارشال" بعد الحرب العالمية الثانية، يجب أن نلاحظ أن مشروع كهذا ليس مشروطا فقط حجم المال الذي سيبذل من طرف الدول التي تقدمه،بقدر ما سيكون مشروطا بتحويله إلى وسيلة عمل بين أيدي التي تحركها إرادة البقاء كالتي حركت الشعب الألماني، مثل هذا مدد من أمريكا.

ولم يكن هذا المدد هو سبب رئيسي في نهضة ألمانيا، وإنما كان منشط لعملها الجبار في تلك التجربة الرائدة المعبرة عن حضارة إعادتها إلى عالم اقتصاد بصورة التجربة تنعت بالمعجزة، والمعجزة هذه لم تقتصر بتجربة ألمانية فقط بل تتكرر كلما تحرك النشاط البشري، كما حدث في اليابان بحيث أصبحت تحتل مراكز الأولى اقتصاديا في العالم فالمعجزة لم تتوقف على المال،فاليابان لم تتلق أي إمداد مالي مثل ألمانيا،فالقضية ليست قضية إمكان مالي،لكنها قضية تعبئة الطاقات الاجتماعية أولهم الإنسان ،التراب ،الوقت)في مشروع حركته إرادة حضارية لم تتوقف أمام الصعاب،إن الصين الحديثة صاحبة المعجزة الكبرى خرجت من عدم فتحولت معالمها كما حولت من أجل بناء سدودها وطرقها المليارات من الأمتار المكعبة من التراب لا بالآلات الحافرة والناقلة المفقودة في بلد ينشأ ولكن بفضل سواعد أبنائها وعلى أكتافهم تحدوهم الأسطورة المعبرة عن طاقة الإنسان عندما تحركه إرادة حضارية فتذكروا أو ذكروا أن جدهم "يوكنج" حول الجبال.ومن هنا توصل "مالك" من خلال تجارب دول ثلاث في إن بناء النهضة تعتمد على العنصر البشري، وليس على وسائل المادية الحديثة لم تمتلكها أنداك ولا حتى موارد مالية فقط والصين أثبتت أن تشييد البنى التحتية كانت بسواعد بشرية[1].

3. اقتصاد المعرفة إنتاجية التعليم:

يعتبر التعليم أحد أعمدة الاقتصاد المعرفي المهمة واكتساب المعرفة الجديدة يكون من خلال التعليم والتدريب وهو مفتاح الرئيسي لإعطاء دفعة للتنمية الاقتصادية، بحيث وجود التعليم الجيد والأفراد المهرة يمكن من توليد المعرفة

[1] - محمد فلاق، و عبد الهادي مداح، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

واكتسابها وانتشارها وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومن ثم تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية، ومن جهة أخرى أصبح وجود الثانويات التقنية ومستوى التعليم العالي في مجال الهندسة والعلوم ضرورية لتقنية الإبداع والابتكار،إذ أن إنتاج المعرفة الجديدة ومحاولة تطبيقها يكون مرتبطا بمستوى التعليم على سبيل المثال الاقتصاديات الصناعية تخصص حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لأغراض التعليم، بحيث تناولت دراسات تطبيقية كثيرة في كثير من الدول حول النمو الاقتصادي طويل الأجل تضمنت قياس رأس مال بشري وتوصلت إلى أن الاختلاف بين الدول في الإنتاج لكل عامل تؤثر في معدل النمو.

واعتبر التعليم هو الأساس للاقتصاد المعرفة وهو مفتاح المعرفة الفعالة وللوصول إلى هذا يجب وجود نظاما تعليميا مركبا يبدأ من التعليم الأساس الذي يقدم الأساس للتعلم في مراحل المتوسطة والثانوية والذي يمكن أن يطور المهارات التقنية وتشجيع التفكير الخلاق و الابتكار ثم التحول إلى نظام التعليم مدى الحياة والذي يشمل التعليم خلال دورة الحياة من مرحلة الطفولة إلى التقاعد، ويتضمن التدريب الرسمي مثل المدارس ومؤسسات التدريب والجامعات و التعليم غير رسمي مثل تعلم المهارات من العائلة و الناس في المجتمع، وقد أوضح آدم سميث أهمية التدريب و التعليم وجعلها من عناصر رأس مال الثابت و زيادة الإنتاجية الناشئة عن التعليم و التدريب، بحيث هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة واعتبر مارشال أن أغلى أنواع رأس المال قيمة هو رأس مال الذي يستثمر في الإنسان، إذ عن طريق الإنسان تتقدم الأمم وإعادة اكتشاف الأهمية الاقتصادية للتعليم هو أساس لفهم الاقتصاد المعرفي العالمي الجديد،وفي دراسة عن تأثير التعليم وتنمية القوى البشرية بشكل عام في النمو الاقتصادي قسم العالمان هاربسون" HARBISON " ومايرز" MAYERS" بلاد العالم إلى أربعة مستويات من النمو الاقتصادي تأثرا بدرجة التعليم وهي:

- البلاد الأقل نموا: وهي التي تعاني من ضعف الوعي بالتعليم ومحدودية إمكانات المدارس وانتشار ظاهرة التسرب وارتفاع الفاقد في التعليم وانخفاض معدلات القيد في المدارس بين(5-40%) من فئة العمرية 6-12 سنة في المرحلة ابتدائية، 3% من الفئة العمرية 12-18سنة في مرحلة ثانوية، وأغلب دول هذه الفئة لا يوجد فيها جامعات والقليل منها في معاهد عليا.
- البلاد النامية جزئيا: هي التي بدأت في طريق التقدم وقطعت فيه شوطا محددا ويتميز التعليم فيها بالتطور السريع من حيث الكم على حساب نوعية التعليم، وتعاني هذه الفئة من البلاد من ارتفاع نسبة التسرب والفاقد من التعليم ولاسيما التعليم الابتدائي رغم عنايتها به، وانخفاض نسبة المقيدين بالمرحلة الثانوية ونقص أعداد المدرسين، كما أنه يوجد بها جامعات إلا أن اهتمامها موجه إلى التعليم النظري.
- البلاد شبه المتقدمة: هي التي قطعت شوطا متوسطا في طريق التقدم ويتميز التعليم فيها بأنه إلزامي لمدة 6سنوات وترتفع معدلات القيد بها لتصل إلى نحو 80%، ومشكلات التسرب والفاقد من التعليم أقل حدة من الفئتين السابقتين، والتعليم الثانوي متنوع ويميل إلى الاتجاه الأكاديمي بهدف إعداد للتعليم الجامعي الذي

يتميز في هذه البلاد بالارتفاع إلا أن الجامعات تعاني من ازدحام الطلاب وضعف الإمكانات المادية ونقص أعداد هيئات التدريس.

- البلاد المتقدمة: هي التي قطعت شوطا طويلا في طريق التقدم وحققت مستوى اقتصاديا متطورا خاصة في مجال الصناعة وتزدهر بها حركة الاكتشافات العلمية ولديها رصيد من الكفاءات البشرية والقوى العاملة المؤهلة والمدربة، ويتميز التعليم فيها بارتفاع معدلات القيد في جميع مراحله، وارتفاع مستوى التعليم الجامعي والاهتمام بالكليات العلمية بدرجة تفوق الكليات النظرية مع الاهتمام بالبحث العلمي والاكتشاف والاختراع.

ومن الأمثلة على التأثير الاستثمار البشري في تحقيق التنمية الاقتصادية وغيرها من مجالات نجد: دولة الصين واليابان وغيرها من دول جنوب شرق آسيا قد حققت معدلات عالية للنمو الاقتصادي واستطاعت أن تتخطى حاجز التخلف وتتبوأ مكانة متقدمة بين الدول العالم ارتكازا على ما لديها من موارد بشرية عملت على تأهيلها وتنمية مهارتها وقدراتها، والتطور الذي يشهده العالم في مجال الحاسب الآلي والاتصالات والالكترونيات يرجع إلى ما تم تأهيله من قدرات ومهارات عالية المستوى لأفراد من العنصر البشري، والنظام التعليمي الذي لا يعي ولا يدرك أهمية اقتصاد المعرفة ولا يتكيف معه يقضي على إمكانية التعليم لشعبة، وتطور الاقتصاد باتجاه الاقتصاد المعرفي سوف يسهم في تطور المناهج التعليمية وتحقيق نقلة في العملية التعليمية من خلال التعليم الالكتروني هو استخدام التقنيات الرقمية والوسائط المتعددة لإيصال ودعم ومساندة التعليم والتعلم ولذا يجب أن يتضمن نظام التعليمي تقنيات عديدة منها: الشبكات والحاسوب والانترنات[1].

المطلب الثالث: دور الجامعات في التنمية الاقتصادية

لقد أصبحت للجامعات دور كبير للمساهمة في التغير، وهذا مع تحقيق التفاعل بين الأفراد من جانب والمجتمع من جانب أخر، كون هذه العلاقة تقوي المهارات وتنمي الابتكار لدى الطلاب نظرا لما يجب أن يحتويه التعليم جامعي من أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية،فضلا على أنه عملية مستمرة لا ترتبط بزمن معين أو مكان معين أو جيل معين، والتعليم الجامعي يلعب دور هام في تحسين مستوى المعرفي والفكري والمستوى المعيشي وتحسين أوضاع الطبقات الفقيرة.

أولا: دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية: كما قلنا التعليم العالي هو عملية صناعة الأجيال المستقبل وهو يساهم في عملية الاستثمار أهم موارد وأكثر فائدة لان مؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في كافة المجالات وتختلف تخصصات الجامعات باختلاف تموقعها على اغلب فالجامعة التي

[1] - محمد خالد أبو عزام، **إدارة المعرفة واقتصاد المعرفة** ،الطبعة الأولى، دار زهدي للنشر و التوزيع ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية، 2021 ، ص 81 -84 .

تقع في منطقة زراعية تركز على تخصصات في هذا قطاع و الجامعات التي تقع في بيئة اقتصادية تهتم وتساهم في تكوين في هذا المجال وغيرها من قطاعات ، هذا دور يعطي أهمية للجامعات في تطوير المجتمع على مختلف الأصعدة، فضلا عن قدرتها على التنافس الذي يمكن إن تحدثه إضافة إلى إمكانية قيادتها للتغيير الاجتماعي والتنوع، فإذا فقدت الجامعة هذه القدرة فسوف تحمل بذور دمارها وتفقد مكانتها العلمية كونها المرحلة الأخيرة للمخرجات التعليم والأساسية لإنتاج مورد هام لإدارة التطور وتحقيق التنمية، من هنا يمكن القول أن دور الجامعة ليس فقط التدريس والبحث العلمي فحسب بل تستند على دورها في تقديم للمجتمع كوادر فعالة ولها القدرة على النجاح وتحقيق أهداف التطور ومسايرة التقدم، ولكي تنجح الجامعة في هذا يجب إن تضع تصور واضح المعالم حول كيفية تلبية حاجات الفرد والمجتمع والتفكير في البرامج التي تقدمها من خلال الأقسام مختلفة، وهذا بالنظر إلى متطلبات وحاجات السوق و التنمية والتي تتسارع و تتفاعل مع عالم والذي بدوره يتغير وتتغير متطلباته وأساليبه واحتياجاته بشكل متسارع، ولذا يجب على الجامعة إن تتجدد و تجدد برامجها وتكثف مجهوداتها وتبقى متيقظة للتغير حاصل وعلى علم به، وعلى هذا الأساس فان تعزيز جودة التعليم تشكل هاجسا عند النظام السياسي كما هو هاجسا للجامعات والجهات ذات العلاقة بالمجتمع، مما دفع هذا إلى بروز أهمية التعليم و تفعيل دوره في إعداد نظام يتحقق من خلاله الجودة التي تعتمد على البنية نظام متكامل للمؤسسة التعليمية، وهذا يتحقق عندما يكون هناك تغيير مستمر للأسس التقليدية التي يرتكز عليها التعليم العالي واستجابة للمتغيرات والحاجات البشرية من خلال استحداث برامج جديدة ومرنة تلبي متطلبات التطور ومهارات الموارد البشرية وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية ...الخ واكتشاف إمكانيات جديدة لدى المتعلمين يمكن توجيهها للبروز أكثر نحو الأفضل والتخلي عن إعادة و النظري الذي يمكن إن يسبب في ركودها بدلا من دمجها في سوق العمل، فالترابط العضوي بين التعليم العالي وسوق العمل هو معيار نجاح مشروع إعادة تنظيم التعليم العالي، وممكن هذا يساهم في حل الصراعات والتي تنتج بسبب الحصول الطلاب على شهادات جامعية ثم الانضمام إلى عالم البطالة ليكون هذا الإنتاج يسهم في معانات المجتمع بدلا من ازدهاره[1]، وباعتبار إن نشاط جامعة يمكن إن يبوب في مجالين: المجال المعرفي القائم على التدريس الذي يقوم بنقل المعرفة إلى الأجيال المستقبل و البحث العلمي الذي يزيد في المعرفة وتحديثها، والمجال الثاني اجتماعي يساهم في فعالية والجابية في تلبية حاجات الفرد والمجتمع الفورية والمستقبلية من كوادر بشرية متخصصة في مجالات متنوعة ،من جانب الدولة يجب تدعيم الجامعات على القيام بدراسة المشاكل وتحديد المهارات والأولويات التي يواجهها المجتمع حتى يسهل معالجتها، وإذا لم تقم الجامعة بالوقوف على مشاكل المجتمع وعيوبه ونواقصه لتساهم في دراستها وحلها، وان كان غير ذلك فلا فائدة منها، ولذا يجب على جامعات التركيز على جوانب الحياة بشتى أبعادها الاقتصادي والاجتماعي وغيرها التي تقع فيه الجامعة وتدرس ما يعانيه هذا المجتمع و كيف يمكن إن

[1] - ساجد شرقي، دور الجامعات في تطوير و تنمية المجتمع، **مركز الدراسات الإيرانية /جامعة البصرة** ، مجلة عدد 10 ، 2008 ، ص 173.

ينجح في التقدم أو خروج من أزماته ولتجعل نظريات النجاح المطبقة في كل دولة كإشارة وليس معيار يمكن إن يطبق للنجاة من ظاهرة التخلف أو الركود لبعض الدول المتخلفة على سبيل المثال، فليس من ضروري أن تنجح سياسات مطبقة في بعض الدول على دول أخرى لان مشاكل تختلف ولذا يجب على جامعات إن تعاين ما أمامها وتبحث له عن حلول بدلا من التركيز على ما قدمته المجتمعات الأخرى .

ثانيا: علاقة الجامعة بالصناعة من ناحية سياسة الجامعة: إن معظم الجامعات في الدول الصناعية والتي تسعى للتصنيع لا تزال روابطها رسمية قليلة مع قطاع الأعمال، إلا إن الأوساط الاقتصادية والتكنولوجية والاستثمارية تتغير تغيرا ملحوظا ولذا تسعى المزيد من الجامعات أو الباحثين في المؤسسات الدرجة الثالثة لترويج اكتشافاتهم العلمية تجاريا والارتباط بعالم الأعمال على النحو خطى الصين وسنغافورة وتايوان(الصين). وقد يبدو التطور هذا لتقليديون أمر غير صحيح، ويرون إن روابط الجامعة والصناعة عندما تصرف الوقت والمصادر والانتباه عن التدريس سوف يكون لها انعكاس سلبي لكن تفكيرهم هذا ليس له مبرر،حيث أثبتت التجارب أنه أفضل الجامعات التدريسية في العالم هي أيضا رائدة في عالم البحث. ومن المتفق عليه أن الجامعات ذات البرامج البحثية تجذب أفضل أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وذلك ما تتميز به من مشروعاتها وابتكاراتها تستطيع أن تصقل الاقتصاد الحضري المحلي ومن ثم تخلق فرص عمل وتوليد روابط مع الجامعات والتي توسع بدورها دائرة الموهوبين بها.

وعلى الرغم من صعوبة التعميمات فإنه يمكننا القول بأن اتجاه الغالب هو نحو مزيد من الاستقلالية للجامعات الحكومية وضرورة التنافسية بين الجامعات على الطلاب والمصادر وأعضاء هيئة التدريس المتميزين وهو اتجاه صحي وتطور مفيد بصفة عامة. زيادة عن ذلك أصبحت الجامعات تتصرف وتتحرك مثل الشركات متعددة الجنسيات، تقيم نظم التعليم عن بعد(بالأقمار الصناعية) في دول أخرى وتدخل في شراكات، وترفع مستوى هيئة التدريس الجدد ومصادرها البشرية كلية. ومن أمثلة ذلك قيام جامعة نتنجهام بإنشاء حرم في ننجو الصين، كما قامت مدرسة إنسيد وغيرها من المدارس بإنشاء تعليم عن بعد في سنغافورة[1].

حيث أدركت كثير من الجامعات انه مع كثير من الإنفاقات متزايدة والالتحاق إعداد كبيرة من الطلاب بالجامعات، تصاحبها المرتبات العالية مع اكتفاء بالتدريس لم يعد أمرا مجديا.

ويرى البعض أن العلاقات الوثيقة مع قطاع الأعمال أصبح أمر لا مفر منه، فقد أصبح المدرسون في الجامعة بالإضافة إلى عملهم بالتدريس يقدمون استشارات خارجية لدى شركات ومجال الأعمال للحصول على منح إضافية، وهذا الأمر تشجعه الدول عدة مثل تايلاندا وفيتنام على هذا وتراه أمر مهم للدخول مجال التصنيع و

[1] - شهيد يوسف، وكرونا بسيما، **دور الجامعات في التنمية الاقتصادية**، ترجمة: شعبان خليفة، إصدارات البنك الدولي الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، مصر ،2007 ، ص 54 .

إعطاء خبرات إضافية للمدرسين وهذا من خلال اطلاعهم على كل ما يستجد ويدور في شركات ومؤسسات من خلال الاستشارات ويزيد من خبرتهم وتكوينهم.

وبالنسبة للجامعات التي تحتضن البحث في الولايات كان لرعاية الحكومة لبرامج البحث والدراسات العليا خلال فترة الحرب الباردة أثرها العميق في دفع البحث إلى الأمام وخلق بنية أساسية للبحث في تلك الجامعات ومهدت الطريق نحو ثقافة علمية ساهمت في جعل الجهود البحثية مثمرة ومنتجة وذلك من خلال الدوريات المتخصصة والمؤتمرات والتعاون العلمي والمتواصل، وساهمت الحكومة وقطاع الشركات والمؤسسات الداعمة للبحث العلمي في تخفيف العبء على الجامعات في التمويل وساهم ذلك في تحقيق أعلى درجات الازدهار، ونفس الأمر بالنسبة اليابانية، الصين سنغافورة،وبعض الدول الأوربية.

ولقد حاولت الجامعات الأكثر مخاطرة وإقامة وتمويل قاعدة بحثية داخلية عن طريق إنشاء مكاتب ترخيص تكنولوجية لتسجيل ومنح براءة لنتائج البحوث وتوثيق رسوم الترخيص وعائدات أصحاب البراءات ومن جامعات التي قامت بذلك منها جامعة ستانفورد ومعهد ماساشوستش للتكنولوجيا وغيرها والتي تحصد عدة ملايين قليلة من دولارات نتيجة مثل هذا النشاط، لقد قامت جامعة ستانفورد التي تعتبر نموذجا يقوم بتوليد تبادل المعرفة وربط رسمية عن طريق ترتيبات معينة يقوم بمقتضاها خبراء من مجتمع الأعمال بتدريس مقررات وتفصيل مقررات بل وتخطيط معاهد بأكملها للصناعات المحلية، ونجحت هذه الخدمة في توليد فيض متدفق من المصادر إلى جامعة ستانفورد من مشروعات الأعمال في وادى السيليكون وأماكن أخرى[1].

ومن خلال هذا نرى إن للجامعات دور مهم في مساهمة لرفع التنمية الاقتصادية وذلك بتكوين رأس مال بشري فعال وتلقينه كيفية البحث والتطوير الأفكار والوصول للأهداف المسطرة من طرف الفرد أو المجتمع.

[1] - شهيد يوسف، المرجع السابق ، ص 56 -57.

خلاصة الفصل الأول:

لقد ساهم التعليم في نهوض اقتصادي كبير في دول كانت نامية حتى القرن العشرون بينما اليوم تعد من الدول الصناعية متقدمة وأصبح يطلق عليها الدول الأكثر سعادة في العالم وهذا ما حدث في كوريا الجنوبية، ودول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية)، وكذا فنلندا وغيرهم من النماذج والذي لعب التعليم دورا أساسيا في تطورها وتقدمها، وهذه التنمية ساهمت في زيادة الدخل القومي وبالتالي رفع نصيب الفرد من الدخل، وهذا أدى إلى إحداث تنمية متسارعة في جميع مجالات الحياة؛ هذا كله راجع إلى الاهتمام باقتصاديات التعليم كعلم شامل يهتم بمنظوره الاقتصادي بربط الاقتصاد بالتعليم، وذلك بالحصول على عوائد التعليم الايجابية مع مراعاة جانب النفقات وتكاليف التعليم في بادئ الأمر؛ ذلك ضمن قياس المخرجات في ضوء المدخلات للوصول إلى إنتاجية فعالة تتمثل في إنتاج رأس مال بشري فعال وهو العامل المحرك للتنمية الاقتصادية بفضل المعارف والأفكار والمهارات التي اكتسبها من التعليم والتدريب والتطبيق، في الأخير هذا العنصر الفعال قادر على تحويل مورد قيمته صفر إلى مورد هام متعدد الاستخدامات، إذن هو تحصيل حاصل عملية استثمارية فعالة في عامل البشري للوصول إلى اقتصاد المعرفة ثم تنمية اقتصادية إلى التنمية شاملة والوصول إلى ما يطمح إليه البشر وهو الحياة أفضل عالية الرفاهية .

.

الفصل الثاني

مدى تأثير اقتصاديات التعليم

في رفع عجلة التنمية

الاقتصادية لجمهورية فنلندا

تمهيد:

تعتبر اقتصاديات التعليم من أهم العلوم التي ساهمت في حدوث التنمية الاقتصادية فما تقدمه من نتائج لا يقتصر عند الحدود إنتاجية التعليم والمتمثلة في إنتاج رأس مال بشري فعال بل تتجاوز إلى أبعد من ذلك، فللأفكار والمهارات والمعارف الفضل في التطور والتقدم في جميع المجالات، في الوقت الحالي نرى أن الدولة الدولة المتحكمة في الجانب الاقتصادي هي الدولة أكثر استقرار وسعادة بين الدول ومن بين النماذج التي حققت التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة هي دولة فنلندا وكان للتعليم الفضل للوصول إلى الهدف، فقبل أربعة عقود من الزمن كانت فنلندا تعد من أفقر البلدان الأوروبية بعد أن خرجت من ويلات وآهات ومآسي الحرب العالية الثانية ودمارها، غير قادرة على الوقوف على قدميها(اقتصاديا)، فقد واجهت في بداية التسعينات الميلادية أعنف أزمة اقتصادية عرفتها منذ الحرب العالمية الثانية تسببت في انخفاض الناتج المحلي، وارتفاع معدل البطالة وغيرها من مؤشرات الاقتصادية، ولكن سرعان ما عالجت الوضع ووقفت على معالجة مشاكلها فقد استخدمت التعليم ذرعا لتحقيق التنمية الاقتصادية وقبل هذا ساهم التعليم في تحقيق الاستقلال وذلك بانتشار الوعي لدى الفنلندية وحب الوطن والرغبة في العيش بسيادة وتحرر من التبعية، فتاريخ التي عاشته فنلندا جد صعب لكن لن يوقفها ولم يحبطها ما مرت به، فقد حققت التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وأصبحت البلد الذي يقتدوا به وأكثر من ذلك يعشون الفنلنديون الآن حياة الرفاهية والكرامة وتحتل المرتبة الأولى في تقارير السعادة" البلد أكثر سعادة" هذا كان بالتعليم والإرادة الشعب الفنلندي للوصول إلى النور، ومن خلال الفصل سوف نتطرق إلى التعرف على جمهورية فنلندا ثم بعدها سنتطرق التعليم والاقتصاد الفنلندي أخيرا سوف ندرس تجربة فنلندا في التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة وهذا من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: التعرف بجمهورية فنلندا؛
- المبحث الثاني: التعليم والاقتصاد الفنلندي؛
- المبحث الثالث: تجربة فنلندا في التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

المبحث الأول: التعرف على جمهورية فنلندا:

الهدف من هذا المبحث التعرف على دولة فنلندا، وذلك من خلال معرفة موقعها الجغرافي ومعرفة خصائصها كاللغة والدين وغيرها من محددات البلد.

وكان علينا أن نجول في تاريخ فنلندا لمعرفة كيف كانت في الماضي، وخصوصا أن موضوع دراستنا يتطرق الى جانب مهم وهو التنمية الاقتصادية والتي تعرفنا عليها في الفصل السابق، حيث أنها تدرس تنمية دولة نامية على عكس النمو الاقتصادي والذي يخص الدول المتقدمة.

إذن كان لابد أن نطلع من خلال هذا المبحث على تاريخ فنلندا وان كان موضوع ينطبق عليها كدولة نامية سابقا حققت التنمية الاقتصادية، بعدها تم التطرق إلى حياة في فنلندا وذلك لتزويد أنفسنا معلومات عن هذا البلد محور دراستنا ولكي يتسنى لنا دراسة حالة معلومة لنا.

المطلب الأول: تعريف بجمهورية فنلندا

جمهورية فنلندا البلد الأوروبي الأخضر والأكثر سعادة بلد الثقافة والتعليم والذي راهن على نجاحه واثبات نفسه أمام العالم فقط أصبحت فيه الحياة جميلة بعدا ما عنى منه سابقا.

أولا: أصل التسمية

تعرف باسم Soumiبالفلندية و Finlanda بالسويدية أو جمهورية فنلندا، وأصل كلمة فنلندا من لغة سلف البلطيقية "زيمي" ومعناها الأرض، ويعتقد أن الاسم مشتق من سوما "أرض الفين" أو سونييمي "رأس الفين"[1].

ثانيا :الموقع والمساحة

تقع فنلندا في شمال أوروبا؛ تجاورها شرقا روسيا والنرويج شمالا والسويد غربا واستونيا جنوبا، وتبلغ مساحتها حوالي 338432كم2، تتضمن الأرض والمسطحات المائية [2]،وتعتبر سابع أكبر بلد في أوروبا من حيث

[1] - html.فنلندا ،عن موقع: https://areq.net/m/ تاريخ تاريخ التصفح : 2022/03/24.

[2] - منى غسان عطا جعرور، النظام التعليمي في فنلندا، بحث ،الجامعة الإسلامية- غزة كلية التربية، قسم تعليم الرياضيات، 2016، عن موقع: https://sites.google.com/site/educationinfinland1/home تاريخ التصفح : 2022/03/25.

المساحة لكن رغم ذلك، فإنها من أقل بلدان عددا من ناحية عدد السكان عاصمتها هلسنكي، وتعتبر فنلندا عضو في الاتحاد الأوروبي.

شكل رقم (2-1): خريطة فنلندا

المصدر : منى غسان عطا جعرور، النظام التعليمي في فنلندا، بحث على موقع الجامعة الاسلامية- غزة كلية التربية، قسم تعليم الرياضيات، 2016، على موقع: https://sites.google.com/site/educationinfinland1/homeيوم الاطلاع : 2022/03/25.

ثالثا: محددات الدولة الفنلندية

- اللغة: اللغتان الفنلندية والسويدية هما اللغتان الوطنيتان في فنلندا، حيث تتمتع كلاهما في معظم بالمساواة على رغم من هيمنة اللغة الفنلندية في معظم أنحاء البلاد[1].
- الدين: ينتمي معظم الفنلندين (83% منهم) بشكل رسمي إلى كنيسة اللوثرية، كما ينتمي 1.1% إلى كنيسة الفنلندية الأرثوذكسية ، غير أنهم جميعا يتبنون آراء وأفكارا علمانية وبالرغم من ذلك تحظى الكنيسة وخدماتها بتقدير بالغ، كما يحترم الجميع الآراء الدينية الشخصية ويصعب أن تلاحظ الاختلافات بين المؤمنين وغيرهم في الحياة اليومية، بخلاف أن المؤمنين يحيون حياة أكثر استقامة من غيرهم.

[1] - البروفيسور أولي ألهو، دليل العادات والأخلاقيات الفنلندية، مارس 2010 عن موقع، https://finland.fi تاريخ التصفح 2022/03/26.

- النظام السياسي: لدى فنلندا نظام شبه رئاسي مع برلمان، والرئيس مسؤول عن السياحة الخارجية، ومعظم الصلاحيات التنفيذية تقع تحت يدي مجلس الوزراء الذي يعين من البرلمان، والدستور الفنلندي يختلف عن غيره وذلك بأنه لا يوجد محكمة دستورية له ولا يصح للمحكمة القضائية العليا بحكم القانون غير دستوري البرلمان هو المخول بذلك، والفنلنديون هم من ينتخبون أعضاء البرلمان (200) كل أربعة أعوام باستخدام نظام القوائم[1].

المطلب الثاني: تاريخ فنلندا

عانت فنلندا منذ القدم من الحروب ورغبة الدول من حصول على أراضيها، وإخفاء هويتها وكل حسب هدفها، لكنها كانت صامدة في وجه الحرب وساهم التعليم في حصول على استقلالها عن طريق كفاءات والمتعلمين من أبنائها.

أولا : فنلندا ما قبل التاريخ

- فترة ما قبل التاريخ: أوضحت الاكتشافات أن الأراضي قد أهلت بالبشر منذ عام 8000 ق.م وانتشرت بالمنطقة ثقافة "سوموسيارفي" وهو شعب من الصيادين القاطنين، ومن المرجع أن أصل اللغة الفنلندية يعود إلى هذه الفترة.وكلا اللغتين الفنلندية والسامية من اللغات الفينية المتفرعة عن لغات أورالية.

بعد سنة 2500 ق.م استقرت شعوب من المزارعين ومربي الماشية أصلهم من الأراضي جنوب خليج فنلندا. تأثرت اللغة الفنلندية باللغات البلطيقية(الهند وأوروبية) في حين ابتعدت اللغة السامية تدريجيا عن الفنلندية.

بعدها بدأ العصر البرونزي حوالي 1500 ق.م وانتشر من الغرب نحو الشرق، وبعد سنة 300 قبل الميلاد بدأ العصر الحديدي. يرجع تاريخ التحف المكتشفة سواء المستوردة منها والمحلية إلى هذه الفترة، وبعد 100 ق.م بدأت الأعمال التجارية مع أوروبا الوسطى، ولهذه الفترة يعود تاريخ العديد من القطع الأثرية الرومانية[2].

وأول من أشار إلى وجود الشعب الفنلندي هو المؤرخ الروماني"تاسيتوس" المدعو"جرمانيا"؛ لكنه كان يقصد الشعب (اللاّب) سكان فنلندا الأقدمين، وخلال القرن الأول بعد الميلاد بدأت هجرة مجموعات صغيرة من

[1] - منى غسان عطا جعرور، ، مرجع سبق ذكره، تاريخ التصفح : 2022/03/25.
[2] - ويكيبيديا، تاريخ فنلندا، http://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ التصفح: 2022/04/01.

الفنلنديين شمالا إلى فنلندا من دول البحر البلطيق، وفي سنة 1000 بعد الميلاد كانت قد تأسست مستعمرات دائمة وثقافة شعبية انعكست في اللحمة الوطنية الفنلندية (كالقالا).[1]

ثانيا: اتصال فنلندا بالسويد

- العصور الوسطى[2]: كان الاتصال بين السويد وما يعرف اليوم بفنلندا وثيقا حتى في عصور ما قبل المسيحية، ووفقا للاكتشافات الأثرية والعدد القليل جدا من الوثائق المكتوبة نالت المسيحية موطئ قدم لها في فنلندا خلال القرن الحادي عشر، وكانت الكنيسة في فنلندا ما تزال في مراحلها المبكرة في القرن الثاني عشر، ووصفت أساطير قروسطية متأخرة قيام "إريك التاسع" ملك السويد الملقب بالقديس صحبة الأسقف"هنريك"بحملة صليبية لغزو وتنصير فنلندا في منتصف الخمسينات من القرن الثاني عشر، وفي أوائل القرن الثالث عشر أصبح الأسقف(الأب) توماس أول أسقف فنلندا، أسس الوصي السويدي "بير غر يارل "الحكم السويدي في فنلندا عبر حملة الصليبية الثانية على فنلندا عام 1249، وصل الرهبان الدومينيكان إلى فنلندا خلال نفس العام وقد مارسوا نفوذا كبيرا، واندمجت فنلندا ضمن الحضارة الأوروبية القروسطية، وانتقلت أعداد كبيرة من المستوطنين السويديين إلى سواحل فنلندا الجنوبية والشمالية الغربية والى جزر أولاند والأرخبيل، في هذه المناطق يتحدث سكانها اللغة السويدية على نطاق واسق حتى يومنا هذا، وأصبحت لغة هذه تنتشر في فنلندا في مناطق أخرى، وفي سنة 1362 استدعي ممثلون عن فنلندا للمشاركة في انتخاب ملك السويد وفي الغالب تعتبر تلك السنة بداية اندماج فنلندا بمملكة السويد ، وطبقة النبلاء تألفت من النخبة و الفلاحين القادرين على تسليح رجل وحصان، وارتكزت هذه الفئة في الجزء الجنوبي من فنلندا، ووقعت السويد ونوفغورود على معاهدة نوتيبورغ(معاهدة السلام تنظم الحدود بين البلدين) سنة 1323، إلا أن الأمر لم يدم بسبب حملة قام بها الملك السويدي فعاد النزاع عام 1348 بين البلدين حول الخط الساحلي الشمالي لخليج بوتنيا ومناطق سافو البرية في شرق فنلندا ، وكانت الاشتباكات تندلع من حين إلى أخر ، وخلال ثمانينات من القرن الرابع عشر اندلعت حرب أهلية جلبت الاضطراب إلى فنلندا، وكانت ملكة الدانمرك "مار غريتي "هي منتصر في هذا الصراع فقد وضعت السويد والدنمارك والنرويج تحت حكمها(اتحاد كالمار) عام 1389.دامت 130 سنة خلالها حاولت السويد الخروج من الاتحاد وتأثرت فنلندا بهذه الصراعات وخلال القرن الخامس

[1] - فاروق أبو شقرا، **حقائق عن فنلندا**، الاسكندرية، 2001، ص13.
[2] - ويكيبيديا، مرجع سبق ذكره، تاريخ التصفح: 2022/04/01.

عشر شهد ازدهارا نسبيا تميز بالنمو السكاني والتنمية اقتصادية إلى غاية نهاية القرن بات الوضع أكثر توترا على حدود الشرقية وسرعان ما ندلعت الحرب بين روسيا والسويد في الفترة 1495و1497.

- القرن السادس عشر: انهار اتحاد كالمار في عام 1521، وأصبح "غوستاف الأول ملكا على السويد وحارب السويد للسيطرة على استونيا ولاتفيا ضد الدنمارك وبولندا وروسيا وخلال الحرب عانت عامة الشعب في فنلندا من التجنيد والضرائب العالية وعسف العساكر، فقاد ذلك إلى حرب الهراوة للفترة 1596 إلى 1597، وهي تمرد يائس للفلاحين تم قمعه بوحشية ودموية نقلت معاهدة سلام(معاهدة تويسينا) مع روسيا في سنة 1595؛ حددت حدود فنلندا أكثر نحو الشرق والشمال وهي مقاربة جدا للحدود الحديثة.

وتنامت فئة كبيرة مستوطنة بالسكان الزراعيين شجع التاج مزارعين من مقاطعة سافو على استيطان المناطق البرية الشاسعة في أوساط فنلندا، فاضطر السكان الساميون الأصليون إلى الرحيل في كثير من الأحيان. وكانت بعض هذه المناطق البرية التي استوطنت مناطق صيد بري ومائي تقليدية لصادين كاريليين، فأدى ذلك خلال ثمانينات القرن السادس عشر إلى حرب عصابات دموية بين مستوطنين الفنلنديين والكاريليين في بعض المناطق خصوصا بوهيناما.

- القرن السابع عشر[1]: سارت جحافل سويدية وفنلندية باتجاه وسط أوروبا اثر قرار السويد المشاركة في الصراع القوى الكاثوليكية والبروتستانتية في ألمانيا(حرب ثلاثين عاما)، عرف خلالها سلاح الفرسان الفنلندي الخفيف باسم الهاكابليتات وكانت إمبراطورية السويدية خلال سنة 1648 أقوى دول أوروبا، وتحققت خلال سنين الحرب إصلاحات هامة في فنلندا أهمها:

- من 1637-1640 و1648-1654 شغل"الكونت بر براهي" منصب الحاكم العام في فنلندا، وأجرى خلالها عدة إصلاحات مهمة وأسس العديد من البلديات واعتبرت فترة عمله في الإدارة عموما مفيدة جدا لتطور فنلندا.
- 1640 تأسست **أكاديمية توركو** أولى جامعات فنلندا بناءا على اقتراح من" الكونت بر براهي" لدى ملكة السويد" كرستينا".
- 1642 نشر الكتاب المقدس كاملا باللغة الفنلندية.

[1] - ويكيبيديا ، المرجع السابق، تاريخ التصفح: 2022/04/01.

إلا أن الضرائب الباهظة والحروب المستمرة والمناخ البارد جعلت العهد السويدي عهدا مظلما بالنسبة للفلاحين الفنلنديين.

أنتجت في فنلندا الشرقية والوسطى كميات كبيرة من القطران للتصدير لدول أروبا التي كانت تحتاج هذه المادة لصيانة أساطيلها، وانتشرت الآمال الناس كثيرا لوضع خططا للمستقبل ولم تتحقق.

واتبعت العقيدة اللوثرية أسلوبا صارما للغاية فكان مطلوبا من كل فرد الرضا بالإيمان اللوثري دينا وكان الحضور للكنيسة إجباري، والدفع اللوثري بالدراسة الشخصية للكتاب المقدس نحو المحاولات الأولى للتعليم واسعة النطاق، حيث أمرت الكنيسة كل شخص بالإلمام بدرجة كافية بالقراءة والكتابة للقراءة النصوص الأساسية للعقيدة اللوثرية وحفظها عن ظهر قلب، فباتت القراءة معروفة في أوساط السكان.

بعدها انتشرت مجاعة لأسباب مناخية بين عامي 1697و1699 أسفرت عن موت ما يقارب 30% من سكان فنلندا، فاندلعت اثر ذلك حرب أخرى حددت مصير فنلندا(حرب الشمال العظيمة من 1700-1721).

ثالثا: فنلندا هدف روسيا

- القرن الثامن عشر (عصر التنوير)[1]: احتل الروس فنلندا سنة 1714، فظموا الجزء الجنوبي الشرقي منها إليهم وأعادوا الباقي إلى السويد بموجب معاهدة نيستاد التي أنهت الحرب سنة 1721، وفقدت السويد قوتها وأصبحت روسيا القوة الرائدة في الشمال. في هذا الوقت لم تكن فنلندا في هذا الوقت أرضا كثيفة السكان، فقد كانت أعدادهم بحلول منتصف القرن الثامن عشر تقل عن 470000 وفقا للإحصاءات الرسمية(سجلات الكنيسة اللوثرية)، إلا أن عدد السكان تنامى بسرعة فوصل إلى الضعف قبل نهاية القرن وكان 90% من السكان فلاحون ومعظمهم أصحاب حيازات صغيرة أحرار وخاضعين للضرائب، وكان مجتمع فنلندا ينقسم إلى أربع طبقات: فلاحون؛ رجال الدين؛ النبلاء؛ المواطنون والبقية أقلية معظمها سكنة الأكواخ دون تصنيف ولم يكن لها تمثيل سياسي.حيث بدت خلال الفترة الحياة أكثر سلما، إلى حين أعادت روسيا احتلال فنلندا خلال الفترة(1741-1742) جراء غضب روسيا من محاولة حزب القبعات للسويد

[1] - مركز تعليم الكبار لهلسنكي، **كتاب توجيهي حول مجتمع فنلندا**، Pakosounen aisapu ، Euroopa unionin Tuelle، 2018،ص 11.

استعادت المقاطعات المفقودة، وفي عام 1788 أعلنت السويد حربا جديدة ضد روسيا استمرت لعامين وعلى الرغم من انتصار كانت الحرب غير مثمرة ولم تجلب سوى الاضطراب للاقتصاد الفنلندي، فقاموا بعض الضباط الفنلنديين بالتخطيط لإقامة دولة فنلندية مستقلة بدعم روسي بعد الصدمة الأولى وتراجع شعبية الملك السويد "غوستاف الثالث".

شهدت العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر حقبة التنمية في فنلندا بحيث تغيرت الأمور حتى في الحياة اليومية، كالبدء في زراعة البطاطا بعد الخمسينات وشهدت اختراعات العلمية والتقنية جديدة وصنع أول منطاد هواء ساخن في فنلندا وفي مملكة السويدية بأسرها في مدينة أولو سنة 1784، بعد سنة واحدة من اختراعه في فرنسا. بعدها ازداد حجم التجارة وتنامي ثراء الفلاحين ووعيهم الذاتي وزاد الجدال الموسع لعصر التنوير حول قضايا السياسية والدين والأخلاق جعل الوقت مناسب لتسليط الضوء على إشكالية تحدث الأغلبية الساحقة من الفنلنديين باللغة الفنلندية فقط في وقت كانت فيه سلسلة الصحف والآداب الجميلة والمنشورات السياسية تقريبا محصورة باللغة السويدية.

كان الاحتلال الروسي للمرتين قاسيين ولم ينسيا بسهولة، فغرس بذرة الشعور بالانفصالية والغيرة وشكل ذلك في دائرة ضيقة من العلماء والمفكرين بالجامعة توركو مشاعر الهوية الفنلندية المنفصلة التي تمثل الجزء الشرقي من المملكة.

- الدوقية الكبرى الروسية (دوقية فنلندا الكبرى)[1]: خلال الحرب الفنلندية بين السويد وروسيا، احتلت جيوش القيصر الكسندر الأول فنلندا من جديد ومنذ سبتمبر 1809 ظلت فنلندا دوقية كبرى ذاتية الحكم ضمن الإمبراطورية الروسية حتى نهاية عام 1917 مع عودة الأجزاء من كاريليا المسماة "فنلندا القديمة" إلى فنلندا في عام 1812، في ذات العام أصبحت هلسنكي هي العاصمة بدلا من توركو.
- القومية: كانت السويدية اللغة المهيمنة في الإدارة والتعليم ولاسيما بعد إدماج فنلندا في الإدارة المركزية السويدية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، واستعادت الفنلندية هيمنها خلال انبعاث القومية الفنلندية بالقرن التاسع عشر، وعمل الروس المراقبين لفصل الفنلنديين عن السويد ولضمان ولاءهم.

كانت صحوة الهوية الوطنية والقومية الفنلندية في منتصف القرن التاسع عشر نتيجة لتعمد اختيار أعضاء الطبقات العليا المتحدثة بالسويدية تعزيز اللغة والثقافة الفنلندية بوصفها لبناء الأمة، أي لإقامة شعور الوحدة بين جميع الناس في فنلندا، بما في ذلك بين النخبة الحاكمة والفلاحين المحكومين، وفي سنة 1863 اكتسبت

[1]- فاروق أبو شقرا ، مرجع سبق ذكره، ص 15.

اللغة الفنلندية وضعا في المجال الإداري وفي سنة 1892 أصبحت الفنلندية اللغة الرسمية متساوية مع اللغة السويدية، وتعرف الفترة 1870-1970 بالفترة الذهبية في الأدب والفنون التقليدية.

- الترويس والتغيير الديمقراطي: ترويس فنلندا في الفترتين احتلال روسيا وكانت معروفة بسنوات القمع لدى الفنلنديين، وهي سياسة اتبعتها الإمبراطورية الروسية للقضاء على الحكم الذاتي بفنلندا وهذا جزء من سياسة الترويس، وفي عام 1906 كنتيجة للثورة الروسية قبل عام وما صاحبها من اضطراب فنلندي ، تم استبدال مجلس الغرف الأربع القديم ببرلمان فنلندا بوحيد الغرفة، ومنحت المرأة الفنلندية حق التصويت في الاقتراع والانتخاب لتكون فنلندا أول بلد أوروبي والثاني في العالم بعد نيوزيلندا يعطي للمرأة حق التصويت ، لكن على الصعيد المحلي كانت الأمور مختلفة فعدد الأصوات كان مرتبطا بمبلغ الضريبة المدفوعة وهذا أعطى للأغنياء عدد الأكبر للأصوات، ثم تغير نظام التصويت البلدي إلى اقتراع عام 1917.

رابعا: جمهورية فنلندا المستقلة

- الاستقلال والحرب الأهلية: في أعقاب ثورة فبراير في روسيا، شُكلَ مجلس شيوخ جديد في فنلندا وكان للديمقراطيين الاشتراكيين أغلبية صغيرة، وأبدى مجلس الشيوخ الجديد استعدادا للتعاون مع الحكومة الروسية المؤقتة، واعتبرت فنلندا الاتحاد الشخصي مع روسيا منتهيا بعد خلع القيصر، وكان الأمر اضطراري للاعتراف بالحكومة المؤقتة كخليفة للقيصر بقبولهم لسلطتها بتعيين الحاكم العام ومجلس الشيوخ الجديدين، فاقترحت الحكومة روسيا المؤقتة تسوية هذه المسألة مع الجمعية التأسيسية الروسية. بدا للديمقراطيين الاشتراكيين الفنلنديين كما لو أن البرجوازية الروسية تقف عقبة في طريق استقلال فنلندا. استمر الديمقراطيون الاشتراكيون في قانون السلطة وعارضوا صدور مرسوم حل البرلمان بينما صوت غير الديمقراطيين لمجلس الشيوخ.عند اجتماع البرلمان مرة أخرى بعد العطلة الصيفية في أغسطس سنة 1917 استولت القوات الروسية على البرلمان وتم حله وذلك نظرا لحضور سوى الجماعات الداعمة لقانون السلطة. أجريت انتخابات جديدة أسفرت عن غالبية صغيرة غير اشتراكية وعن مجلس الشيوخ غير اشتراكي بحت. أثار إحباط قانون السلطة وتعاون القوات الفنلندية غير اشتراكية مع القمع الروسي مرارة كبيرة في صفوف الاشتراكيين أدى هذا إلى عشرات الاعتداءات الإرهابية لدوافع سياسية بما في ذلك القتل. قلبت ثورة أكتوبر الحياة السياسية الفنلندية رأسا على عقب، حيث طالبت الأغلبية الجديدة غير الاشتراكية في البرلمان الاستقلال التام[1]، بينما أخذ الاشتراكيون ينظرون

[1] - Independence and the interwar, History of Finlan, First part **article,** http://motherearthtravel.com , surfing internet : 01/04/2022.

تدريجيا إلى روسيا السوفياتية بوصفها مثالا يحتذى، قلقا إزاء التطورات بين روسيا وفنلندا اقترح مجلس الشيوخ غير الاشتراكي بأن يعلن البرلمان استقلال فنلندا وهو ما اتفق عليه في البرلمان في السادس من سبتمبر عام 1917، وفي 15 نوفمبر من نفس السنة أعلن البلاشفة الحق العام في تقرير المصير والحق الانفصال الكامل لشعوب روسيا. اصدر فيه البرلمان الفنلندي إعلانا تولى بموجبه وبشكل مؤقت جميع صلاحيات التسيير في فنلندا.وفي 18 ديسمبر أصدرت الحكومة السوفياتية مرسوما بالاعتراف باستقلال فنلندا، وفي 22 ديسمبر صادقت عليه اللجنة التقنية المركزية لعموم روسيا أعلى هيئة تنفيذية سوفياتية. تبعتها ألمانيا والدول الاسكندنافية دون تأخير.

من جانفي إلى ماي من سنة 1918 شهدت فنلندا حربا أهلية قصيرة إنما مريرة لونت سياسة الداخلية وعلاقات فنلندا الخارجية لسنوات عديدة فكانت الحرب بين الحرس الأبيض لمكافحة الاشتراكيين[1]، ومن جهة أخرى الحرس الأحمر المتكون من العمال والمزارعين .خلال الحرب الأهلية تم توقيع معاهدة بريست–ليتوفسك بين دول المحور المركزي وروسيا البلشفية، بالرغم من إعلان الاستقلال سمى فنلندا جمهورية بعد الحرب الأهلية صوت أقلية من البرلمان لصالح تأسيس مملكة فنلندا ، لكن بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية أولى تخلوا عن الفكرة فأصبحت فنلندا جمهورية بدلا مملكة، وانتخب "كارلو يوهو ستولبيرغ " أول رئيس لها في عام 1919. http://www.eu-arabic.org/finland_history.html

- فنلندا في الحرب العالمية الثانية[2]: خاضت فنلندا حربين ضد الاتحاد السوفياتي خلالها، حرب الشتاء من 1939-1940 أسفرت عن خسارة كاريليا الفنلندية، وحرب الاستمرار من 1941- 1944 أدت في نهاية إلى خسارة ميناء فنلندا الوحيد غير المتجمد شتاءا ثم تلت حرب الاستمرار بعد الهدنة حرب لابي من 1944-1945 حاربت فيها فنلندا الألمان لإخراجهم من شمال البلاد بالعودة إلى النرويج.

في 1939 وقعت ألمانيا النازية والاتحاد السوفياتي اتفاق لوضع فنلندا ودول البلطيق ضمن مجال النفوذ، وجه الاتحاد السوفياتي إلى دول البلطيق إنذارات يطالبهم بقواعد عسكرية على أراضيهم، فقبلت البلطيق ففقدت استقلالها صيف 1940، وفي أكتوبر 1939 أرسل اتحاد السوفياتي ذات المطلب إلى فنلندا فرضت فنلندا إعطاء أي منطقة للاستخدام الجيش الأحمر، فرد الاتحاد السوفياتي ببدء الغزو عسكري ضدها في نوفمبر

[1] – الاتحاد الأوروبي بالعربية، محطات في تاريخ الفنلندي ، عن موقع: EU in Arabic :: Helsinki History :: ، تاريخ التصفح: 2022/04/14.

[2] - ابتسام أتووم، دور فنلندا في الحرب العالمية الثانية،عن موقع: https://e3arabi.com، التصفح:2022/04/02

1939، ظنا منهم أن الاستيلاء على فنلندا سيتم في غضون أسبوعين ، لكن على الرغم من التفوق الكبير للجيش الأحمر من كل جوانب والأسلحة دافع الفنلنديون عن بلادهم بشراسة على نحو ثلاثة أشهر ونصف وانتهت حرب الشتاء في 13 مارس 1940 بمعاهدة موسكو للسلام، خسرت فنلندا البرزخ الكاريلي لصالح الاتحاد السوفياتي، وأفقدت الاتحاد السوفياتي الكثير من هيبته. تلقت فنلندا خلال الحرب الكثير من الدعم المعنوي والمادي من عديد الدول. في خريف 1940 عرضت ألمانيا النازية صفقات أسلحة على فنلندا مقابل سماح الحكومة الفنلندية للقوات الألمانية بالمرور عبر فنلندا لاحتلال النرويج، فقبلت بسبب الحاجة إلى الدعم و الإنعاش للجيش الفنلندي بعد الحالة السيئة بعد حرب الشتاء.فتمت صفقات الأسلحة في نوفمبر 1940. في حرب الاستمرار غزت فنلندا الاتحاد السوفياتي ليس فقط من أجل استعادة الأراضي المفقودة بل أيضا استجابة لمشاعر الوحدوية بفنلندا الكبرى بضم كاريليا الشرقية التي تربط سكانها ثقافيا بالشعب الفنلندي، جراء هذا الغزو أعلنت المملكة المتحدة الحرب على فنلندا في 06 ديسمبر 1941، تمكنت فنلندا من الحفاظ على استقلالها وسيادتها على عكس معظم البلدان الأخرى ضمن نفوذ الاتحاد السوفيتي، لكنها عوقبت بأشد مما عقبت به غيرها من حلفاء الألمان، فقد أجبرت على دفع تعويضات كبيرة بعد أن خسرت ثمن أراضيها بما فيها إحدى معاقلها الصناعية، وأكبر المدن فيبوري بعد الحرب، أثناء الحربين أجلي حوالي 80 ألف طفل فنلندي إلى الخارج منهم 5% إلى نرويج، 10% إلى الدنمارك و الباقي إلى السويد وأعيدوا معظمهم في عام 1948 وبقي منهم بين 15-20% في الخارج.

لم تدخل فنلندا ضمن مشروع مارشال ومع ذلك أرسلت الولايات المتحدة سرا المساعدات التنموية للحزب الديمقراطي الاشتراكي فتأسست تجارة مع قوى الغربية مثل المملكة المتحدة، أجبرت التعويضات المستحقة للاتحاد السوفياتي فنلندا إلى تحويل اقتصادها من زراعي في المقام الأول إلى صناعي. بعد دفع التعويضات واصلت فنلندا التجارة مع الاتحاد السوفياتي في إطار الاتفاقيات التجارية الثنائية. أبرمت فنلندا مع الاتحاد السوفياتي في 19 يوليو 1944 عقد سلام منفصل، وكانت الدولة الوحيدة المتاخمة للاتحاد السوفياتي في أوروبا والتي حافظت على استقلالها بعد الحرب.

- الحرب الباردة : في عام 1950 كانت نصف العمالة الفنلندية تشتغل في القطاع الزراعي، والثلث يعيش في المدن الحضرية، وسرعان ما جذبت الوظائف الجديدة في مجالات التصنيع والخدمات والتجارة الناس نحو المدن

، لكن لم يولد الاقتصاد فرصا للعمل بالسرعة الكافية، فهاجر مئات الآلاف إلى السويد الأكثر تصنيعا وبلغت الهجرة ذروتها عامي 1969 و1970[1].

احتفظت فنلندا بدستور ديمقراطي واقتصاد حر خلال حقبة الحرب الباردة، فرضت المعاهدات الموقعة مع الاتحاد السوفياتي في عامي 1947 و1948 التزامات وقيود على فنلندا إلى جانب تنازلات عن أراضي، وألغت فنلندا كلا معاهدتين بتفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991 في حين تركت الحدود دون تغير، طورت فنلندا تعاونا مع البلدان الشمال الأخرى وأعلنت حيادها بشأن الدول العظمى.

في عام 1952 سمح لمواطني فنلندا عبور الحدود بدون جوازات سفر والعمل وطلب استحقاقات الضمان الاجتماعي في بلدان أخرى، استغل العديد من الفنلنديين هذه الفرصة لتأمين أجور أفضل في السويد وهيمنوا على موجة أولى من العمال المهاجرين إلى السويد في الفترة ما بعد الحرب، وعلى الرغم إن الأجور ومستوى المعيشة في فنلندا لم تنافس تلك التي في السويد الغنية حتى سنوات الثمانينات، نهض الاقتصاد الفنلندي من رماد الحرب العالمية الثانية على نحو بارز، فنتج عنه إضافة دولة رفاه اجتماعي أخرى على الطراز الشمالي.

رغم سماح الاتحاد بجواز السفر لمواطني فنلندا لم تتمكن للانضمام لمجلس الشمال حتى عام 1955 للمخاوف الاتحاد السوفياتي من اقتراب فنلندا من الغرب وخلال سنة 1955 قرر الاتحاد السوفياتي إعادة شبه جزيرة بوركالا إلى فنلندا والتي ضمت للاتحاد السوفياتي عام 1948 لمدة 50عاما كقاعدة عسكرية الأمر هذا كان يهدد سيادة فنلندا وحيادها إلى حد ما، وانضمت فنلندا في نفس العام للأمم المتحدة وكان أول سفير فنلندي إلى الأمم المتحدة خلال سنة 1956، وفي عام 1995 أصبحت فنلندا عضوا في الاتحاد الأوروبي[2].

المطلب الثالث: الحياة في فنلندا.

- فنلندا أسعد دولة في العالم: تعتبر فنلندا الوجهة الأمثل للترويح عن النفس، اذ كشف تقرير السعادة العالمية السنوي السابع أن سكان فنلندا هم أكثر سعادة في العالم والمهاجرين الذين يعتبرون فنلندا كموطنهم أيضا هم أسعد المهاجرين في العالم. فما يجعل فنلندا مكانا رائعا للعيش و العمل؟

[1] - Peter Botticelli , finland's relations with the soviet Union 1940-1986, http://www.loyno.edu surfing internet : 01/04/2022.

[2] - Kotouttaminen.fi Integration.fi ،Ministry of Economic Affairs and Employment of finlanda ، www.infofinlanda ،55

على الرغم من فصل الشتاء الطويل على دولة، فقد حصلت فنلندا مع دول شمال الأوروبي على درجات عالية حسب الفئات المتعلقة بالدخل والصحة ومتوسط العمر المتوقع و المساواة بين الجنسين و الدعم الاجتماعي وحرية اتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة و الثقة و الكرم.

وتتصدر فنلندا عدة مراتب متقدمة، كالدولة الأكثر استقرارا والأقل فسادا والأكثر أمانا وتقدما اجتماعيا، وهي من بين البلدان أكثر شفافية في العالم[1].

إذ يطلق على فنلندا البلد البلد الأوروبي الأكثر أمانة وصدق في العالم، حيث أجريت مجلة "ريدرز دايجست" تجربة المحفظة المفقودة وكانت العاصمة هلسنكي هي المدينة الأكثر أمانة حيث عند ضياع الشيء تجده في نفس المكان الذي ضاع فيه[2].

حيث احتلت فنلندا المرتبة الأولى كأكثر دولة سعادة في العالم لعام 2022، وفقا لتقرير السعادة العالمي التي تنشره شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، وهي السنة الخامسة على التوالي التي تتصدرها ، والتقرير عبارة عن مسح عالمي للسعادة والبؤس والآثار المترتبة على السياسات التي أظهرتها دراسة حالة. يستخدم التقرير بيانات من الاستطلاع غالوب العالمي، التقارير متاحة للجمهور على موقع تقرير السعادة العالمي، والتقارير تتضمن كبار الخبراء في العديد من المجالات كالاقتصاد وعلم النفس، وتحليل الاستقصائي، الإحصاءات الوطنية بالإضافة وصف كيف يتم قياس الرفاه، الأمراض العقلية، والفوائد الموضوعية للسعادة وأهمية الأخلاق.....الخ، يتم التقرير وفقا للعديد من المعايير منها نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط العمر والحرية والسخاء الدولة على مواطنيها، كما يتضمن الدعم الاجتماعي وغياب الفساد في الحكومات أو الأعمال وجاء الترتيب على النحو التالي: فنلندا، هولندا، كندا، نيوزيلندا، أستراليا، السويد.....الخ[3]

- الطبيعة والتنمية المستدامة: تتميز فنلندا بالهواء النقي والمياه العذبة ومصادر الطاقة الذكية علاوة على الغابات الخضراء والتكنولوجيا النظيفة، إذ تعتبر الطبيعة الاسكندنافية التي تحتضن 180 ألف بحيرة مصدر إلهام أساسي لإيجاد الحلول المبتكرة و المستدامة، بحيث تضم فنلندا أكبر مساحات مغطاة بالغابات في أوروبا إذ تغطي أشجار 70% من إجمالي مساحتها، ولطالما شكلت هذه الميزة الركيزة

[1] - هذه فنلندا عن موقع: www.finland-dubaieexpo2020.com، تاريخ التصفح: 2022/04/14

[2] - الصحفية سريشتي شودري، BBc News، bbc.com، تاريخ التصفح 2022/04/14.

[3] - فادي عماد، مقال بعنوان الأكثر سعادة للمرة الخامسة.. عوامل ساعدت فنلندا للاحتفاظ باللقب تعرف عليها،جريدة البلد، 18مارس 2022، ebalad.news ، تاريخ التصفح: 2022/04/16.

الأساسية للحياة الفنلندية، فالازدهار الدولة كان يستند على الخبرة في استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بشكل مستدام، حيث تعتبر دولة رائدة عالميا في مجال الإدارة المستدامة للغابات، وتحرص نشاطات التجارية على أخذ التنوع البيولوجي للغابات ومصارف الكربون الحيوية بعين الاعتبار.

وتندرج حوالي 12% من الغابات الفنلندية ضمن أراضي مخصصة للمحميات الطبيعية، اليوم فنلندا أكثر الدول خضرة في العالم، وفقا لمؤشر الأداء البيئي(EPI 2016)، وتحتل مكانة رائدة في مجال تكنولوجيا الطاقة متجددة، بحيث يتم إنتاج ما يقارب 40% من الطاقة باستخدام طرق مستدامة، تزود جميع الأفراد بفضل خبرتها في شبكات توزيع الكهرباء الذكية، ويكمن السر وراء تقنية الطاقة الحيوية المبتكرة بالاستناد إلى الطبيعة، ولعبت الخبرة و المعارف الرائدة في توظيف الموارد الطبيعية مثل الخشب دورا هاما لإنتاج المزيد من الطاقة مستدامة، وتواصل فنلندا توظيف خبرتها المتطورة في سلاسل إدارة النفايات وإعادة تدوير وإنتاج الطاقة والوقود من النفايات بصورة عملية ويسهم هذا النهج المتبع في الإنتاج الذكي واستخدام الطاقة في توفير المال وحماية البيئة، بالإضافة إلى ذلك يحتل قطاع المياه مرتبة متقدمة وهي تضم 647نهرا و 187.888 بحيرة يمكن السباحة وممارسة الصيد فيها، كما يمكن شرب الماء مباشرة من الصنوبر في أي مكان، وتتمتع جميع أرجاء فنلندا بإمكانية الوصول إلى مصادر المياه والصرف الصحي المحسنة ويستفيد سكانها من المياه لمدة 24 ساعة في اليوم لكامل أيام الأسبوع وبموثوقية وفعالية من حيث التكلفة، مع ترسيخ الثقافة الاستهلاكية من خلال مبادرات المتنوعة ووجود تشريعات ملائمة وإدارة فعالة للقطاع[1].

وتتصدر فنلندا باستمرار المقارنات الدولية في الأداء الوطني وتتصدر قائمة أفضل بلد في العالم في استطلاع مجلة نيوزويك لعام 2010من حيث الصحة والدينامكية الاقتصادية والتعليم والبيئة السياسة ونوعية الحياة، وتعتبر ثاني أكثر بلدان استقرارا في العالم وتعتبر حاليا ثالث بلد من حيث نسبة الخرجين إلى السكان في سن التخرج العادي.

أصبحت فنلندا رغم أنها حديثة العهد نسبيا في التصنيع البلاد دولة رفاه اجتماعي واسع ومتوازن بين الشرق والغرب من حيث الاقتصاد والسياسة العالمية[2]،وشعبها يشعر بالرضا وأكثر قومية وانتماء لبلده.

[1] - هذه فنلندا،www.finland-dubaieexpo2020.com، مرجع سبق ذكره ، تاريخ التصفح: 2022/04/14 .
[2] - فادي عماد ، ،مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: التعليم والاقتصاد الفنلندي

كان اقتصاد فنلندا يعتمد على زراعة سابقا ليتحول إلى بلد صناعي يعتمد على التكنولوجيا والمعلومات وهذا كله بفضل التعليم.

المطلب الأول: التعليم في جمهورية فنلندا.

تأكد المقارنات الدولية أن فنلندا تمتلك أفضل نظام تعليمي في العالم حاليا، هذا بناءا على نتائج البرنامج الدولي التقيمي، فالتعليم في فنلندا قيمة في حد ذاتها، والرؤيا الرئيسية والأساسية له لدى الفنلنديين ليست حديثة بل هي راسخة منذ 1960 دون تغيير فهو بالنسبة لهم خدمة عامة أساسية للجميع واعتقادهم الثابت بأن الأمة ذات تعليم عالي واسع النطاق هي التي ستكون ناجحة في الأسواق العالمية ، حيث ركزت القيادة التربوية المستدامة في تطوير التعليم في أماكن التي يرونها بحاجة للعمل عليها.

أولا:نشأة المنظومة التعليمية وتطورها

1. النشأة[1]: يحدث التغير المجتمعي دائما لسبب معين، وغالبا ما تكون في خلفيتها حاجة لذلك أو قضية معينة، ولقد أثرت العديد من الاحتياجات والقضايا المجتمعية في نشأة وتطور المنظومة التعليمية الفنلندية. ولقد تم تأسيس أولى المدارس في فنلندا قبل أكثر من 700 سنة عن طريق الكنيسة الكاثوليكية، وكان كل الفنلنديين يسكنون تقريبا في الريف حينئذ ، وكان الطريق المدرسة طويلا، وكانت إمكانية الوصول إلى المدرسة متوفرة لدى أبناء الطبقة العليا. وتم تعليمهم بشكل رئيسي ليصبحوا قساوسة، بعدها بدأ الإصلاح الديني في العديد من الدول الأوروبية في القرن السادس عشر، فانفصلت العديد من المذاهب عن الكنيسة الكاثوليكية مثل الكنيسة اللوثرية، ثم تحولت فنلندا بعد الإصلاح الديني إلى اللوثرية وأصبح التعامل مع التعليم يتغير بالتدريج بسبب الإصلاح، وتركيز الكنيسة اللوثرية على اللغة القومية وعلى مهارات القراءة وكان يعتقد بأنه من الجيد أن يستطيع كل شخص أن يقرأ الإنجيل بنفسه.
2. دور الكنيسة في تنظيم التعليم: بدأت الكنيسة خلال القرن السابع عشر تتحمل مسؤولية بخصوص تنظيم التعليم للشعب. مبدئيا فانه من الواجب على الولدين الاعتناء بتعلم أطفالهم القراءة ومعرفة مبادئ التعليم المسيحية وساهمت الكنيسة بتقديم التعليم بمختلف الإشكال، وتم إنشاء أول جامعة 1940" أكادمية توركو"

[1] - مركز تعليم الكبار لهلسنكي، مرجع سبق ذكره، ص85.

وبدا فيها تعليم القساوسة والموظفين الرسميين هناك بشكل أساسي دام التعليم على يد كنيسة حتى منتصف القرن التاسع عشر، حينها أصبح المجتمع الفنلندي يتغير بسرعة أكبر، وبدأ إنشاء المصانع في التكتل الحضاري، فأصبح ممثلي الدولة و الموظفين التفكير في توفير التعليم لعدد أكبر من الناس، واعتبر التعليم والمعرفة على أنها " النور والعقل"للشعب، كذالك كان يفكرون أنه من الواجب التوسيع من حقوق المواطنين تجاه الدولة، من أجل ذلك يجب توفير تعليم أكثر شمولية للشعب، كذلك من أجل الرفع من أخلاق المواطنين ورفع مستوى ثقتهم بأنفسهم[1].

3. تطور التعليم: لم يعد لدى الوالدان العاملان إمكانية للاعتناء بالأطفال خلال اليوم، وبفضل التصنيع انفصل التعليم عن الكنيسة وبدأت البلديات في تطوير المدارس الشعبية المنفصلة عن الكنيسة بالتدريج إلى جميع البلد، فقد أثر كل من الفكر القومي والتصنيع على توسيع المنظومة التعليمية، وبدأ الفنلنديون الذين يعيشون تحت سلطة روسيا يحلمون بدولة مستقلة، في نهاية القرن التاسع عشر بدأ نشر الفكر القومي داخل المجتمع بمجالات مختلفة والتركيز على خصوصية فنلندا والفنلنديون، وزاد إيمانهم بأنه من الممكن توحيد الشعب من خلال التعليم، وأنه يتوجب على المواطنين المشاركة بشكل نشط في رعاية الأمور المشتركة من خلال هذا أتهجت فنلندا نحو مجتمع أكثر ديمقراطية، وزاد الاهتمام بالتعليم لتنمية روح المسؤولية والتصويت لدى الفنلنديين، وبدأت المدرسة الشعبية تلقى معظم التأييد الفنلنديين حتى نهاية القرن العشرين، وتم سن قانون التعليم الإلزامي فيها عام 1921 واتسعت المدرسة الشعبية لتشمل كل فئات العمرية من العقود، وأصبح التعليم الثانوي واجتياز مرحلة الثانوية العامة طبيعيا في السنوات الخمسينات والستينات وأصبحت فنلندا تسعى لتحقيق المساواة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية من خلال بناء دولة الرفاهية. تم الانتقال من منظومة القديمة التي تشمل مختلف المدارس الشعبية إلى مرحلة تعليم الأساسي مشتركة في جميع أنحاء البلد خلال عام 1970، وارتفع كل من التعليم المهني والتعليم الكبار والتعليم العالي وصار أكثر شمولا منذ عام 1960، ومكن تطوير المنظومة التعليمية من تطوير الاقتصاد وتكوين مجتمع أكثر تكافؤ ومساواة وساهمة في بناء مجتمع الرفاهية، ويتم التركيز في سياسة التعليمية على النجاعة وكذلك أن يلبي التعليم[2].

ثانيا: مراحل التعليم في المنظومة التعليمة الحالية لفنلندا

[1] - مركز تعليم الكبار لهلسنكي ، المرجع السابق، ص 86.
[2] - مركز تعليم الكبار لهلسنكي ، المرجع السابق ، ص87.

تتميز المنظومة التعليمية وفقا للقانون بإلزامية التعليم للأطفال الفنلنديون وهذا من اكتساب المعرفة والمهارات المحددة قانونيا وبخطة التعليم الأساسي، وتبدأ الإلزامية عند سن سبع سنوات وتنتهي عند العمر السابع عشر سنة من العمر، ويكمن دور الأولياء في السهر على أن يُتم الطفل تعليمه الإلزامي، وان لم يلتزم الولي الأمر بذلك فبإمكان القضاء أن يفرض عليه العقوبة، وتتكون المنظومة التعليمية الفنلندية من المراحل التالية(ملحق رقم 01 و02 يوضح مخطط النظام التعليمي الفنلندي مقتبس من وزارة التعليم و الثقافة لفنلندا):

1. مرحلة التعليم ما قبل الإلزامي: تتكون بدورها من مرحلتين هما:

- مرحلة الحضانة: اهتمت فنلندا منذ نهاية الستينات للقرن الماضي بالتوسع في قطاع رعاية الأطفال الصغار، فقد اجتمعت النقابات العمالية وروابط أصحاب الأعمال على أهمية توفير نظام حكومي شامل لرعاية الأطفال وهذا ليساعد الوالدين العاملين بتقديم عمل أفضل، حيث صدر قانون رعاية الأطفال في أفريل سنة 1973 ، تضاعفت مؤسسات الرعاية بمعدل 300%، إذ يتم فيها الرعاية والتربية للأطفال دون سن السابعة هذه المؤسسات تدعمها الدولة ماديا وإداريا وهي جزء من نظام الأسرة ونظام الخدمات الاجتماعية، حاليا لم تعد تابعة للمؤسسات التعليمية كما كان الحال من قبل، مسؤولية الإشراف عليها موزعة بين وزارة التربية والسلطات المحلية والدائرة المركزية للتعليم الفني، وتتميز دور رعاية الأطفال في فنلندا بتوفير مربين على درجة عالية من التأهيل يتولون إعداد الصغار للالتحاق بالمدرسة، وتوفير الرعاية الشاملة اللازمة لنموهم البدني والنفسي، كذا يتم توفير مربيين للأطفال الصغار تحت السن 03 سنوات في البيت لتوفير المزيد من الهدوء والجو المألوف للسكن.

في القوانين الفنلندية كل سبعة أطفال أعمارهم فوق الثالثة يخصص لهم مربي **أو مربية** حاصل على مؤهل جامعي وتحت 03 سنوات مربي لكل أربعة بحد أقصى وليه التأهيل الجامعي، مع مراعاة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بتعيين لهم متخصصين في الرعاية الخاصة، وفي مؤسسات الرعاية يتم توفير عمال النظافة و الطبخ.

كما يتطلب الحصول على منصب قيادي في رياض الأطفال توفر القدرة على التعاون مع مختلف الجهات والمؤسسات المعنية بالرعاية الطفل من الجهة الاجتماعية، الصحة و التعليم والاتحادات وجمعيات ومؤسسات الدينية، يتبع لمفهوم الفنلندي في رعاية الطفل على مبدأ الجمع بين الرعاية والتربية والتعليم وسد حاجة الأهل في رعاية الطفل أثناء عملهم، ويسعى العاملون على دعم الطفل أثناء مرحلة النمو

ومساعدته على تعلم كيفية التعلم، حيث تساعد التربية المبكرة على التخفيف من المواقف الصعبة التي يمكن أن يصادفها الأولياء والحيلولة دون تفاقم أي مشاكل نفسية أو اجتماعية أو تربوية يمكن أن يتعرض لها الطفل مع عمل على تقديم بدائل للوقاية منها.

كما تسعى كل دار الرعاية على الاتفاق مع الوالدين على الأسلوب الأمثل في التربية والتفاهم معهما على القيم والأخلاق اللذان يريدان أن يغرساها في أبنائهم بهذا يكون العمل تكاملي بين الدار الرعاية والأسرة ، وترفع هذه المؤسسات شعارات تدخل ضمن سياسات نجاح التعليم[1].

- السنة التحضيرية: عبارة عن سنة واحدة فقط قبل الابتدائي في مراكز الرعاية النهارية وهي ليست إجبارية بل حسب الرغبة و ينص القانون أن كل طفل لديه الحق في التعليم ما قبل الابتدائي والسلطات ملزم بتوفيره ، حيث تهدف إلى تحسين قدرة الطفل على التعلم من خلال الممارسة العملية والتي تكسبه مهارات جديدة عن طريق اللعب[2]، حيث يستمر الدوام فيها أربع ساعات يوميا، وتعمل السلطات المحلية الإشراف على هذه الصفوف وتوفير إمكانيات الالتحاق بها، لذا تتحمل مصاريف الانتقال من البيت إلى مكان هذه الصفوف إذا زادت المسافة عن 03 كلم، وتحرص على عدم الأطفال بعد الظهر لفترات طويلة وحدهم حيث توصلت الدراسات العلمية أن الطفل تحت 14 سنة إذا ترك وحده أكثر من ساعات أسبوعيا بعيدا عن شخص مألوف له قد يتعرض إلى مخاطر متزايدة مثل شعور بالاكتئاب وقد يكتسب سلوكيات غير ايجابية، وهذا سعيا للحيلولة دون شعورهم بالإهمال والعزلة عن المجتمع.

2. مرحلة التعليم الإلزامي(الأساسي): يلتحق الطفل بالمدرسة في السن السابعة بشكل إلزامي لفترة تدوم تسع سنوات والأطفال ينطلقوا بشكل متساوي مهما كانت خلفيتهم الاجتماعية أو الاقتصادية التي قدموا منها، وأهم ما يكتسبونه من معارف أساسية ومهارات ومواقف سلوكية قائمة على مبدأ التعلم مدى الحياة، هذا لتعزيز فرص النجاح الأكاديمي في مراحل اللاحقة، تتشكل هذه المدارس من أمكان يمتزج فيها اللعب والتعليم مع مقاربات تربوية عوضا عن كونها مؤسسات تعليمية وحسب، وتكون مجهزة تجهيزا جيدا يتراوح عدد التلاميذ بين 20 و30 تلميذ في الفصل وأحجام هذه الفصول مبنية وفق معايير دولية وتكون مجهزة تجهيزا جيدا، وتتكون المدرسة الابتدائية عادة بمراحلها الستة اقل من 300تلميذ، وتعليم من الصف الأول

[1] - رنا بنت عبد اللطيف الشويعر، وسهام بنت سليمان العصيمي، **التعليم في فنلندا**، بحث مقدم لمادة التربية المقارنة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية ماجستير أصول التربية، المملكة العربية السعودية، 2016-2017، ص 11 وص 12.

[2] - رغم الحروب والصراعات كيف تحققت معجزة التعليم في كوكب فنلندا، عن موقع: http://allabout-school.com،تاريخ التصفح: 20مارس 2022.

إلى سادس عن طريق معلم ذا مستوى تأهيلي ماجيستر، ومن السابع إلى التاسع أساتذة متخصصون في كل مادة، كما يتم توفير لهم بالإضافة للكتب، الأقلام والدفاتر ووسائل النقل ووجبة الطعام الساخنة، مع توفير حوالي 25000 مساعد متخصصين معينين لمساعدة الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة[1].

3. مرحلة التعليم الثانوي: تبدأ هذه المرحلة بعد التعليم الأساسي وينقسم التعليم الثانوي في فنلندا إلى ثانوي عام وثانوي مهني وفني.

- التعليم الثانوي العام: في هذه المرحلة لا يتم تقسيم الطلاب بل يختارون صفوفهم والدورات المناسبة لهم، ويستمر التعليم 03سنوات كحد أقصى أربع سنوات، وهذه المرحلة أكثر مرونة إذ يسمح لطالب باجتيازها في أقل من ثلاث سنوات بشرط أن يجتاز الحد الأدنى 75دورة دراسية بمعدل 03 ساعات لكل منهم، و47-51 دورة إجبارية والباقي الدورات فتشمل على تخصصات المختلفة حسب رغبة الطالب[2]،في كل الحالات الاختبار يتم على أساس قدرة الطالب على استنباط النتائج وعلى البحث الموضوعي والقدرة على الإقناع استنادا إلى الحجج المنطقية، رسوب الطالب مرتين في مادة معينة يتم منعه إياها حتى البحث أسباب الرسوب، الصفوف لا تكون محدد سنويا، بل يختار الطالب المواد التي يرغب في دراستها، مع العلم أن هناك مواد إجبارية، الطالب صاحب القرار في تنظيم جدوله الدراسي، في السنة الأخيرة تنتهي جميع الدروس في شهر فيفري ليستعدوا للاختبارات في مارس و أفريل، وكذلك يستعدون لاختبارات القبول في الجامعات والتي لا تقل أهمية عن اختبارات الثانوية العامة، ونظرا لأهمية تعلم الطالب آليات الاختيار وعواقبه فإن المدرسة توفر لطلاب مشرفا يقد لطالب المشورة متى أراد ويشرح له نتائج الاختبار وانعكاسات، ذلك في المستقبل[3].
- التعليم الفني (المهني): يعتبر هذا التعليم موازيا للتعليم الثانوي العام، ويستمر ذلك ثلاث سنوات ويدرس في مدارس فنية وتشمل الدراسة فترة التدريب في أحد المصانع أو الشركات أو الجهة ذات علاقة بالتخصص الفني للطالب، بحيث يهدف هذا النوع من التعليم إلى إكساب الطالب المهارات اللازمة في التخصص الفني المعين. علاوة على تعميق معارفه في التخصصات الفرعية ذات علاقة بالتخصص الأساسي، ويكون خريج هذه المدرسة الفنية قادرا على الالتحاق بالجامعات أو المعاهد الفنية العليا، وتعرف بالجامعات التطبيقية، لكن الكثيرون يجتنبون الجامعات التي يغلب عليها الطابع الأكاديمي

[1] - رنا بنت عبد اللطيف الشويعر، وسهام بنت سليمان العصيمي، ، مرجع سبق ذكره، ص16.
[2] - رغم الحروب والصراعات كيف تحققت معجزة التعليم في كوكب فنلندا، موقع سبق ذكره، التصفح: 20مارس 2022.
[3] - رنا بنت عبد اللطيف الشويعر، وسهام بنت سليمان العصيمي ، المرجع السابق، ص17.

النظري، وأدت التطورات الحديثة في مجال التصنيع إلى تزايد الإقبال على بعض التخصصات الفنية التي لم يكن عليها الإقبال من قبل، ذلك لأنها تفتح أمامهم فرصا جديدة للعمل[1].

4. التعليم العالي: من دراسة التاريخية لدولة فنلندا درسنا أن أول جامعة كانت 1940 بعدها شهد التعليم العالي نهضة واسعة فازداد عدد الجامعات والموظفين، وكل الجامعات تتمتع بالاستقلالية، وفي 1991م بدأت فنلندا في إنشاء جامعة تطبيقية على سبيل التجربة ثم تطورت خلال عشر سنوات لتصبح مؤسسة تعليم مزدوج تجمع بين العلوم النظرية والتدريب العلمي وتحظى بالإقبال الواسع، فتم إنشاء المزيد من الجامعات التطبيقية في كل أقاليم الدولة، في عام 1995 تم تأسيس المجلس الفنلندي لتقييم التعليم العالي، منذ ذلك الحين حرصت الجامعات على متابعة الأوضاع داخلها، والعمل على التطوير، بعض التقارير تشير إلى أن الروح التجارية في التعليم العالي شقت طريقها إلى فنلندا، وعززت المنافسة بينها حرصا على استقطاب رؤوس أموال إضافية لدعم البحث العلمي داخلها.
5. تعليم الكبار: أصبح تعليم الكبار جزءا هاما من سياسة التعلم الفنلندية خلال السنوات العشرين الماضية، وذلك لمقاربة مستوى ألتأهيلي للكبار مع أقل منهم سنا، وتلبية للحاجة الواضحة لمواصلة التعليم وتكميله، بحيث ينقسم التعليم الكبار إلى ثلاث فئات هي :التدريب المحفز ذاتيا ويقع تحت وصاية وزارة التعليم، التدريب الذاتي ضمن اختصاص وزارة العمل والاقتصاد، تدريب سوق العمل ضمن اختصاص وزارة العمل والاقتصاد، هدفه تحسين العمالة الماهرة

كما تعمل الحكومة على توسيع الفرص للأشخاص الذين تلقوا تدريبا مهنيا في السابق وأصبح التدريب الذي تلقوه قديم الطراز، وتدريب أصحاب المشروعات الصغيرة، حتى التي تزيد أعمارهم 55سنة[2].

ثالثا: تمويل التعليم

- تمكنت فنلندا من إصلاح نظامها التعليمي من خلال زيادة انخراط الشباب الكبار في جميع أنماط التعليم، حيث أن التمويل الرئيسي من الحكومة ومساهمة السلطات المحلية، كما يمكن لهذه السلطات مطالبة الوالدين بدفع رسوم شهرية بشرط ألا تزيد عن 60 يورو قبل فترة الإلزامية، ورغم ارتفاع تكاليف بيت الرعاية المبكرة في ميزانية الدولة الفنلندية لكن توفيرها أتاح للوالدين الالتحاق بالعمل بالمقابل

[1] - رنا بنت عبد اللطيف الشويعر، وسهام بنت سليمان العصيمي ، المرجع السابق، ص 18.
[2] - المرجع نفسه.

زادت حصيلة الضرائب المستحقة عليهما، علاوة على ذلك فان هناك رسوما على رياض الأطفال تتحدد تبعا لدخل الأسرة، لكن القضية ليست مادية في المقام الأول كما يشيرون المسئولين الفنلنديين لان النتائج إيجابية فبوجود مؤسسات الرعاية الطفولة نجحت في علاج كثير من المشكلات في وقت مبكر تم معالجتها مبكرا.

- في مرحلة التعليم الثانوي يتحمل أهل الطالب مصاريف الكتب، وفي التعليم الفني كذلك يتحملون مصاريف الكتب بالإضافة للأجهزة التي يحتفظ بها الطلاب، ماعدا هذا كل التعليم مجاني.
- حققت فنلندا نتائج عالية دوليا مع وجود تباينات صغيرة بين مختلف المدارس على أنحاء البلاد[1]، كل هذا من خلال اهتمام بالتعليم وجعله هدفها.

المطلب الثاني: الاقتصاد الفنلندي

عرف الاقتصاد الفنلندي تغيير هيكلي فمن اقتصاد يعتمد على ثروات طبيعية موجودة إلى اقتصاد متنوع ومتزايد بالموجب ساهم في تغيير حياة الفنلنديين من الفقر والجوع إلى الرفاهية والسعادة.

أولا: الاقتصاد الفنلندي في القديم

-كانت الزراعة وصيد الأسماك وغيرها من المورد الرئيسي لغالبية العظمى من سكانها حتى منتصف القرن التاسع عشر، والتصنيع لم يحرز أي تقدم ملموس حتى عام 1860 ولكن عند اندلاع الحرب العالمية الثانية كانت فنلندا قد أبرزت تقدما كبيرا وكانت للثروات الحرجية التي تتمتع بها الفضل في حصولها على المركز المسيطر الذي لا تزال تتمتع به حتى الآن في الاقتصاد الوطني، وتحتل فنلندا المركز الثالث في الثروة الحرجية بعد السويد و روسيا.

– عند استقلالها وانحلال الروابط مع الإمبراطورية الروسية عام 1917، اتبعت فرص جديدة للتجارة الخارجية، وكانت فترة العشرين سنة التي تفصل بين الحربين العالميتين فترة تقدم صناعي نشيط بالنسبة لفنلندا، بعدها تأثرت بالنكسة الاقتصادية التي اجتاحت العالم في الثلاثينات، فأثر هذا على تقدمها السابق، لكنها استطاعت أن تتغلب على المصاعب أسرع من غيرها من الدول.

[1] - فؤاد بن لافي بن مسفر الأحمدي، نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة- دراسة تحليلية- **مجلة علمية**، عدد 8، مجلد 34، إدارة البحوث و النشر العلمي، كلية المعتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم، 2018، ص449.

– كانت نهاية الثلاثينات فترة استقرار بفضل تصدير الخشب والمنتجات الورقية، بالرغم من انعدام الفحم الحجري لديها استطاعت قطاعات صناعية أخرى خاصة الصناعة المعدنية إحراز تقدم ملموس وأدخلت الآلات الحديثة للزراعة وازداد حجمها حيث أنه في بداية الحرب العالمية الثانية كانت قد أصبحت بلدا ذا اكتفاء ذاتي بالنسبة للحبوب وأصبحت تصدر كمية هامة من الألبان.

– جراء الحرب العالمية الثانية تضررت حياتها الاقتصادية إلى حد كبير وخسرت أكثر من عشر طاقتها ومواردها الإنتاجية، هذا أدى إلى مغادرة عدد كبير من سكانها ومنهم من غير مهنته. اضطرت الدولة دفع تعويضات الحرب من الدخل الوطني المنخفض فقد تراجع النتاج القومي العام بالنسبة المئوية من خلال السنوات 1948 إلى 1972 بالنسبة للزراعة من 21.4% إلى 6.9% و التحريج من 11.7% إلى 5.4%، مع ذلك تم إصلاح ما أفسدته الحرب[1].

ثانيا: نظام الاقتصادي الفنلندي بعد الحرب العالمية الثانية.

1. مؤشرات الاقتصادية الفنلندية: بعد الحرب وقفت جمهورية فنلندا بأسرع مما توقعه معظم الفنلنديون، تميزت الحياة الاقتصادية في فنلندا بأسس الملكية الفردية والنظام الحر، والدولة تحتكر بعض القطاعات مثلا السكك الحديدية وتمتلك الحصة الكبيرة من الثروة الحرجية بعدها واجهت فنلندا في بداية التسعينات أعنف أزمة اقتصادية عرفتها منذ الحرب العالمية الثانية.

بعدها أصبح النظام الاقتصادي لجمهورية فنلندا يتمتع باقتصاد صناعي شديد التقدم يقوم على أساس السوق الحرة إلى حد كبير، حيث أصبح الدخل الفنلندي من إجمالي الناتج المحلي نظيره في كل من النمسا وبلجيكا وهولندا والسويد وللقطاع التجاري أهميته كذلك ، حيث تساهم الصادرات بما يعادل أكثر من ثلث إجمالي الناتج المحلي تقريبا في السنوات الأخيرة، ويعد القطاع الصناعي أهم قطاعاتها الاقتصادية، ويمتاز بقدرة تنافسية عالية، لاسيما صناعات الخشب والمعادن والصناعات الالكترونية، وسبق لفنلندا في مجال الصادرات الأجهزة ذات تقنية العالية لاسيما الأجهزة الخلوية، باستثناء الخشب وعدة معادن فان فنلندا تعتمد على الواردات الخارجية في حصولها على المواد الخام والطاقة وبعض مكونات السلع المصنعة.

[1] - فاروق أبو شقرا ،مرجع سبق ذكره، ص 38،39،40.

أما القطاع الزراعي نظرا لظروفها المناخية فهي تقتصر التنمية الزراعية على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الأساسية. وتعد الغابات من المصادر المهمة للصادرات كما أنها المجال الثاني لعمل سكان الريف[1].

مع إن فنلندا كانت تعد من أفضل الدول أداء على المستوى الاقتصادي داخل الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة وعدم تأثر مصاريفها وأسواقها المالية بشكل كبير جراء الأزمة الاقتصادية ،إلا أن الطلب العالمي على البضائع المستوردة وقلة استهلاك المحلي أعاقا نموها الاقتصادي عام 2009 بشدة، وقد عانت من انكماش اقتصادي كان الأسوأ في منطقة اليورو، خلال عام 2010و 2011، بعدها تعافى الاقتصاد نتيجة انتعاش الصادرات وزيادة الحركة التجارية والاستهلاك المحليين، وقد أثر الركود الاقتصادي على أموال الحكومة ونسبة الديون وعانت البلاد من عجز في الميزانية بعد أن كانت تتمتع بفائض بها، إلا أنها اتخذت إجراءات لضمان استيفائها بمعايير الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بعجز الميزانية بحلول 2013، واستعادت تصنيف جدارتها الإئتمانية.والأمر التي تعاني منه جمهورية فنلندا أكثر من باقي الدول الأوروبية من مشكلة التقدم في العمر بين سكانها مما يلقي بظل ثقيل على التطلعات المستقبلية وخاصة من الناحية المالية[2].

2. القطاعات الاقتصادية الفنلندية: يتميز الاقتصاد الفنلندي بتنوعه واعتماده على عديد من القطاعات المختلفة بفضل خبرة اليد العاملة وارتفاع الأجور وتنقسم القطاعات الرئيسية إلى:

- قطاع الزراعة الفنلندية : يعمل في هذا القطاع حوالي 4% من اليد العاملة الفنلندية وينتج حوالي 2.5% من الدخل المحلي الإجمالي وبسبب المناخ الصعب فان النمو والتطور في هذا القطاع محدود بالمحافظة على مستوى معين من الاكتفاء الذاتي بالمواد الغذائية الأساسية، لكن بانضمام فنلندا للاتحاد الأوروبي سرع بتصغير وهيكلة قطاعها الزراعي حيث تمتلك حوالي 48000 مزرعة ومساحة القابلة للزراعة تعادل 12% ،أهم المنتجات العضوية هي: الحبوب (القمح، الشعير)، بنجر السكر، والبطاطس، أبقار ، الحليب ،الأسماك، ويؤمن قطاع الحليب ومنتجاته القسم الأكبر من الدخل الزراعي لفنلندا.
- قطاع الخدمات الفنلندية: يعمل في القطاع بمختلف نواحيه حوالي ثلاثة أرباع القوى العاملة الفنلندية ويؤمن أكثر من 59% من الدخل الإجمالي المحلي، وهو القطاع المسؤول عن تأمين أكبر عدد من

[1] - فاروق أبو شقرا ، المرجع السابق، ص 40.
[2] - خالد بن سلطان بن عبد العزيز،بيانات اقتصادية، فنلندا، **موسوعة مقاتل الصحراء**، الإصدار 21، 2020.

الشركات والأعمال الجديدة ويسيطر على قطاع البنوك ثلاث مجموعات كبيرة فحسب كما أن قطاع التكنولوجي ينمو بسرعة كبيرة أيضا وخصوصا التقنيات الصديقة للبيئة.

- الثروات الباطنية والطاقة الفنلندية: تعتبر الغابات هي الثروة الكبرى لها تغطي حوالي 75% من مساحة البلاد وقد ساعدت السياسات الحكومية في منع تراجع هذه الغابات وتشكل الأخشاب خمس إنتاج الطاقة في فنلندا وصناعة الأوراق، كما يوجد بها العديد من الثروات الباطنية مثل الزنك والنحاس والنيكل والكروم والكوبالت والذهب والفضة والتيتانيوم ومازلت فنلندا بحاجة إلى استيراد المشتقات النفطية لتوليد الطاقة التي تحتاجها رغم اعتمادها على العديد من المصادر الأخرى كتوليد الكهرباء من المياه والطاقة النووية
- الصناعات الفنلندية: يعمل في القطاع الصناعي حوالي 22% من اليد العاملة الفنلندية ويؤمنون ما يقارب 24.5% من الدخل الإجمالي. تشكل المنتجات الخشبية كالمفروشات والأوراق ركنا هاما في الاقتصاد الفنلندي، ويعد قطاع صناعة الالكترونيات و التقانة هو أكبر في فنلندا وأهم أسباب ذلك هو الاتفاق الكبير على البحث والتطوير والذي يصل إلى حوالي 3% من الدخل العام، وتحقق الشركات الفنلندية قفزات نوعية في مجال التقنيات الطبية وبضائع الصناعية وتكنولوجيا الطقس، ويحقق قطاع التقنيات الحيوية نموا كبيرا في السنين الماضية.
- قطاع صناعة المحركات الفنلندية: ترتكز صناعة المحركات في فنلندا على الآلات التي تعنى بالغابات والأخشاب بشكل رئيسي مثل الجرارات والشاحنات والمركبات العسكرية وتمتلك سمعة حسنة في مجال بناء السفن إذ تمتلك 08 أحواض لبناء السفن على الأقل، ويعمل فيها أكثر من 20000 عامل على أقل ويعمل في مجال الصناعي حوالي 400000 عامل تقريبا.
- الصناعات الكيميائية الفنلندية : تؤمن هذه الصناعات حوالي 25% من الإنتاج المحلي ومن الصادرات ويعمل فيها حوالي 34,000 عامل بشكل مباشر وأكبر الشركات الفنلندية هي Neste Oil[1].

- **المطلب الثالث: تأثير التعليم على الاقتصاد الفنلندي(التنمية الاقتصادية)**

يعتبر الرأس المال البشري أحد أهم عوامل النجاح الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية،

[1] - محمد أبوعابد، القطاعات الاقتصادية في فنلندا، عن موقع: https://tijaratuna.com ، تاريخ االتصفح : 2022/05/01.

ويُعدُّ التعليم وسيلة مهمة لتعزيز الرأس المال البشري وضمان الوحدة الثقافية وعائدات التعليم مهارات ومعارف وكفاءات.....للوصول للعولمة، لذا التعليم من أولويات الجمهورية الفنلندية للحصول على تنمية اقتصادية وتنمية شاملة.

أولا: التعليم من أجل الاقتصاد

اعتمدت فنلندا على ثلاث مجالات أساسية للنمو الاقتصادي هي التعليم والتدريب (رأس المال البشري)، واستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار واكتساب المهارات، فقامت بالعديد من الإجراءات والبرامج التي تؤدي إلى تحسين قدرة رأس المال البشري وتساهم في التقدم الاجتماعي والاقتصادي، ودعوة صانعي السياسات التعليمية لاستخلاص النتائج من كيفية إصلاحات التعليم في البلدان الأخرى عند التخطيط لإجراء إصلاحات لتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية، ودعم النمو المستمر في بلدانهم وتعزيز التعاون والتفاعل الدولي في مستويات التعليم الثلاثة: المدارس والمعلمين والطلاب فتم ربط مستقبل فنلندا الاقتصادي بالنمو في مجال المعرفة والكفاءة والقدرة على الاستفادة الدولية، أدى ذلك إلى خلق ابتكارات جديدة في مجال التعليم ورفع مستوى الكفاءة لجميع السكان الفنلندية وذلك لتدعم القدرة على المنافسة الاقتصادية في فنلندا، في ضوء ذلك عملت وزارة التربية والثقافة الفنلندية على زيادة الموارد المخصصة لقطاع التعليم في الموازنة العامة للدولة ليصل إلى 1.3 مليار يورو، وتقوم وزارة التعليم بالدعم الكامل للمحليات لتوفير تعليم دولي للأقليات والمهاجرين بلغتهم الأم.

ونظرت فنلندا للعولمة بأنها ليست فقط زيادة المنافسة في الاقتصاديات العالمية لكن أيضا تعديل الاستراتجيات وسياسات التي تدفع للإصلاحات التعليمية من خلال إنشاء هياكل في نظم التعليم تسمح للتقييم والمقارنة وطنيا وإقليميا والتنسيق سياسات التعليم، وزيادة الافتراضات التعليمية العالمية في ظل تدفق المعلومات، فعلى سبيل المثال قدمت منظمة التعاون (PISA) للطلاب الأجانب لحشد عشرات من الخبراء التربية والتعليم لزيارة بلدان من أجل معرفة كيفية إعادة تحديد سياساتها التعليمية خاصة في ظل تسارع العولمة والتعاون الدولي وتبادل الأفكار ونقل سياسات التعليم بين الدول[1].

ثانيا: دور التعليم في التنمية الاقتصادية الفنلندية

[1] - رقية دربالة، اقتصاد فنلندا، موقع: اقتصاد فنلندا- مقالات | منصة القارئ العربي،https://www.mklat.com تاريخ التصفح: 2022/05/20.

ساهم التعليم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية في فنلندا، فمن خلال تحسين نوعية التعليم يزيد متوسط الدخل للفرد مع الحصول على وظيفة مناسبة في ظل الاقتصاد العالمي الذي يتطلب عماله ماهرة تتسم بالمعرفة وتقنيات صناعية دولية مما يدفع للزيادة في الإنتاج، فقامت فنلندا بإصلاح نظمها التعليمية لتوفير تعليم دولي لمواطنيها لاكتساب المعارف والمهارات التي تمكنهم من المشاركة بنشاط في المجتمعات الدولية الديمقراطية والدينامكية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن الاقتصاد الفنلندي المزدهر ساعد على توفير فرص للتبادل الدولي للطلاب والمعلمين، وبوجود شبكة من الجامعات وكليات العلوم التطبيقية ذات تقنيات دراسية شديدة التقدم، ويعتبر ممارسة الطلاب للعمل داخل المصانع والمؤسسات الصناعية المختلفة جزء لا يتجزأ من عدد الساعات المعتمدة في دراستهم وتشجيع الإبداع والابتكار الذي يستند إلى توقعات إستراتجية لعبت فيها جميع قطاعات الدولة دورا كبيرا في تطوير الإمكانيات التنافسية لها حتى أن شركة رائدة في الالكترونيات كانت مسئولة وحدها عن تمويل 25% من الاستثمارات الدولة في الأبحاث والتنمية. قامت كذلك فنلندا بتطوير منظومة قومية لتصدير الالكترونيات تساهم حاليا بثلث إجمالي الصادرات كل هذا التطور كان مرجعه الارتفاع الكبير في مستوى التعليم والإنفاق على الأبحاث العلمية والذي وصل إلى 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي جاء 70% منها من القطاع الخاص، وهو معدل مرتفع للغاية إذا ما قورنت دوليا[1].

المبحث الثالث: التجربة الفنلندية في التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة

أصبح الاهتمام بالتعليم من أجل اقتصاد قائم على المعرفة أحد أساسيات التعليمية في جميع أنحاء العالم وأصبح إصلاح التعليم يرتكز على اهتمام بالتكنولوجيا المعلومات والاتصال والعلوم التقنية والتطبيقية والمعارف والمهارات الأساسية وتطوير مهارات التعامل مع الآخرين وتوفير التعليم للقدرة على زيادة إنتاجية العمل والبحوث والابتكار ووضع سياسات تعالج العلاقة بين القدرة على المنافسة الاقتصادية وتطوير التعليم، في خضم إصلاحات التعليم العالمية ومن العوامل الاقتصادية التي أثرت على نظام التعليم في فنلندا والانتقال من بلد زراعي إلى مجتمع الثورة الصناعية والنمو قطاع الخدمات في التعليم العام والعالي ومستوى التكنولوجي، فأصبحت بلد التكنولوجيا العالية وتدويلها مما عمل على زيادة الاتصالات الدولية في مجال التعليم، وكان اهتمام دولة فنلندا باقتصاديات التعليم بشكل عام صائبا لاسيما العمل على تطوير سياسات التعليم والطرق النجاح والتركيز على المناهج ضمن

[1] -: مرجع نفسه.

.

بعض مدخلات التعليم وتوفير النفقات المخصصة لها للوصول إلى مخرجات التعليم تتسم بالرضا للفنلنديين وتكوين رأس مال بشري فعال يدير الاقتصاد المعرفي وتحقيق النجاح والأهداف التنمية وصنع من تعليم معجزة تعترف بها جميع الدول ومن خلال هذا المبحث سيتم التعرف على أهم السياسات المتبعة من طرف الدولة للنجاح المنظومة التعليمية.

المطلب الأول: الاقتصاد الفنلندي قائم على اقتصاد المعرفي

قبل ما يفوق عن أربعة عقود زمنية كانت جمهورية فنلندا تعد من أفقر البلدان الأوروبية بعد أن خرجت من ويلات ومآسي الحرب العالمية الثانية ودمارها غير قادرة على الوقوف على قدميها اقتصاديا في الوقت الذي كانت تتلقى فيه المساعدات والإعانات من الدول الجوار في حقبة كانت تسمى حقبة "الوهن الاقتصادي" الذي اجتاح بعض الدول الأوروبية ولم تسلم من المجاعة ومرارة الفقر وأمام هذه ظروف الاقتصادية الحالكة لم تجد حلا استراتجيا وخيارا ناجعا للنهوض بالمجتمع وعلاج المفاصلة من الأوجاع المعيشية والضعف الاقتصادي إلا بالاعتماد على قاطرة التقدم وحصان التطور وذراع التنمية (التعليم) والنهوض بقالب صناعة العقول المبدعة والأدمغة المنتجة وتحديا في عقد الثمانينات الميلادية من القرن الفائت كانت نقطة الانطلاق والنهوض[1]، حيث وضعت فنلندا نظرة مستقبلية لاقتصادها تلخصت في جعل الاقتصاد الفنلندي يتبوأ موقعا متقدما في خريطة العالم الاقتصادية بالاعتماد على اقتصاد المعرفة بسبب تواضع الموارد الطبيعية مقارنة بتلك الموجودة لدى جارتها من الدول الاسكندنافية استلزمت عملية التنفيذ إعادة هيكلة جميع السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية،

1. السياسات الكلية:ركزت على ثلاث محاور هي:

- تطوير نظام التعليم عن طريق إعادة صياغة مناهج التعليم العام والجامعي وزيادة القدرة الاستيعابية للجامعات؛
- تطوير البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات بحيث شملت جميع المدن والقرى والهجر؛
- زيادة استثمارات القطاعين العام والخاص في مراكز الأبحاث والتطوير حتى بلغت في منتصف التسعينات نحو 50% من إجمالي الاستثمارات.

2. السياسات الجزئية : ركزت على محورين هما:

[1] - خالد الدوس، جودة التعليم حولت بلد نوكيا من الفقر الى مجتمع يقوم على اقتصاد المعرفي، جريدة الجزيرة، العدد 15534، 2015.

- تحوير بعض الصناعات القائمة لاستحداث صناعات جديدة من الأمثلة على هذا نجد تحوير نشاط شركة نوكيا من صناعة الأخشاب والورق إلى صناعة أجهزة الاتصالات.
- زيادة فعالية كل قطاع صناعي من خلال مراجعة وضع المصانع الغير منتجة ثم دمجها مع مصانع أخرى ذات إنتاجية أفضل أو إقفالها كليا.

اتبعت السياستين بفتح قناة اتصال مباشرة بين الجامعات ومراكز الأبحاث والتطوير من جهة والشركات المحلية من جهة أخرى للتعاون المشترك في مجال إعادة هيكلة المناهج التعليمية وتوجيه أنشطة الأبحاث والتطوير بما يتوافق مع احتياجات المستقبلية للشركات المحلية بشكل خاص مع توثيق العلاقة بين السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية بشكل عام[1]، هذا مع اعتماد على سياسات اجتماعية أخرى وعلى ثقافة سياسية عامة للدولة.

3. سياسات اجتماعية أخرى وثقافة سياسية عامة للدولة: تسعى إلى تنمية اقتصاد إلى اقتصاد المعرفة من خلال أداء الجيد للحكم الراشد لحكومة فنلندا للوصول إلى توافق واسع حول قضايا الرئيسية المتعلقة بالتوجيهات المستقبلية في جمهورية فنلندا والحفاظ على سبع سياسات رئيسية التي تتشكل منها القيادة التربوية مستدامة ومتغيرة للأفضل وتمثلت هذه العناصر السياسية المستدامة في:

- العمق: الغرض من التعليم يرتكز إلى التنمية الشاملة للشخصية بما في ذلك المعارف ومهارات وقيم وإبداع وخصائص شخصية، بحيث يأتي التعلم قبل الاختبار، والانجاز يعرف بتنمية المرء ونموه وليس بالمعايير العالمية؛
- بُعد المدى: تم بناء سياسة التعليم وتطويرها على رؤية بعيدة المدى معتمدة على مبادئ إستراتجية مثل تكافؤ الفرص للجميع، التعلم قبل التعليم، وتطوير التعليم في ترسيخ القيم الأساسية في النظام التعليمي؛
- التوسع: انتشرت قيادة التعليم تدريجيا من مراكز إلى مستويات محلية، ولا تقتصر واجبات القيادة على واجبات إدارية اليومية لكنها تتناول المسؤولية والحقوق في القيادة، البحث عن تطوير المستمر للنظام التعليمي؛
- العدالة: توفير تكافؤ الفرص في الحصول على تعليم جيد للجميع يتطلب إنشاء شبكة مدارس عادل اجتماعيا وصيانتها وتكوين مدارس ممتازة بنحو موحد؛

[1] - د. محمد بن ناصر الجديد، كفاءة تحقيق مستهدفاتنا التنموية بعد تعديل الإجازة، **جريدة العرب الاقتصادية الدولية**، 2013،عن موقع https://www.aleqt.com تاريخ التصفح: 2022/04/25. https://www.aleqt.com/2013/06/26/article_765784.html

- التنوع: تستند شبكة المدارس إلى فكرة التعليم الشامل الذي يعزز التنوع في المدارس، ولم يكن التوجيه للتعليم والتعلم يستند إلى معايير يستند إلى معايير مكتوبة، إنما على مبادئ توجيهية لتشجيع الحلول المبتكرة داخل البيئات الاجتماعية والإنسانية المتنوعة.
- الدهاء والذكاء: الابتعاد على استخدام المحسوبية في التعيين القيادة، حيث تم تعيين شباب موهوبين ومبدعين على مدى العقود الثلاثة الماضية لقيادة المدارس والمكاتب التعليمية المحلية والمركزية، معتمدين على فكرة بأن الكفاءة في كثيرة من الأحيان تستطيع تجربة الروتينية، وتم تقديم طرق إعداد القادة وتطوير معارفهم ومهارتهم على وفق الأصول المنهجية والبحثية في الثمانينات.
- الحفظ: احدث تطوير التعليم توازنا بين جلب الابتكارات الجديدة وتوظيف الممارسات الجيدة القائمة، ويعترف الكثيرون بأن العديد من الابتكارات التعليمية المطلوبة موجودة بالفعل في مكان ما في النظام، وإدراك أن التعلم من التجارب السابقة مهم بقدر إدخال أفكار جديدة تماما التي غالبا ما تكون غريبة في المدارس.

بات من الواضح أن السياسات التعليم يجب أن تستند إلى العمق وبعد المدى واتساع القيادة، وان هذا التنوع والدهاء والذكاء يعد من العوامل المحافظة على التغيير التربوي.وكان أحد عوامل النجاح الرئيسية في فنلندا هو التعرف المبكر على التعلم من التجارب السابقة الذي يقود إلى بناء مستقبل أفضل[1].

وأمام هذه المعطيات البناءة وتحدياتها الثقافية والاقتصادية.. تحولت (فنلندا) إلى واحدة من أبرز الدول العلمية والتكنولوجية في العالم، فبعد أن كان «مجتمع ريعي» يقوم اقتصاده على النشاط الزراعي قبل أكثر من أربعة عقود زمنية. حققت فنلندا قفزة جمبازية في عالم التنمية الشاملة لتصبح بلداً ذا اقتصاد معرفي متقدم في فترة قياسية. بعد أن كان التعليم ومنطلقاته الإستراتيجية نحو بناء الإنسان صناعياً ومعرفياً. من أهم الركائز في هذا التحول النوعي في الاقتصاد المعرفي، والمثير للإعجاب كانت فنلندا في السبعينات الميلادية تحتل قاع ترتيب الدول المشاركة في منظمة التعاون الاقتصادية والتنموية الأوروبية واختصارها ..OECD لتنهض على أكتاف جودة التعليم وتصافح القمة "معرفياً واقتصادياً وابتكاراً" ولا غرابة من ذلك فقد تم تصنيف نظام التعليم الفنلندي ومكوناته الحضارية كأفضل نظام تعليمي في العالم متقدماً على دول عظمى كأمريكا وبريطانيا وألمانيا وغيرهم، نظام عصري يواكب تحديات العصر ويختصر زمن صناعة العقول المستنيرة، جعل الطالب الفنلندي عندما ينهي تسعة أعوام دراسية يتقن ثلاث لغات بامتياز ويعرف كيف يفكر ويبتكر ويحل مشكلاته بوعي وإحساس وإبداع. علاوة

[1] - باسي سالبريج، سر النجاح في فنلندا: إعداد المعلمين، ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العراق،2016، ص35.

على تفوقه على اقرأنه عالمياً في الرياضيات والعلوم ومهارات القراءة، فالتعليم هو قاطرة التقدم ومفتاح التنمية الشاملة وأساس التطور المجتمعي.

سُئلت وزيرة التعليم الفنلندية "تولا هاتانين" عن سر تطور وتنمية «بلدها الأخضر» في فترة وجيزة.!؟ أجابت: ثلاثة عوامل هي: **التعليم.. ثم التعليم.. ثم التعليم**[1].

المطلب الثاني: أساليب المتبعة لرفع مستوى التعليم الفنلندي(مدخلات التعليم)

أساليب و المتمثلة في جزء من مدخلات(عمليات) التعليم الفنلندية قائمة على الإنصاف والمرونة والإبداع والاحتراف المعلمين والثقة المتبادلة تلك الأساليب تختلف عن أنظمة التعليم الأخرى لباقي الدول وتختلف عن الاستراتجيات الإصلاح الموجهة للإصلاح التعليمي التي تعتمد على الاختبارات والتقييم وتكثيف المناهج والتي اعتمدتها الولايات المتحدة، لكن الإصلاح في جمهورية فنلندا تم بناؤه على أفكار قيادة جيدة تضع تركيزها في التعلم والتعليم وتشجع المدرس والمدرسة على خلق بيئات تعليمية ناجحة للوصول للأهداف العامة مسطرة تبدأ من مخرجات التعليم.

أولا: خصائص التعليم الفنلندي

- التركيز الكبير على اللعب: في فنلندا اللعب قبل التعليم مجملا وهي تقوم على مبدأ واحد في جميع أنحاء البلد " تربية أجيال سعيدة " تستمتع بطفولتها على أكمل وجه، هذا يجعل الأطفال يحبون الذهاب إلى المدرسة ولا يتهربون منها مثل بعض الدول الأخرى ، فالأطفال بوجود هذه الخاصية يوفر لهم الجو الملائم لنفسيتهم واحتياجاتهم في المرحلة قبل التعليم الإلزامي التعليم يعوض بنظام رعاية الطفل اليومية ، في مرحلة الابتدائية لا توجد واجبات دراسية فهم يستخدمون اللعب في جميع أساليب التعليم ويهدفون به إلى تعزيز مهارات الطفل وتفكيره النقدي وسرعة البديهة والاستجابة بالإضافة إلى تأهيله للحياة وتعليمهم من كل شيء مثل الطبخ والصناعة والتنظيف والأشغال اليدوية....الخ[2].

- لا توجد اختبارات: تؤمن المدارس الفنلندية بأنه كلما قضى الطالب وقتا أطول في التحضير لاختبار، كلما قلت فرص قيامه بالتفكير والتساؤل الحر، إذ يتم قياس مستوى الطلاب من قبل خبراء ومعلمين داخل الفصول الدراسية.

1 - خالد الدوس، مرجع سبق ذكره.
2 - موقع التصفح: alanbatnews.net ، تاريخ التصفح: 2022/04/15.

- الثقة: توجد ثقة بين الحكومة والسلطات المحلية، بدورها السلطات تثق بالمدارس، والمدارس يثقون بالمعلمين بدورهم هم يثقون في قدرة طلابهم، بالمقابل ليس ثمة نظام لتقييم المعلمين، فمكانته في فنلندا تعد بمثابة الطبيب في الولايات المتحدة الأمريكية.
- لا توجد منافسة بين المدارس: بالنسبة لفنلندا فهي تعتبر كل المدارس جيدة.
- برامج تخريج المعلمين مميزة: لتصبح معلما في فنلندا، عليك تخطي عملية في غاية الصعوبة والتحدي، المعلمون المتفوقون والمحترفون في الجامعة فبجانب حصوله على درجات عالية في الاختبارات، يجب أن يجتاز مقابلة تهدف إلى التحقيق في مدى تمسكه بأخلاقيات وقيم التربية، ومدى شغفه بالتدريس، وتوسع تعليمه، كما أن برامج تخريج المعلمين تعتمد على البحوث العلمية، حيث يتخرجون بدرجة الماجستير إلى جانب نشرهم لأطروحة تخرج.
- التقدير الكبير للاحتياجات الشخصية: للطلاب الحق في أخذ استراحة لمدة 15 دقيقة بعد كل 45 دقيقة، فالفنلنديون يؤمنون بأن القدرة على المشاركة والتعلم تنجح أكثر بوجود فسح فردية لكل طالب بين الحين والآخر لإعادة التركيز بالإضافة إلى رحلات الصيفية وممارسة الرياضة.
- قلة ساعات الدراسة: أيام الدراسة قصيرة. فطلاب المدارس الابتدائية يقضون معدل من 4 إلى 5 ساعات في اليوم، وطلاب المدارس الثانوية مثل طلاب كليات والجامعات- يرتادون الساعات المقررة لديهم في خططهم الدراسية فقط يعد الطالب الفنلندي يقضي أقّل عدد من الساعات في الصّف مقارنة مع الدول المتقّدمة الأخرى في العالم.
- التركيز على جودة المعيشة: يؤمن النظام الفنلندي بأن المعلم السعيد هو معلم فعال، والمعلم الذي تفرض عليه أعمال وأعباء فوق طاقته لن يتقدم، لذلك فالمعلمون في فنلندا يعلمون حوالي 20 ساعة في الأسبوع ويكرسون باقي وقتهم لحياتهم الشخصية مرّتب المعلم لا بأس به حوالي 2500 يورو شهريا.
- تعليم موجه : بعد عمر السادسة عشر يقوم الطلاب بالاختيار ما بين مسارين في المرحلة الثانوية وهما اللياقة البدنية (أكاديمية التلقين) والمدارس المهنية، وكلا المسارين محبب لدى المجتمع الفنلندي، المدرسة المهنية من أفضل المدارس المهنية بمرافقها التي تضمن وجود بنية تعليم تطبيقي تفوق تلك في جامعات الولايات المتحدة ،وبإمكان الطلاب الذين يتخرجون من أي من هذين النوعين من المدارس الالتحاق بالجامعة.
- تقدير المعايير الوطنية : تستعين فنلندا بمعايير وطنية في التربية والمعلمون لديهم استقلالية في تصميم المناهج وكيفية تنفيذ هذه المعايير.

- تقيم الطلاب في الصف الرابع: إن عملية تقييم الطلاب في مراحلهم الصفية الأولى تركز على مدى استيعابهم لقدراتهم الذهنية ومعرفتهم الطرق التي يفضلونها في التعلم.
- تعليم الأخلاق منذ المراحل الدراسية الأولى: كل الطلاب ملزمون على تعلم الأخلاق في حصص الدين وأخذ مواد دراسية في الأخلاق.
- التركيز الشديد على التعاون في العمل: بنية المدارس مصممة لتشجيع التعاون، بحيث تتفرع الفصول الدراسية في غرفة موحدة للتعلم المشترك، حيث يلتقي الطلاب من القاعات الأخرى والمراحل الدراسية المختلفة ليعملوا معا جنبا إلى جنب مع المعلمين –أيضا– فيختلطون في بيئة تعليمية يسودها التعاون، كما لديهم أماكن مخصصة للجلوس والاسترخاء، ولهم الحرية التنقل أرجاء المدرسة بوجود إشراف طفيف من قبل هيئة التدريس، في حين أن غرفة المعلمين كالبيوت الشمسية تسمح لضوء الشمس بالدخول وللنباتات بالنمو، حيث يتوافر لديهم كراسي للمساج، وحواسيب شخصية متنقلة تمكنهم من العمل معا بكل أريحية.
- مستوى التلاميذ متناسق على مستوى الجمهورية من العاصمة إلى الريف.
- الرفاهية في التعليم : الواجبات المنزلية نادرة، و للتلاميذ وجبات طعام مجانية ومواصلات مجانية، و للتلاميذ الأقل كفاءة الحق في الحصول مجاناً على كل أنواع المساعدة من أساتذة متخصصين وأطباء نفسيين واختصاصيي تقويم اللغة واللفظ إلخ[1].
- المساواة في التعلم: أحد المبادئ الأساسية في التعليم الفنلندي هو [2]ضرورة تمتع جميع الأفراد بحق الوصول المتكافئ للتعليم والتدريب عالي الجودة .يجب إتاحة نفس فرص التعليم لكل المواطنين بغض النظر عن أصلهم العرقي، أو السن، أو الغنى أو مكان إقامتهم.
- خبرة المعلمين وكفاءاتهم: يبدأ المعلم عمله كمساعد مدرس أخر قدير، ولكل معلم مساعد له في صف.
- قلة عمال الإدارة في المدرسة: في أغلب المدارس عدد عمال الإدارة لا يتعدى 10، ذلك لتقليل جانب النفقات الدولة.
- الاهتمام باللغة : عند بلوغ الطالب الفنلندي الثالثة عشرة من العمر يكون قد درس جيدا ثلاث أو أربع لغات، الفنلندية والسويدية اللغتان الرسميتان، والانجليزية ولغة عالمية أخرى الفرنسية أو الاسبانية أو الروسية.

ثانيا: أساليب المتبعة لنجاح التعليم في فنلندا

[1] - منى غسان عطا جعرور ، مرجع سبق ذكره، تاريخ التصفح: 2022/03/25

[2] - Janne Westerlund، Éducation in finland ، Espoo Kopijyvä ، Ministry Educatio and Culture ، 2012، 06 P.

- احترام التعليم جزء من الهوية: عند سؤال وزير التعليم السابق في فنلندا "بار ستانباك " من طرف أحد المذيعين عن سر تميز الفنلندي في مجال التعليم والتعلم في جملة واحدة فقال: « هذا يحتاج 150 سنة من ترسيخ احترام التعليم ومهنة التدريس » ، حيث يعد التعليم من الجوانب الأساسية للثقافة الفنلندية، والفنلنديون يعتزون بمصدر ثروتهم في التعليم والعلم قائلين نحن لا نملك النفط لكن لدينا التعليم وهذا صحيح فوجود النفط يساوي صفر مع غياب كيفية استغلاله، فالطرق والوسائل المثلى لابتكار بدائل عنه والتي يوفرها التعليم الممتاز هو سبيل إلى التطور في جميع المجالات العلمية والاقتصادية ولو في غياب الثروات الطبيعية وهذا ما وصلت إليه فنلندا والتي صنفت كثاني دولة مستقرة في العالم والأولى من حيث الصحة والتعليم وتوج نظامها التعليمي بلقب أفضل أنظمة في العالم.
- حركة إصلاح التعليم الفاسدة: يعتبر الدكتور "باسي سالبيرغ" المبشر الأبرز بأساليب التعليمية الجديدة في كتابه المشهور finnish lessons والتي استفاقت على أفكاره بعض الدول وخصصت جلسات برلمانية لمناقشة أفكاره مثل اسكتلندا و انجلترا واستراليا ونيوزيلندا وبعض الحكومات لم تكتف بذلك بل استدعت المؤلف للتدخل فورا في إدارة مدارسها وإنقاذ ما يمكن انقاضه.

يقول المؤلف يجب أن نذكر أنفسنا دائما بأهداف التعليم وأولهما بناء اقتصاد جيد وثانيهما المحافظة على ثقافة البلد.

أول خطوة اتخذتها فنلندا للنهوض بالتعليم هي التخلص من" الجراثيم " هكذا يسميها الدكتور سالبيرغ اشتقاقا من الأحرف الأولى لاسم الحركة العالمية لإصلاح التعليمGERM الجرثومة اختصارا، حيث ينتقد سالبيرغ الحركة بإفساد التعليم وان ادعت إصلاحه وصار يختصرها في كتاباته باسم الجراثيم كناية عن أساليب المعدية التي مازالت تنتهجها هذه الحركة حتى تفشت في اغلب مدارس العالم، ينقل كتاب "الدروس الفنلندية" أن التعليم الفنلندي أباد 99% من جراثيم التعليم العالمي والمتمثلة في تكثيف المواد، وكثرة الاختبارات والواجبات، إطالة أوقات الدوام، الدراسة المنزلية والدروس الخصوصية كلها أساليب يؤكد سالبرغ أنها جراثيم قادرة على هدم أي نظام تعليمي يتكئ عليها لأنها ممارسات غير تربوية من شأنها إرهاق الأستاذ والتلميذ معا وإضعاف العملية التعليمية ككل،

لدلالة ولإثبات ما جاء به جاءت تجربة الرئيس أمريكي باراك أوباما خلال فترته إستراتجية تعليمية طموحة أطلق عليها اسم " السباق نحو القمة" ووعد بنهضة تعليمية شاملة لأمريكا عن طريق إحلال أساليب محاسبية أدق ومعايير تقويمية لأداء المدرسيين ومتطلبات إضافية لتحقيق تفوق الطالب في الفلم الوثائقي "Waiting for Superman" ينقل انه بعد سنوات من تطبيق الإستراتجية السباق نحو

القمة زادت نسبة تسرب الطلبة وإغلاق المدارس وتسريح المدرسين وأعلن عن فشل الخطة، يعلق سالبيرغ بأنها انتكاسة لكل دولة تتشدد في محاسبة أداء الطالب والأستاذ [1].

- لا فصل بين الطلاب على أساس مستواهم التعليمي:" لن ننسى طفلاً "، كان هذا الشعار معتمدا في المدارس الفنلندية قبل فترة طويلة، قبل أن يُصبح شهيرا في الولايات المتحدة، تحول إلى واقع في فنلندا على تصعيد المستوى التعليمي للأطفال المتأخرين دراسيا، وعدم عزل الطلاب وفقا لمستواهم التعليمي حتى يصلوا إلى المستوى التعليمي المتوسط والسائد بين زملائهم، من خلال مساعدة المعلمين لهم وإعطائهم اهتماما أكبر بكل صبر كي يتلقى هؤلاء الأطفال الدعم اللازم لتخطي الصعوبات واللحاق بزملائهم، وهناك 30 من الطلاب الفنلنديين يتلقون مساعدة إضافية خلال أول 9سنوات في التعليم الأساسي، وكل هذه العوامل جعلت فنلندا تمتلك أصغر فجوة بين الطلاب الأقوى والأضعف في مستوياتهم التعليمية على مستوى العالم وفقا لدراسة أجرتها مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية[2].
- المفارقات التعليم الفنلندي : تتمثل في :
  - تدريس أقل = تعلم أكثر

هذه المفارقة أثبتت أن الدول التي ساعات دوامها قليل طلابها يتفوقون على الدول التي لديها دوام مكثف وهذه مفارقة قضت على خرافة أن الطالب يتقدم تعليميا بمضاعفة ساعات تدريسه

  - تفاصيل تخصصية = معرفة معزولة

يحذر سالبيرغ بعيدا عن الحفظ والحشو والتلقين وإلزام الطالب بمعلومات تفصيلية لايبتداولها الأهل الاختصاص الدقيق يسميها المعرفة المعزولة، حيث يجب أن ترتكز على المواد التدريسية الفاعلة على تربية الطالب في جوانب التالية: التفكير الإبداعي ، والضمير الأخلاقي ،المهارات التواصلية، الموهبة الخاصة. هذه الموضوعات الأربع لا تتطلب استظهار مصطلحات جامدة هو في غنى عنها ولا تستلزم حفظ نصوص مطولة لم يحفظها كتابها الأصليون أساسا فإلزام الطلاب بهذه الأشياء تعرف معارف معزولة وهذا سبب كافي لنفورهم، فاكتشاف قدرة الطالب على إبداع أفكار جديدة وتعليمية التفكير ألابتكاري لا يقل أهمية عن تعلمه القراءة والكتابة والحساب .

- منطقة خالية من الاختبارات: هكذا يطلق على المدرسة الفنلندية تحت مبدأ " دور المدرسة أكبر من أن تحكم على الطالب من خلال ورقة، التعليم ليس للتقييم"، السلطات في فنلندا لا تقتنع بمردود سياسة

[1] - أحمد المشاري، نظام التعليم الفنلندي معجزة تتحدى المنطق ، عن موقع :https://manshoor.com ،تاريخ التصفح: 2022/05/10

[2] - منى غسان عطا جعرور ، مرجع سبق ذكره، تاريخ التصفح: 2022/03/25.

الاختبارات، فالتوصيف الوظيفي للمدرس محدد بمساعدة الطالب لفهم المادة دون ملاحقته بالامتحانات أو المواسم المرعبة، الهدف هو اطمئنان الطالب في يومياته ليستطيع التفكير والتعبير والتطور أما التشديد والتهديد بالاختبارات له عواقب انسحاب يمكن إن تبدأ بمشاعر التوتر والقلق مرورا بالضغوطات النفسية الحادة وصولا في بعض الحالات المفاصلة بين التعليم أو الحياة، كما يمنع إعطاء الطلاب شهادات تحدد مستواهم في مراحل التعليم الأولى تجنبا للمقارنات بين الطلاب.

- تجنب الرسوب فمن حق كل طالب مهما يكن مستواه حصول على دعم من أستاذه داخل فصله، يقول سالبرغ أن الرسوب يحدث عندما يأتي المدرس يملي دروسا كثيفة على أدمغة كثيرة خلال ساعات قليلة يضطر الطالب المزدحم بسبع مواد وسبعة مدرسين وسبع متطلبات أن يلجأ في الغالب إلى مدرس خاص أو صديق، أو رشوة أو تسريب أو غش.....)كي يلحق بالمنهج ومنهم من يتخلى ، المدرسة الفنلندية ترى الرسوب ظلم للطالب لأنه الوحيد الذي يتحمل فشل الإدارة والمناهج والمدرسين، فهو يعيد سنة ثم يلام ثم يحبط ويبقى البقية محميين لا ملامة عليهم[1].
- أفضل تعليم بأقل تكلفة: بالاعتماد على اقتصاديات التعليم من ناحية النفقات أثبتت فنلندا مفارقة محرجة بعض الشيء فالدول التي صرفت الأموال واتبعت إستراتجية واضحة لتتصدر العالم تعليميا أمريكا مثلا لم تنل هذا اللقب عكس الدول التي لم ترفع ميزانيتها التعليمية اكتفت ببعض التحسينات التي توفر عليها تكاليف باهظة هي تصدرت القمة طبعا فنلندا وسنرى نتائج لاحقا في المطلب الموالي.
- نظرية من توحيد التعليم إلى تفريد التعليم: دائما يركز التعليم التقليدي على معيار واحد للنجاح إلا وهو الاختبارات واجبات مشروعات وكلها مسطرة على قياس موحد لجميع الطلاب والذين بدورهم ملزمون بتحقيق هذا المعيار لضمان عملية الترقي للمراحل الموالية ، انتقد هذا معيار من طرف سالبرغ على نحو التالي " بافتراض أن جميع البشر يتمتعون بنفس القدرات وذات الإمكانات، ومدام هناك طالب استطاع أن يحقق هذا المعيار فجميعهم قادر على ذلك هذا هو توحيد التعليم ، أما مرحلة التفريد يوجه المدرس إلى وضع خطة فردية تتناسب مع الاختلافات الطبيعية بين الطالب وآخر وهذه الخطط تتسم بالمرونة العالية بحيث يتمكن المدرس من متابعة أداء الطالب على حدة وبحسب نقاط قوته وضعفه يحدد الأستاذ مدى تطور المستوى التعليمي بحيث لا يقارن طالب بآخر، كل طال له مسار تقييمي يدركه أستاذه جيدا والأستاذ يكمل معهم الصف السادس.
- الاختيار الجيد للمعلم الفنلندي[2]: يتمتع المعلمون باحترام كبير وثقة عالية وتعتبر مهنة التدريس عمل نبيل ومرموق، والمهنة التي يكون غرضها أخلاقيا بالدرجة أولى وليس ماديا، والمعلم الفنلندي هو السبب الرئيسي لقيادة فنلندا لمجتمع دولي في مجال محو الأمية والعلوم والرياضيات، في الفترة قبل الستينات كان

[1] - أحمد المشاري ، مرجع سبق ذكره، تاريخ التصفح : 2022/05/10.
[2] - باسي سالبريج ، مرجع سبق ذكره، ص4، 5.

التحصيل التعليمي منخفضا نوعا ما حتى ستينات بحيث كان التعليم فيها مماثلا لذلك الموجود في ماليزيا أو البيرو ومتخلفا عن الدنمارك والسويد، وبفضل معلمين ماهرين حققت فنلندا التقدم. الحصول على وظيفة معلم في مدرسة الأساسية في فنلندا هو عملية تنافسية للغاية والأفضل والألمع فيها هم فقط من يستطيعون تحقيق هذه الأحلام المهنية، ففي كل فصل ربيع يقدم الآلاف من خرجي المدارس الإعدادية طلباتهم إلى إدارات تربية المعلمين في ثماني جامعات فنلندية. في العادة لا يكفي إتمام دراسة الإعدادية واجتياز امتحانها الصارم الحصول على القبول، بل يجب أن يكون المرشحون الناجحون حاصلين على أعلى درجات ويمتلكون مهارات ممتازة يتم قبول 1 من 10 متقدمين سنويا للدراسة ليصبحوا معلمين في مدرسة أساسية ومن بين جميع فئات المعلمين يتم اختيار حوالي 5000 معلم من حوالي 20000 متقدم يمرون على مرحلتين في عملية اختيار تأهيل المعلمين للمدارس. **الأولى** يتم الاختيار بناءا على نتائج امتحان شهادة الإعدادية العامة ودبلوم المدارس الثانوية الصادر من قبل المدارس وسجلات ذات صلة من انجازات خارج المدرسة، أما المرحلة **الثانية** بدورها تمر على ثلاث خطوات:

- يكمل المرشحين امتحانا تحريريا حول كتب مخصصة في التربية والتعليم.
- ينخرط المرشحين في حالات اختبارية مشابهة لما يحدث في المدرسة لملاحظة نشاطهم وتدخل مهارات التفاعل والتواصل الاجتماعي في الاختبار.
- تجرى مقابلات مع المترشحين المتميزين ويطلب منهم شرح الأسباب التي تدفعهم ليصبحوا معلمين ليكملوا المرشحين ذوي الكفاءة العالية برنامج إعداد المعلمين الصارم على نفقة الحكومة، وبرامج إعداد المعلمين يشمل محتوى علمي ومناهج البحث التربوية بإثراء مناهج تعليمية للمعلمين، فتعليمهم قائم على البحوث العلمية يجب أن تكون معتمدة على المعرفة العلمية وتركز في عمليات التفكير والمهارات المعرفية المستخدمة في إجراء البحوث، وللحصول على عمل دائم كمعلم في المدرسة الأساسية والإعدادية يجب الحصول على درجة ماجستير ومعلمو الحضانة درجة بكالوريوس وما فوق، راتب معلمين متقارب جدا فالرغبة في الحصول على معلم ترجع إلى عوامل متمثلة في الرغبة في مكانة اجتماعية العالية والاستقلالية المهنية في المدارس وروح التعليم وخدمة الوطن....الخ.

- تثقيف معلمي المدارس حول المعرفة: تشير المؤشرات الدولية إلى أن فنلندا واحدة من مجتمعات المعرفة الأكثر تقدما، قد أدت فيها المدارس دورا مهما في تحويل فنلندا من دولة صناعية تقليدية إلى اقتصاد حديث قائم على الابتكار والمعرفة وهذا لم يكن ممكنا من دون التحسينات الكبيرة في الكيفية التي يعد بها المعلمون الفنلنديون، يهدف تعليم المعلمين إلى التنمية المتوازنة للكفاءات الشخصية والمهنية للمعلم ويركز على بناء مهارات التفكير التي تمكنهم من إدارة العملية التعليمية على وفق معرفة التعليمية والممارسات المعاصرة، بحيث إعداد المعلمين الفنلنديين يتوافق ومنطقة الأوروبية للتعليم العالي 2009

في إطار يجري وضعه إلى جانب المشروع البولوني الذي يسعى إلى توحيد فضاء الجامعات الأوروبية من خلال معايير وقوانين موحدة نظام الأوروبي التراكمي للساعات المعتمدة ECTS.
ويحق للمعلمين إكمال دراستهم تحت مبدأ التعلم التنمية المهنية[1].

المطلب الثالث : نتائج سياسات و أساليب المتبعة لرفع مستوى التعليم والتنمية الاقتصادية لفنلندا

المجتمع الفنلندي اعتمد دائما على مبدعين وكفاءات تعلموا كيفية التعلم يستخدمون مخرجات التعليم متمثلة في مهارتهم وتحين معارفهم مع ما يتطلبه الوقت بنحو فعال ومثمر، وكثيرا ما أدى قادة الأعمال الفنلنديون دورا متوازنا حينما أدخلت تغيرات كبيرة في القطاع العام، وفي ضوء الابتكار الحديث للإنتاجية التعليمية فان نظام التعليم الفنلندي كان قادرا على تكييف بما فيه الكفاية مع التغيرات الحديثة.

أولا: أثرها على تنمية البشرية.

سعت الدولة الفنلندية إلى تحسين قدرة البشرية ورفع وتحسن مستوى نظامها التعليمي لغرض تكوين رأس مال بشري واستفادة قدر مستطاع من قدراته المتنوعة بتنوع مواهب وأفكار ومعارف كل شخص ساهم التعليم في ظهورها وتوضيح سبل إخراجها واستثمارها بالبحث والتفكير....كل ما قدمها نظامها.

من خلال الركود الاقتصادي في وقت السلم بعيدا على الحرب في أوائل التسعينات تمت المحافظة على استثمار في البحث والتطوير بنسبة 3.5% من الناتج الحلي الإجمالي مع زيادة الاستثمار الخاص أيضا مع الجدير بالذكر أن بناء نظام تعليمي قائم على الأداء الجيد والمساواة حدث مع إنفاق متواضع نسبيا ففي 2006 كان 2% من إجمالي إنفاق من مصادر خاصة باستثناء التعليم الأساسي والإعدادي تمويل عام ،ففي سنة 1992 انخفض إجمالي الإنفاق على المؤسسات التعليمية من الناتج المحلي الإجمالي من 7.9% إلى 6.3% عام 1995، و6% عام 2006 بالتالي الوصول إلى معدلات مشاركة عالية والإنصاف (ترشيد النفقات) إلى جانب تحصيل دراسي الجيد قد تحقق بدون زيادة في الإنفاق على التعليم، فقد حققت فنلندا نجاحا مبهرا للعالم من الثمانينات إلى الوقت الحالي بتغيير نظامها التقليدي مع القليل من المقارنات الدولية إلى نموذج نظام حديث ذو نوعية جيدة ومشاركة واسعة ممول من قطاع عام بتكلفة معقولة ومن أمثلة النجاح نجد :

- اعتبر الأطفال الفنلنديون في سن 10 عاما من بين أفضل القراء في العالم في فترة الثمانينات
- فنلندا تفوقت على الولايات المتحدة الأمريكية في نسبة المتخرجين في المدارس العليا، بحيث بلغت نسبتها 93%، مقابل 75% لأمريكا، علما أن فنلندا تنفق أقل على طلاب المقبلين على الجامعة بنسبة 30% مما تنفقه أمريكا.

[1] - باسي سالبريج ، المرجع السابق، ص 6.

- تناقص فجوة الانجاز بين الطلاب أثبتته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفق برنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA حسب المسح الذي أجرته عام 2000 امتلكت فنلندا أحد أصغر اختلافات في الأداء فقد تصدرت المراكز حيث بلغت نسبة التباين اقل من 5% بين مدارسها و33% بين مدارس دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ثم تلتها اسبانيا بعدها نرويج ثم السويد وبعدها بولندا الدنمارك .....الخ[1].
- تعلم الطلبة : حققت فنلندا نتائج ايجابية وأوضح ذلك تقييم PISA الذي يجري كل ثلاث سنوات يقيس قدرات الطالب ومهاراتهم في القراءة والرياضيات والعلوم حيث حققت فنلندا المرتبة الأولى عالميا في القراءة، ضمن 43 دولة مشاركة، والثالثة في الرياضيات والثالثة في العلوم هذا عام 2000، في سنة 2006 شاركت 57 دولة شاركت فنلندا في مجال العلوم حققت المركز الأول ، في 2009 تراجعت للمركز الثاني في العلوم والثالثة في القراءة والسادسة في الرياضيات[2].
- من خلال ما قدمه المنهج والنظام التعليمي للطلاب الذي غير تفكيرهم و أعطاهم القدرة على لاختيار و والتفوق واكتساب قدرات ومهارات جاهزة لدمج في سوق عمل يكون قد بلغ التعليم أحد أهم أهداف وهو تكوين رأس مال بشري فعال.

ثانيا: أثرها على الاقتصاد الفنلندي والتنمية الاقتصادية

- تحقق هدف سوق العمل من المدرسة: بعد سنوات من الأزمة الاقتصادية، صنفت فنلندا ضمن أقوى 20دولة في القدرة التنافسية في الوقت ذاته تصدر طلبتها أعلى مراتب التقييم العالمي، لم يؤثر ضجيج أزمة الاقتصاد الخارجية في أجواء الاسترخاء داخل الفصل الفنلندي وحتى الشركات التجارية في فنلندا كانت تنبذ الطرق الجرثومية في التعليم والتقييم موقنة باحتياجاتها الحقيقية لنوع طالب المطلوب طالب معد نفسيا لمواجهة المشكلات ذهنيا لابتكار الحلول، هذا ما كان ينتظره القطاع الاقتصادي من قطاع التعليم وتلك نظرته للمدرسة باعتبارها منصة ملهمة لبث الأفكار المبتكرة في المجتمع وهكذا انتقلت فنلندا من اقتصاد يعتمد على الموارد إلى اقتصاد يعتمد على الابتكار وكما يقولون في فنلندا « نحن لا نملك ذهبا ولا نفطا لكن لدينا التعليم» هنا نلحظ الرضا من التعليم[3].وهذا هدف قد تحقق بالنسبة لفنلندا فمن خلال قاعدة البيانات والمؤشرات الرئيسية لسوق العمل منظمة العمل الدولية فقد شهدت

[1] - باسي سالبيرج، نبذة قصيرة عن إصلاح التعليم في فنلندا، ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العراق،2016، ص7.
[2] - رنا بنت عبد اللطيف الشويعر ، مرجع سبق ذكره، ص8.
[3] - أحمد المشاري ، مرجع سابق ذكره، تاريخ التصفح: 2022/05/10.

فنلندا منحنى متزايد لإجمالي قوى العاملة الناشطين اقتصاديا في إنتاج السلع والخدمات وقد بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2021 قدرت ب 2809846[1].

- بالنسبة لنتائج ربط سياسات الاقتصادية الكلية والجزئية بقنوات الاتصال مباشر مع الجامعات ومراكز البحث العلمي والتطوير والتعاون المشترك بإعادة هيكلة مناهج التعليم وتوجيهها نحو الاحتياجات المستقبلية، حيث ظهرت عملية جني ثمار بعد نحو خمس سنوات وبالتحديد نهاية تسعينات الميلادية عندما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.6%، وانخفض معدل البطالة إلى 9.8%، واستعادت سوق هلسنكي المالية عافيتها باستثمارات تعدت 100 مليار دولار، وحققت الموازنة العامة فائضا بمقدار 7% من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث لم تقف عملية جني الثمار عند هذا الحد، بل تعدى لتحصل فنلندا على اعتراف عدد من المنظمات والمؤسسات الدولية بالمستوى المتقدم الذي تبوأه الاقتصاد الفنلندي في خريطة العالم الاقتصادية بحصوله على التصنيف الأول في مؤشرات التنمية الاقتصادية لكل من منتدى دافوس الاقتصادي العالمي وبرنامج التنمية للأمم المتحدة لعام 2001.
- وأسهمت صناعة تقنية المعلومات والاتصالات الفنلندية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الفنلندية بتشغيلها لقرابة ستة آلاف شركة في ثلاثة مجالات رئيسية ، المعدات التقنية والبرمجيات المتقدمة، ولاتصالات اللاسلكية، تربعت شركات العالمية مثل شركتي نوكيا ولينكس المنتجة لبرامج تشغيل الحاسبات على هرم الصناعة باستحواذها على نحو 11% من إجمالي الإنتاج الصناعي، و20% من إجمالي الصادرات فالعقد الماضي سجل انجازات اقتصادية تفخر بها فنلندا، وساهم هذا التقدم في زيادة نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي على مر الزمن و تغير طفيف بالسالب بين سنتين 2020 و 2021 حيث بلغت قيمته على التوالي 41581.3805 يورو و40359.0315 يورو[2]ومنحنى البياني يوضح هذا التطور .

شكل رقم (2-2): نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي من سنة 1970 إلى سنة 2020

[1] - البنك الدولي، إحصائيات القوى العاملة، موقع التصفح: مجموعة البنك الدولي https://www.albankaldawli.org ، تاريخ التصفح 2022/05/26.

[2] - البنك الدولي، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)، بنك البيانات، عن موقع : مجموعة البنك الولي https://www.albankaldawli.org ، تاريخ التصفح 2022/05/27.

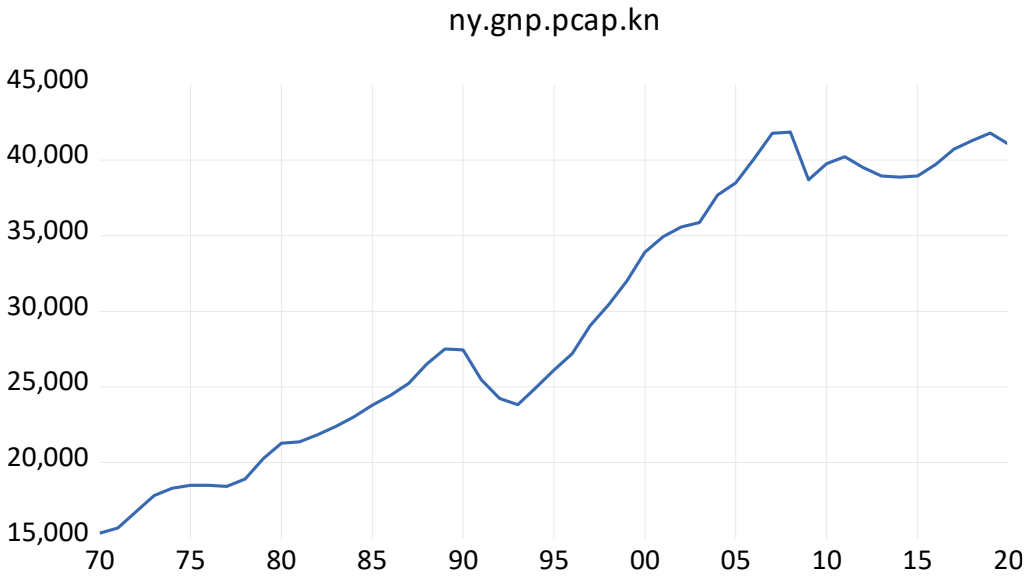

من إعداد الطالبتين استندا إلى بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في ميدان الاقتصادي، بنك البيانات، البنك الدولي.

- وهاهي فنلندا تواجه التحديات الاقتصادية التي تلوح في أفقها لتواصل الشركات المحلية التوسع خارجيا فعلى سبيل المثال شركة نوكيا أنشأت مصانع إنتاج أجهزة الهواتف المحمولة في بعض الدول شرق أوروبا وآسيا لتغطية الطلب المتزايد وتقليل تكلفة التشغيلية من جهة أخرى ، بعدها قامت نقل مركزها الرئيسي للأبحاث والتطوير غرب أوروبا للبحث عن مصادر ابتكار جديدة ، ونفس مسار صارت عليه شركات محلية أخرى، وعلى رغم من أن تغطية الطلب وتقليل التكلفة التشغيلية وإدخال تحسينات في المنتج النهائي تعد أسبابا منطقية للهجرة الرأسمال إلا أنها أثرت بسلب في اتجاه تصاعدي لكن بوتيرة أقل حدة، كحدوث عجز في ميزان الاستثمارات المباشرة كما هناك نتائج سلبية كارتفاع معدل البطالة قليلا يوجد هناك نتائج ايجابية تتمثل في توجه الإمكانات البشرية الفنلندية التي تطورت خلال التسعينات إلى التركيز على تطوير تقنيات جديدة يتوقع أن تقود لثورة ثانية لتقنية الاتصالات والمعلومات ، وتسعى التجربة الفنلندية في نقل اقتصادها من المحلية للعالمية وهي تجربة جديرة بالدراسة ، حيث بدأت التجربة الفنلندية بتطوير الثقافة الاقتصادية لتتعامل بإيجابية مع الموارد المستحدثة وبما يقدم من قيمة مضافة إلى العملية التنموية وتضع فنلندا مخطط تنموي استثماري متوقع تحقيق نتائجه في 2030[1].

[1] - د. محمد بن ناصر الجديد، كفاءة تحقيق مستهدفاتنا التنموية بعد تعديل الإجازة، مرجع سابق ذكره، تاريخ التصفح: 2022/04/25.

خلاصة الفصل الثاني :

بعد ما عانت منه جمهورية فنلندا من حروب وخضوع للحكم الدول الأخرى كالحكم السويدي في البداية في بداية القرن الثاني عشر ميلادي إلى القرن التاسع عشر، لتستولي عليها روسيا عام 1809م حتى نالت استقلالها عام 1917، وخلال الحرب العالمية الثانية تمكنت فنلندا من الدفاع عن حريتها والتخلص من الغزو السوفياتي والألماني لأراضيها وكان هذا بفضل التعليم الذي رفع من وعي شعبها وزرع روح القومية والرغبة في الحصول على السيادة المستقلة، حيث تمكن الفنلنديون من تحويل اقتصاد بلادهم من اقتصاد قائم على الزراعة والغابات إلى اقتصاد صناعي حديث متنوع المصادر ولا يوجد حاليا فارق كبير بين متوسط دخل الفرد في فنلندا وبين دول أوروبا الغربية المتقدمة وأصبحت عضوا في الاتحاد الأوروبي.

كانت فنلندا الدولة الوحيدة من دول الشمال التي انضمت إلى نظام العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" حين دُشن في جانفي 1999، وقد حلت فنلندا في القرن الواحد والعشرون بملامح مميزة هي دولة ذات رفاهية حديثة ومستوى عال من التعليم ومساواة الاجتماعية مكفولة وتمتلك نظام اجتماعي وطني مميز.

واجهت هذه الدولة الكثير من التحديات منذ العصور القديمة إلى وقت الحالي لكنها تتفوق وتنجح في كل مرة، هذه الدولة أصبح يطلق عليها" بلد معجزة التعليم" فقد حققت التنمية الاقتصادية والشاملة بفضل بفضل التعليم والسياسات المتبعة لتطويره واهتمام بتمويله وبفضله زرعت القومية وحب الوطن والحصول على الاستقلال كل هذا بفضل اقتصاديات التعليم والذي بدأ بمفهوم التعليم والذي أنارا دربها وحياة مواطنيها فنلندا معجزة تعليمية رسخت مفهوم العلم نور والجهل ظلام.

خاتمـــــــــــة

أصبح علم اقتصاديات التعليم علم رائد وهدف جميع الدول، فمن يحسن استخدامه والاستثمار فيه حقق ضمان الاستقرار والتنمية الاقتصادية والإنعاش الاقتصادي بل حقق كل شيء، هذا العلم الذي كان محل اهتمام علماء التربية والاجتماع مع الإشارة أن في بداية ظهوره من علماء الاقتصاد لكن لم يكن بارزا كما هو في الوقت الراهن، فقد أصبح محل الاهتمام المتزايد لعلماء الاقتصاد والحكومات، وأصبح يخصص له نفقات وتكاليف للنهوض بالمنظومة التعليمية على أمل حصول على رأس مال بشري فعال مبني على الفكر والمعرفة ومسايرة التطور التقني والتكنولوجي، فقد نجد بعض الدول تخصص له ميزانيات ضخمة لاهتمام بالتعليم والتدريب المهني والبحث، بينما نجد دول أخرى وازنت بين الميزانية المخصصة في حدود الإنفاق المعقول وأحدثت المفارقة التي تثبت نجاح هذه السياسة المتبعة وهذا ما يسمى بعلم اقتصاديات التعليم من منظوره الاقتصادي من بينها جمهورية فنلندا بلد المعجزة التعليمية التي أثبتت للعالم المعني الحقيقي لعلم اقتصاديات التعليم باستخدام أساليب وسياسات ناجحة في حدود ميزانية إنفاق معقولة لإخراج عوائد ونتائج مطلوبة رأس مال بشري فعال له من المهارات والكفاءات والفكر ما حول دولة كانت في العصور الماضية تعاني من الفقر والحرب الويلات إلى دولة رائدة في التعليم واقتصادها قائم على المعرفة وحققت التنمية الاقتصادية يشهد لها التاريخ والدول على هذا الانجاز ليس غريبا على دولة كان التعليم جزءا لا يتجزأ من ثقافة مجتمعها، فالحصول على مهنة معلم فيها هي عملية تنافسية للغاية والأفضل والألمع في هذا البلد الأخضر الجميل.

أصبح العنصر الرئيسي لاقتصاديات التعليم يلعب دورا مهما في إعداد الأجيال الناشئة للتعامل مع اقتصاد المعرفة والمساهمة في صنعه، بحيث يتسم اقتصاد المعرفة في كيفية استخدام المعرفة في إنتاج السلع والخدمات بما يسارع في الابتكار والتطور فبات الاعتماد على الحواسيب وتحليل البيانات الضخمة سمة الاقتصاد العالمي للقرن الواحد والعشرين الذي يعتمد أكثر على رأس مال فكري ومهارات، واعتماد أقل على عناصر الإنتاج السابقة، وطبعا يتم وضع القواعد الأولى في توفير رأس مال بشري فعال على عاتق مؤسسات التعليمية والتكوين المهني ومراكز البحث والتطوير لذا يجب وضع خطة ودراسة وتقنيات مدروسة لنجاحها وحب للمهنة.

أولا: نتائج الدراسة

من خلال ما سبق حاولنا من خلال هذه الدراسة تقسيم أهم النتائج إلى قسمين هما:

- الدراسة النظرية توصلنا إلى نتائج التالية ولعل أهم ما رسخ في أذهاننا النتيجة الأولى:

- لحدوث تنمية اقتصادية في بلد ما يجب أن تحدد مشاكله ولاسيما الاقتصادية منها، تدرس وتحلل سواءا عن طريق علمائها أو جامعات المختصة أو مراكز البحث العلمي وتشجع هذه الدراسات وتدعم، فمن الخطأ أن تدرس نظريات كانت نتيجة لدراسات ظروف البلد المعني بالدراسة وخاصة المتطورة منها، فالظروف تختلف من بلد إلى أخر.
- اقتصاديات التعليم من المنظور الاقتصادي هو موازنة بين النفقات التعليمية والعوائد التعليمية للوصول إلى التنمية الاقتصادية للدول النامية.
- اقتصاديات التعليم يهتم بالتعليم اقتصاديا من حيث دراسة النتائج التعليم في ظل النفقات والتكاليف، وتأثيره على الموارد البشرية والوصول إلى اقتصاد قائم على المعرفة، كما يهتم بدراسة المخرجات في ضوء المدخلات.
- المدخلات هي عمليات و سياسات وأساليب المستخدمة في المنظومة التعليمية.
- المخرجات هي نتائج التعليم أفكار ومهارات ومعارف والمتمثلة في رأس المال بشري ، والرضا بالتعليم.
- على قدر صلاح المنظومة التعليمية على قدر حدوث التنمية.

➢ ومن خلال حالة الدراسة كانت جمهورية فنلندا ومن خلال دراسة في الفصل الثاني توصلنا للنتائج التالية:

- قدرة التعليم على المساهمة في تحرير والاستقلال من الحرب غرس ثقافة مجتمع قائمة على التعليم.
- اهتمام جمهورية فنلندا بالتعليم من أجل تكوين رأس مال بشري فعال يستخدم الأفكار و المهارات والمعارف وتنوعها ساهم في حدوث تنمية اقتصادية و جعل شعبها أكثر سعادة.
- أساليب وسياسات التي استخدمتها فنلندا في منظومة التعليمية كانت ناجحة وأحدثت المعجزة.
- تقليل البرامج والمناهج وساعات الدراسة واهتمام بالمعلم وإعطاءه الحق في ممارسة حياته الشخصية والاستقلالية المهنية جعل منظومة في تطور.
- الاهتمام بالأطفال في سن الرعاية وبناء ديار الرعاية حال دون حدوث مشاكل مستقبلية للأطفال صنع جيل احتل مراكز الأولى ضمن تقرير PISA العالمي كما جاء ضمن سياساتها الحفاظ على حق في اللعب للأطفال وتعليمه عن طريق اللعب حيث قوى من تخمينهم وتعليمهم مستقبلا.

- سياسة لا اختبارات لا فروض حتى مرحلة الثانوية العامة أسقطت سياسات المتبعة من طرف الولايات المتحدة من خلال زيادة الحجم الساعي وتكثيف الاختبارات والامتحانات.
- نجاح فنلندا من خلال تطبيق سياسات وأساليب على منظومة التعليمية رأتها الأفضل في تحقيق التنمية الاقتصادية و التنمية الشاملة.

ثانيا: اختبار الفرضيات:

من خلال ما سبق ضمن دراستنا للموضوع توصلنا إلى الفصل في الفرضيات المقدمة في بداية، وهي كالتالي:

- بالنسبة للفرضية الأولى والمتمثلة في :" توجد علاقة إيجابية بين اقتصاديات التعليم والتنمية الاقتصادية" تعتبر صحيحة لأن علم اقتصاديات التعليم يساهم في رفع عجلة التنمية الاقتصادية بشكل كبير، لكن في حالة التطبيق الجيد له لاسيما من جانب الاقتصادي.
- الفرضية الثانية والمتمثلة في: " لا وجود لاقتصاد ناجح بدون تعليم ناجح لدى الفنلنديين "وهي فرضية صحيحة، باعتبار أن مكانة تعليم وقيمته ضمن قيم ثمينة في جمهورية فنلندا وهذه ثقافة راسخة لدى الفنلنديين، حيث يقولون ليس لدينا نفط ولا ثروات متنوعة لكن لدينا التعليم.

ثالثا :التوصيات

بناءا على ما تم توصل إليه من نتائج ، وفي إطار التأكيد على أهمية ودور اقتصاديات التعليم وأثرها الكبير على حدوث وتسريع عملية التمنية الاقتصادية، وجمهورية فنلندا خير دليل فقد عانى شعبها الجوع والحروب والفقر في العقود الماضية لكنها استطاعت بفضل التعليم تحويل اقتصادها التقليدي إلى اقتصاد المعرفة خلال فترة قصيرة نسبيا وأصبح الشعب الأكثر سعادة لخمس سنوات على التوالي **ولذا على الدول النامية الاقتداء بالتجربة الفنلندية للنهوض نحو التقدم والتنمية.**

– جعل الكفاءات تقوم بدور القيادة من أجل النهوض بالاقتصاد نحو التقدم والابتعاد عن المحسوبية.

– الاهتمام بالمنظومة التعليمية والمؤسسات التعليم والمعلمين والأساتذة وخفض من البرامج وساعات المكثفة للدراسة – لإعطاء المدرس الحق في ممارسة حياته الطبيعية لكي يقدم هذا الأخير الأفضل مع وضع الثقة في قدراتهم دون تقيدهم بمناهج محددة.

– الاستثمار في العنصر البشري عن طريق التعليم لكن بالموازنة في نفقات و التكاليف في بداية مع رفع إنتاجية مع مرور الوقت وهذا ما يسمى اقتصاديات التعليم.

– تشجيع البحث العلمي والتقني.

رابعا: آفاق الدراسة:

إن هذا الموضوع والمتمثل في اقتصاديات التعليم وأثرها على التنمية الاقتصادية ، وهو موضوع للمساهمة في الرقي وتطور الشعوب واقتصادها كما هو حال في فنلندا، ليس فقط التنمية الاقتصادية بل حدوث تنمية شاملة ومستدامة ولذا يمكن أن تشكل في المستقبل دراسات وبحوث عملية أكاديمية منها:

- دور اقتصاديات التعليم في تأثير على التنمية الشاملة والمستدامة.
- اقتصاديات التعليم و أثرها على التنمية الاقتصادية — دراسة مقارنة دولة نامية ودولة متطورة–
- مدى نجاح أساليب وسياسيات تطبيق علم اقتصاديات التعليم في دولة نامية اقتصاديا.
- تطوير الثقافة الاقتصادية لإحداث القيمة المضافة للعملية التنموية ضمن المخطط التنموي الاستثماري لجمهورية فنلندا المتوقع حدوث نتائجه في 2030.

قائمـــــة المراجـــع

قائمـــة المراجـــع:

أولا : باللغة العربية

I – الكتب:

1. خلف محمد البحيري ، **اقتصاديات التعليم**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014.
2. رائد رمثان حسن التميمي، وحسن حيال محيسن الساعدي، **التنمية التعليمية المستدامة أفكار ودراسات**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2020.
3. شهيد يوسف، وكرونا بسيما، **دور الجامعات في التنمية الاقتصادية**، ترجمة: أ.د.شعبان خليفة، إصدارات البنك الدولي الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر ، 2007.
4. عبد الله زاهي الراشدان، **اقتصاديات التعليم**، الطبعة الثالثة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
5. فرهاد محمد علي الأهدان، **التنمية الاقتصادية الشاملة من منضور إسلامي**، الطبعة الأولى، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، مصر، 1994.
6. فاروق أبو شقرا،**حقائق عن فنلندا**، بدون طبعة، الاسكندرية، 2001.
7. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية– **مفاهيم والخصائص– النظريات الاستراتيجيات– مشكلات**، مطبعة البحيرة، مصر،2008.
8. محمد خالد أبو عزام، **إدارة المعرفة واقتصاد المعرفة** ،الطبعة الأولى، دار زهدي للنشر و التوزيع ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية، 2021.
9. مرزوق يوسف الغنيم، **اقتصاديات التعليم**، الطبعة الأولى، مكتبة الكويت الوطنية، المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، الكويت، 2012.
10. ميشل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة : أ.د . محمد حسن حسني، ود. محمود حامد عبد الرزاق. دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة السعودية ، 2006.
11. نواف العدواني، **اقتصاديات التعليم مبادئ راسخة واتجاهات حديثة**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر وتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2007.

II– أطروحات الدكتوراه ورسائل جامعية:

1. رنا بنت عبد اللطيف الشويعر، وسهام بنت سليمان العصيمي، **التعليم في فنلندا**، بحث مقدم لمادة التربية المقارنة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية ماجستير أصول التربية، المملكة العربية السعودية، 2017.
2. سمية قيرع، وايمان حمراوي، **أهمية التعليم الإلكتروني في تعلم العربية المرحلة الثانوية السنة الثالثة نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص ليسانيات تطبيقية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020.
3. صلعة سمية، **اقتصاديات التعليم في الجزائر دراسة قياسية** ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، 2016

III – المجلات العلمية:

1. ايمان محمد ابراهيم علي، دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة بعض الدول العربية ، **دراسات**، مجلد 22، العدد 01، 2021.
2. تغريد قاسم محمد أيوب تراب ، اقتصاديات التعليم و أثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** ، المجلد 17، العدد26، 2021.
3. خالد الدوس، جودة التعليم حولت بلد نوكيا من الفقر الى مجتمع يقوم على اقتصاد المعرفي، جريدة الجزيرة، العدد 15534، 2015.
4. ساجد شرقي، دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع، **مركز الدراسات الإيرانية /جامعة البصرة**، مجلة عدد 10، 2008.
5. عيسى محمد الغزالي، مؤشرات النظم التعليمية، **سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ،العدد 96، 2010.
6. فؤاد بن لافي بن مسفر الأحمدي، نظام التعليم في فنلندا والإمارات العربية المتحدة- دراسة تحليلية- **مجلة علمية**، مجلد 34، عدد 8، إدارة البحوث و النشر العلمي، كلية المعتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم، 2018.
7. فيصل بوطيبة، العائد من الاستثمار في التعليم، **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، عدد،07 2012.
8. محمد بن ناصر الجديد، كفاءة تحقيق مستهدفاتنا التنموية بعد تعديل الإجازة، **جريدة العرب الاقتصادية الدولية**، 2013،
9. محمد فلاق ،و عبد الهادي مداح ،دور رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، قراءات لدراسات سابقة واقتراح نموذج للاستثمار في الرأس المال البشري، **مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية**، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 10 الجزء 03، 2017.
10. مسعداوي يوسف، دور الاستثمار في التعليم في التنمية رأس المال البشري،دراسة حالة تقيمية لحالة الجزائر،**مجلة الاقتصاد الجديد**، المجلد 01،العدد 12، 2015.
11. مقراني الهاشمي ،وبراهيمي نجاة، الاستثمار في رأس المال الفكري ومتطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية –رؤية تحليلية في ظل دراسات سابقة، **مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات**، مجلد 01 عدد 13، 2019.

12. VI – الملتقيات والندوات والأيام الدراسية:

1. أحمد محمد جلالة ، تعليم والنمو الاقتصادي والتنمية ،(2007/ مارس) ، تعليم والنمو الاقتصادي والتنمية، مقال مقدم في مؤتمر المعلم الثالث، نقابة المعلمين، طرابلس.

V – دروس ومحاضرات:

1. بن ونيسة ليلى، اقتصاديات وسياسات التعليم ، **محاضرات موجهة للسنة الثانية ماستر اقتصاديات العمل**، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، كلية العلوم اقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، سنة 2019-2020.

IV– التقارير والإصدارات:

1. أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الجيزة، مصر، 2014.

2. باسي سالبريج، سر النجاح في فنلندا: إعداد المعلمين، ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العراق،2016.

3. باسي سالبيرج، نبذة قصيرة عن إصلاح التعليم في فنلندا، ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العراق،2016.

4. بن سلطان بن عبد العزيز،بيانات اقتصادية، فنلندا، **موسوعة مقاتل الصحراء**، الإصدار 21، 2020.

5. مركز تعليم الكبار لهلسنكي، **كتاب توجيهي حول مجتمع فنلندا**، Pakosounen aisapu ، Euroopa unionin Tuelle، .2018.

6. ناجية سليمان عبد الله ،و كريم عايش، واقع اقتصاد المعرفة في منظومة التعليم والبحث العلمي في ضوء استراتجيات التنمية المستدامة بالدول العربية، **المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا /برلين**، 2021.

ثانيا: باللغة الأجنبية

I– Books :

1. Émile Durkheim, **Éducation et Sociologie**, Edition Dix ,Quadrige, France, Année 2013
1. Janne Westerlund ،Éducation in finland ،Espoo Kopijyvä ، Ministry Educatio and Culture

II– Internet:

1. Independence and the interwar, History of Finlan, First part **article**, http://motherearthtravel.com.

1. Kotouttaminen.fi Integration.fi ،Ministry of Economic Affairs and Employment of finlanda ،www.infofinlanda.
2. Peter Botticelli , finland's relations with the soviet Union 1940-1986, http://www.loyno.edu

ثالثا: مواقع الانترنت

1. السوق المفتوح، تعريف الاقتصاد،عن موقع: http://read.opensooq.com.
2. أحمد المشاري، نظام التعليم الفنلندي معجزة تتحدى المنطق ، عن موقع :https://manshoor.com .
3. أولي ألهو، دليل العادات والأخلاقيات الفنلندية، عن موقع، https://finland.fi.
4. البنك الدولي، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)، بنك البيانات، عن موقع : مجموعة البنك الولي https://www.albankaldawli.org.
5. البنك الدولي، إحصائيات القوى العاملة، موقع التصفح: مجموعة البنك الدولي https://www.albankaldawli.org .
6. الاتحاد الأوروبي بالعربية، محطات في تاريخ الفنلندي، عن موقع: Helsinki History :: EU in Arabic :: .
7. ابتسام أتووم، دور فنلندا في الحرب العالمية الثانية،عن موقع: https://e3arabi.com.
8. رغم الحروب والصراعات كيف تحققت معجزة التعليم في كوكب فنلندا، عن موقع: http://allabout-school.com.
9. رقية دربالة، اقتصاد فنلندا، موقع: اقتصاد فنلندا- مقالات | منصة القارئ العربي، https://www.mklat.com تاريخ التصفح: 2022/05/20.
10. سريشتي شودري، BBc News ،bbc.com تاريخ التصفح 2022/04/14.
11. عبلة عبد الحميد البخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، الجزء الثالث، عن موقع:www.faculty.mu.du.sa .
12. فادي عماد، مقال بعنوان الأكثر سعادة للمرة الخامسة.. عوامل ساعدت فنلندا للاحتفاظ باللقب تعرف عليها،جريدة البلد، 18مارس 2022،ebalad.news.
13. مدى مصالح سيف التميمي، **مدخل إلى اقتصاديات التعليم**، متطلب لمقرر اقتصادي للتعليم،عن الموقع: http://ast732.blogspot.com.

14. مدونة عبد الله سرور القرشي، مدخل اقتصاديات التعليم، عن الموقع: academy-
alqurashi.blogspot.com.blog post 42 .

15. مضر خليل عمر - رقية مرشد حميد ، علاقة الجدلية بين التعليم والتنمية وتقدم المجتمع ،عن موقع : http://platform.almanhal.com.

16. منى غسان عطا جعرور، النظام التعليمي في فنلندا، بحث ،الجامعة الإسلامية- غزة كلية التربية، قسم تعليم الرياضيات،2016،عن موقع: https://sites.google.com/site/educationinfinland1/home

17. موقع التصفح: alanbatnews.net.

18. محمد أبوعابد، القطاعات الاقتصادية في فنلندا، عن موقع: https://tijaratuna.com.

19. هيفاء معزي صالح الحلفي ،الكفاءة الإنتاجية في التعليم، تكليف مقدم لمادة اقتصاديات التعليم، موقع التصفح http://ast732.blogspot.com.

20. هذه فنلندا عن موقع: www.finland-dubaieexpo2020.com.

21. ويكيبيديا، تاريخ فنلندا، http://ar.wikipedia.org/wiki.

22. html.فنلندا، عن موقع: https://areq.net/m/ تاريخ.

الملاحق

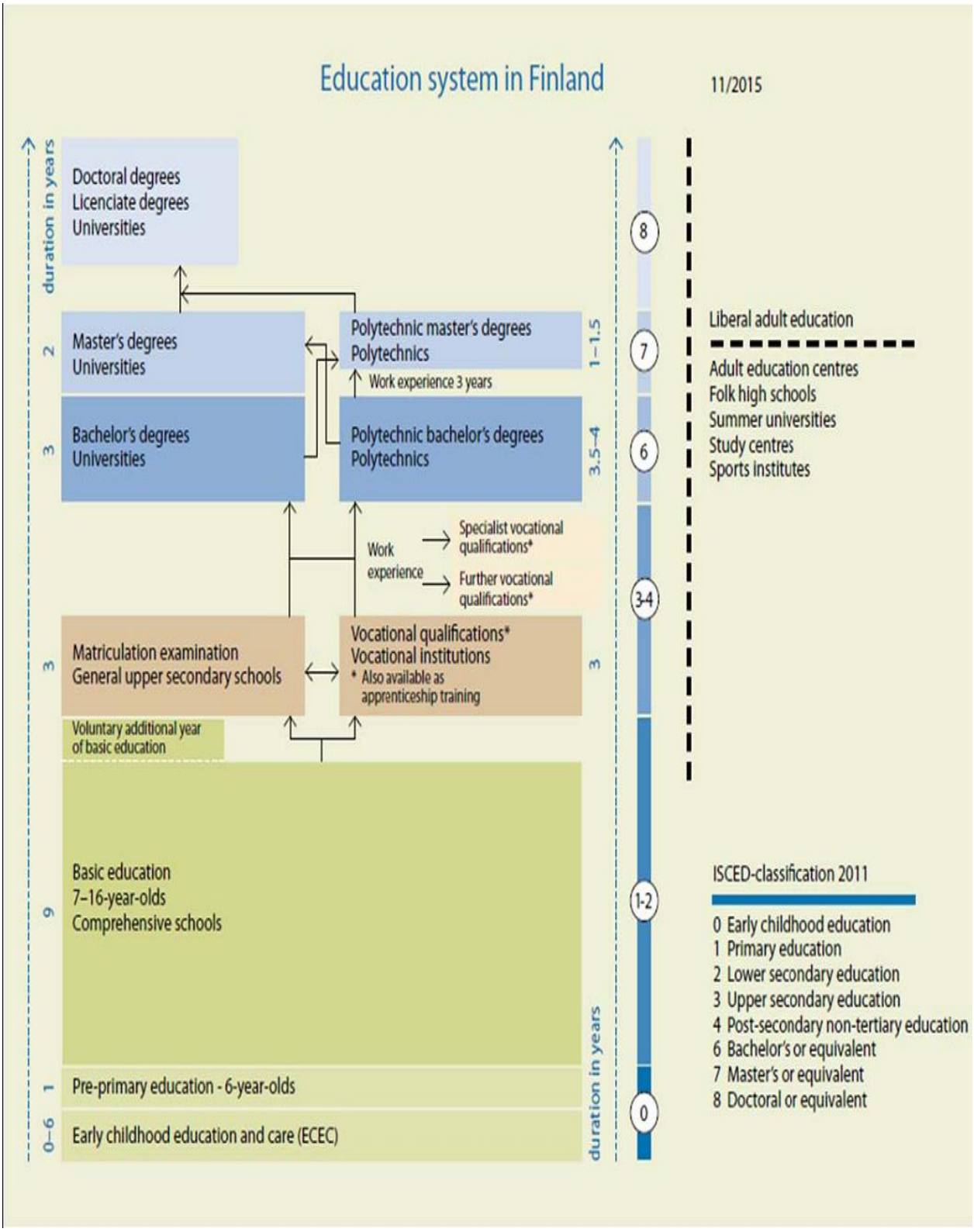
Education system in Finland
11/2015
duration in years
Doctoral degrees
Licenciate degrees
Universities
Master's degrees
Universities
Polytechnic master's degrees
Polytechnics
Work experience 3 years
Bachelor's degrees
Universities
Polytechnic bachelor's degrees
Polytechnics
Work experience
Specialist vocational qualifications*
Further vocational qualifications*
Matriculation examination
General upper secondary schools
Vocational qualifications*
Vocational institutions
* Also available as apprenticeship training
Voluntary additional year of basic education
Basic education
7–16-year-olds
Comprehensive schools
Pre-primary education - 6-year-olds
Early childhood education and care (ECEC)
2
3
3
9
1
0–6
1–1.5
3.5–4
3
duration in years
8
7
6
3-4
1-2
0
Liberal adult education
Adult education centres
Folk high schools
Summer universities
Study centres
Sports institutes
ISCED-classification 2011
0 Early childhood education
1 Primary education
2 Lower secondary education
3 Upper secondary education
4 Post-secondary non-tertiary education
6 Bachelor's or equivalent
7 Master's or equivalent
8 Doctoral or equivalent

EDUCATION SYSTEM IN FINLAND

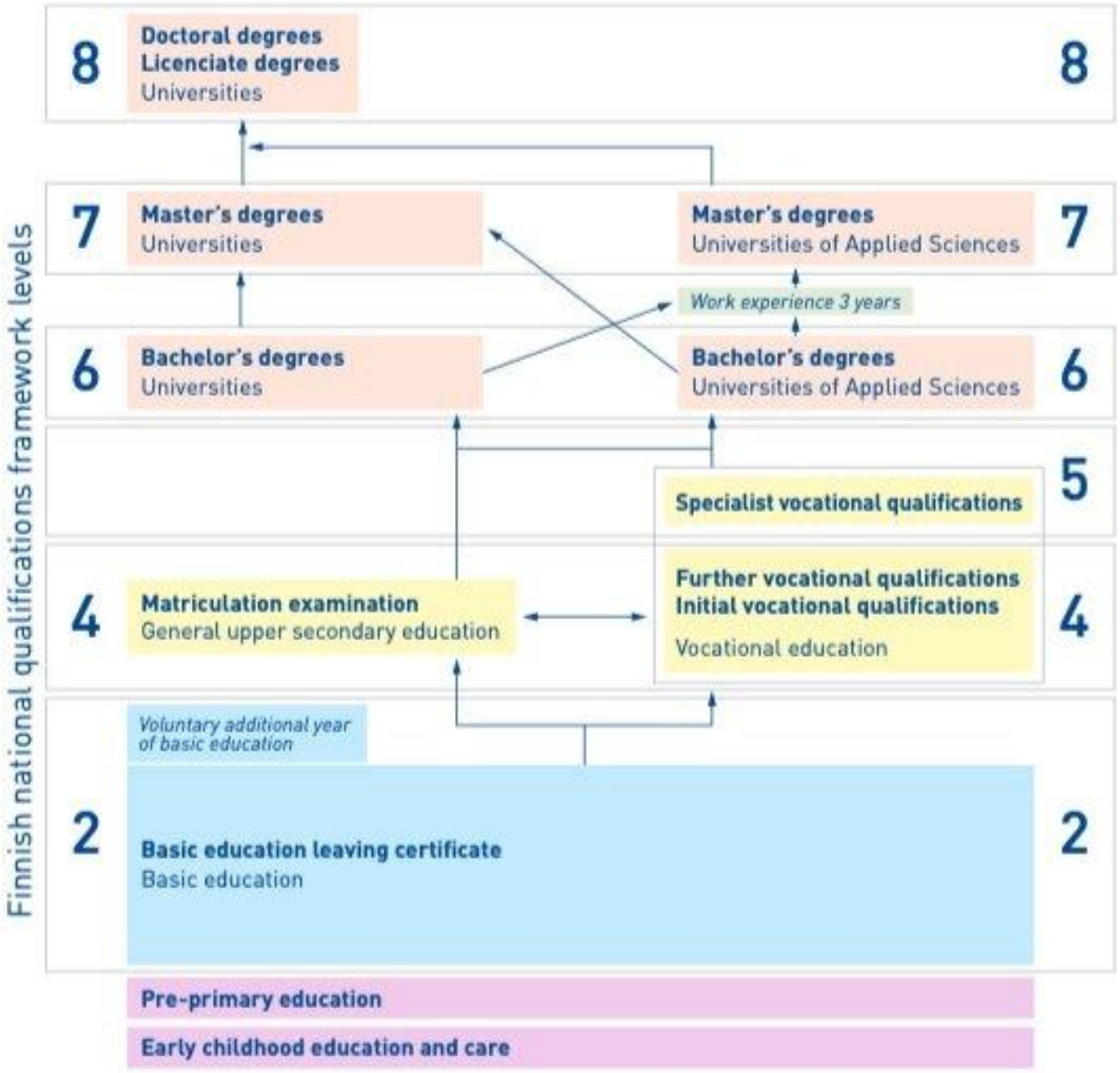

FINNISH NATIONAL AGENCY FOR EDUCATION

www.oph.fi